



الجلسة العامة ٤٧

الأحد، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ - سو (جمهورية كوريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

خطاب السيد ألفونسو بورتيو كابيرا، رئيس جمهورية غواتيمالا

نعرب عن تأييدنا غير المشروط للقرارات المتخذة في الشهر الماضي في الجمعية العامة ومجلس الأمن، وسوف نستمر في التزامنا بالقضاء على الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

وقبل أن أتطرق إلى برنامج حكومتنا، وتنفيذ اتفاقات السلام، وموقفنا من بعض بنود جدول أعمال هذه الدورة، أود أن أهنئكم بحرارة، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة. ولا يساورني أدنى شك في أنكم بقدراتكم المشهود بها وحكمتكم المعروفة ستقودون مداولاتنا إلى نتائج ناجحة تماما.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ستستمع الجمعية الآن إلى خطاب يليه رئيس جمهورية غواتيمالا.

اصطحب السيد ألفونسو بورتيو كابيرا، رئيس جمهورية غواتيمالا، إلى قاعة الجمعية العامة.

وأود أيضا أن أشرك من تكلموا قبلي في توجيه الشناء إلى الأمين العام لمنظمتنا، السيد كوفي عنان، على قيادته الحكيمة. ونرحب بإعادة انتخابه عن جدارة، ونفرح بالتقدير الذي حظي به هو والمنظمة من خلال منحهما جائزة نوبل للسلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ألفونسو بورتيو كابيرا، رئيس جمهورية غواتيمالا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس بورتيو كابيرا (تكلم بالاسبانية): اسمحوا لي أن أعرب عن إدانتني للهجمة الوحشية التي ارتكبت ضد شعب وحكومة بلدنا المضيف. وإذ ندينها بأشد العبارات نعلن عن تضامننا التام مع شعب وحكومة الولايات المتحدة، ومع كل أسرة من أسر الضحايا بغض النظر عن جنسياتهم، ومع المقيمين في هذه المدينة العظيمة، مدينة نيويورك. كما

وعلى غرار العديد من المجتمعين هنا، أنتمي إلى بلد صغير يعكس صورة للمشاكل الخطيرة التي تواجه عالم اليوم. فما زلنا حتى اليوم محرومين من التمتع بالمزايا الكبرى للتقدم

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

كثيرا من الامتثال لها في إطار يتسم بقيود مالية خطيرة ومطالب متزايدة على الحكومة.

وعلى صعيد آخر، أود أن أعقب بإيجاز على وجود الأمم المتحدة في غواتيمالا، وأن أكرر الإعراب عن مدى تقديرنا لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا. ونحن واثقون من أنه سيتم تمديد ولايتها حتى نهاية عام ٢٠٠٣، وبذلك يمكننا، بشكل تدريجي ومنظم، أن ننقل مهامها إلى المؤسسات الوطنية، وحيثما أمكن، إلى برامج الأمم المتحدة ووكالاتها.

وفيما يتصل بعلاقتنا الدولية، أود أن أنوه بالتقدم الكبير المحرز في سياق البحث عن حل سلمي للتراع التاريخي القائم بيننا وبين بليز. وتمشيا مع مبادئ تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية، أكدنا، بالأفعال، التزامنا بالحوار باعتباره وسيلة لتسوية المنازعات. ولجنة الميسرين التي عينت في السنة الماضية في إطار المنظمة الإقليمية التي تنتمي إليها الدولتان، وهي منظمة الدول الأمريكية، ستقدم تقريرها في القريب العاجل. وهدفها الأساسي، صياغة واقتراح مسارات عمل لإحراز تقدم في حسم التراع.

ونكرر الإعراب عن دعمنا الراسخ للتكامل في أمريكا الوسطى، والتزامنا تجاه بقية أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد دعمت حكومتنا مبادرات رئيسية في مجال التكامل الإقليمي ودون الإقليمي. وهي تعمل جاهدة من أجل التغلب على المشاكل المتبقية من نزاعات حدودية قديمة قدم الدهر في أمريكا الوسطى.

وفيما يتعلق بموقفنا بشأن الصراعات الدولية الأخرى، نعرب عن أملنا في أن تخضع الخلافات أو الانقسامات التي ما زالت مستمرة بين الشعوب الشقيقة في الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا للحلول السلمية من خلال الحوار. وأود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لأكرر الإعراب،

العلمي والتكنولوجي العظيم، وما زلنا نعاني من تفاوتات اجتماعية كبيرة. إن بلدنا بلد صغير يبذل كل ما في وسعه لتحقيق السلام والديمقراطية - بلد يؤمن بمزايا الحرية الاقتصادية ولكنه يؤمن أيضا بالعدالة الاجتماعية. وهو بلد يفتح على العالم، رغم أن العالم، في المقابل، ربما لم يفتح أمامه بنفس القدر. فهو بلد يعمل وينتج ببذل جهود جبارة، ولكنه في ظل الظروف الراهنة أصبح ما يتلقاه نظير تلك الجهود يتضاءل يوما بعد يوم.

وفي هذا السياق، فإن إسهامنا في السلام العالمي والديمقراطية قد تضاءل بنفس المستوى الذي يتعرض فيه سلامنا وديمقراطيتنا للخطر بفعل عدم المساواة والظلم الاجتماعي والفقير.

واليوم، أصبح الكفاح ضد الإرهاب كفاحا ضد التفاوت القائم في العلاقات الاقتصادية الدولية؛ وهو كفاح ضد الجهل والظلم والتمييز والتعصب والاستعباد والفقير. ولن يتحقق السلام ما لم نستأصل هذه الآفات. فالسلام الذي يسير جنبا إلى جنب مع الفقر وعدم المساواة والإجحاف هو سلام رديء. ويجب ألا ننسى أن السلام الرديء أسوأ من الحرب.

إننا نبذل جهودا مضيئة لإحراز تقدم في تنفيذ اتفاقاتنا للسلام التي تتماشى مع برنامج الحكومة. والوقت الذي انقضى بعد مخاطبتي لمؤتمر قمة الألفية، شهد أنشطة مكثفة. ويحق لي أن أشير هنا إلى أننا أحرزنا تقدما كبيرا، ولكن عليّ أيضا أن أعترف بحدوث بعض الانتكاسات التي تعزى في المقام الأول إلى البيئة الدولية المناوئة التي أثرت على اقتصادنا تأثيرا معاكسا إلى أقصى حد. وإنني أوجه الانتباه إلى هذا الوضع، لأن الامتثال التام للالتزامات الواردة في اتفاقات السلام في سياق من النمو الاقتصادي سيكون أيسر

استعمال حق النقض إلى أدنى حد. ونرى أيضا من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى أن تراقب الجمعية العامة عمل مجلس الأمن.

رابعا، إننا إذ نشعر بصدمة عميقة إزاء الأثر الذي خلّفته الأحداث التي وقعت في هذا البلد في ١١ أيلول/سبتمبر، نكرر الإعراب عن رفضنا التام والكامل للإرهاب، وسندعم أي عمل جماعي يقوم به المجتمع الدولي لمكافحة هذه البلوى. والواقع أننا نعمل فعلا على الامتثال لروح ونص التعهدات الواردة في قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، في إطار مجتمع ديمقراطي يطمح إلى ضمان حقوق الإنسان لأعضائه.

خامسا، ندعو إلى تعزيز الجمعية العامة، ونهنئ رئيس الدورة السادسة والخمسين على مبادرته الرامية إلى بث الحيوية في أساليب عملها وإجراءاتها. ونثق في أن هذا العمل سيستمر تحت الرئاسة الحالية وأنه سيمتد إلى المهمة الأوسع المتمثلة في إصلاح الجمعية، سعيا إلى تحقيق أهداف إعلان الألفية.

سادسا، إننا مقتنعون بالحاجة إلى تعزيز قدرتنا الجماعية على منع الصراعات وتسويتها، بين الدول وعلى الصعيد الوطني. ونرى أن تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يوفر أساسا ملائما لتحقيق هذا الغرض.

سابعا، فيما يتعلق بترع السلاح العام، نصر على ضرورة المضي قدما نحو القضاء التام على الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، واستعمال الألغام المضادة للأفراد وغيرها من النبائط المتفجرة. وفي هذا الصدد، نؤيد كل الإجراءات الملموسة التي تقوم بها الأمم المتحدة لتحقيق هذه الأهداف، بما في ذلك الإجراءات المعنية

أمام هذه الجمعية، عن قلقنا إزاء وضع ٢٣ مليون مواطن في جمهورية الصين في تايوان، الذين لم يتسن حتى الآن تحقيق تطلّعهم إلى أن يصبحوا ممثلين في المنظمات الدولية. وتعتقد بلدان أمريكا الوسطى بصفة عامة، وغواتيمالا بصفة خاصة، أن بوسعهم حقا أن يسهموا بدور إيجابي في تحقيق السلام والديمقراطية في العالم.

وأود الآن أن أعقب بإيجاز على آرائنا بخصوص المسائل الأساسية التي سيكون على هذه الجمعية أن تعالجها في الدورة الحالية. أولا، أؤكد من جديد على دعمنا الكامل للأمم المتحدة بوصفها التعبير المطلق عن التعددية. ونحن على اقتناع بأن الأمم المتحدة لها دور حيوي تؤديه في القرن الحادي والعشرين. ونرى أن إعلان الألفية الذي أصدره رؤساء دولنا وحكوماتنا قبل سنة ونصف يمثل جدول الأعمال الصحيح لأولوياتنا وللخطوات التي يلزم اتخاذها لتحقيق الأهداف المعلنة.

ثانيا، إننا نوافق على ضرورة تكييف المنظمة لمتطلبات العولمة ولفترة ما بعد الحرب الباردة هذه. ويتوقف الأمر علينا نحن، الحكومات الأعضاء، للدفع بعملية التكييف هذه في مختلف المجالات، مثل المحافل الحكومية الدولية، وفعالية وكفاءة الأمانة العامة، وتحديد الأولويات في تشكيل برنامج الأنشطة وتعزيز المنظمة ماليا.

ثالثا، من بين الإصلاحات المعلقة حظي الإصلاح المتعلق بمجلس الأمن بأكبر اهتمام. ولا يسع المرء إلا أن يشعر بالإحباط إزاء التقدم المحدود الذي أحرز في هذا المجال في الدورة السابقة للجمعية العامة. ويتعين علينا الآن أكثر من أي وقت مضى مضاعفة جهودنا لمنح تلك الهيئة مزيدا من الفعالية، وجعلها أوسع تمثيلا وأكثر شفافية في إجراءات عملها. ولتحقيق هذه الأهداف، ندعو، في جملة أمور، إلى زيادة عدد أعضاء المجلس، وكذلك الحد من

كارلوس فوينتيس، بأن العولمة غير المنظمة تؤدي إلى خلل اقتصادي واجتماعي أعمق. ولا يمكننا تحويل السياسة الاقتصادية إلى مجرد موازنة للحسابات لا تأخذ في الحسبان بنو البشر والسكان. وكيف يمكننا تقديم مطالب لبعض البلدان عندما لا تقدم تلك المطالب إلى بلدان أخرى في ظروف مماثلة؟

إن الحضارة معرضة الآن للاختبار. والسؤال هو كيف يمكن القضاء على الخطر العالمي الذي يشكله الإرهاب وفي ذات الوقت المحافظة على الأسس الأخلاقية والسياسية والقانونية والاجتماعية وتجديد تلك الأسس لضمان التعايش في عالم مترابط. والحل الوحيد هو التركيز على الكفاح من أجل المزيد من الحرية، والمزيد من الديمقراطية، والمزيد من التسامح، والمزيد من العدالة. وفي هذا الصدد، أود أن أتشاطر مع الجمعية عبارات الشاعر الغواتيمالي الشهير، أوتو رينيه كاستيلو:

”لقد عانينا في الكثير من المواضع ضربات الجراد وكتبتنا اسمه في العديد جدا من المرات على مساحة صغيرة من الجلد، بأننا لا يمكن أن نموت، لأن الحرية لا تموت“.

نسأل الله أن يبارك فينا ويحمينا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية غواتيمالا على البيان الذي أدلى به.

اصطحب فخامة السيد ألفونسو بورتيو كابويرا، رئيس جمهورية غواتيمالا من قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع مناطق العالم. وفيما يتعلق بمراقبة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، نرى أن نتائج المؤتمر المعقود في تموز/يوليه لمعالجة هذه المشكلة، على الرغم من أنها إيجابية إذا ما أخذنا في الاعتبار أن هذه هي الخطوة الأولى المتخذة على الصعيد العالمي لمعالجة هذه المسألة، فإن تلك النتائج، مع ذلك، غير كافية.

ثامنا، إننا نقدم دعمنا الكامل ومشاركتنا الفعالة في الاجتماعات الرئيسية المبرمجة للسنوات المقبلة، والتي أود أن أسلط الضوء من بينها على المؤتمر الدولي للتمويل من أجل التنمية، المزمع عقده في مونتيري، بالمكسيك، في آذار/مارس المقبل، وكذلك مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، المزمع عقده في جوهانسبرغ.

تاسعا، في عالم يتميز دائما بتزايد التكافل، تضطلع الدبلوماسية الثنائية بدور بالغ الأهمية في مكافحة التدهور البيئي. وغواتيمالا، بوصفها طرفا في المعاهدات الدولية الرئيسية المتعلقة بالبيئة، تكرر تأكيد التزامها بالمحافظة على التوازن الإيكولوجي.

وأخيرا، نرى أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل تكريس نفسها لما نسيمه بالعمل العظيم الذي بدأ في القرن العشرين ولم يكمل بعد - وهو القضاء على الفقر في العالم. وينبغي لمنظمتنا، إلى جانب الوكالات المالية الثنائية، الاضطلاع بدور حاسم في ضمان أن تكون منافع العولمة مشتركة على نطاق واسع بين كل البلدان، وليس بين قلة منها فقط، وهذا يتطلب عملا على صعيد كل بلد وعلى الصعيد الدولي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد حسين (إثيوبيا).

وبالنظر إلى عملية العولمة التي يمر بها العالم، يجب علينا التسليم، كما قال المفكر المكسيكي الكبير

إن الكثير من القضايا والتحديات التي تواجهها دول عديدة في عالمنا اليوم تتجاوز آثارها ومخاطرها الحدود الوطنية لأية دولة. ولا عجب بالتالي أن أصبح عالمنا اليوم كوكبا صغيرا لم يعد فيه البعد الجغرافي أو التنوع الثقافي أو الوضع الاقتصادي أو التعدد العرقي عاصما من التأثير بالغير أو مانعا من التأثير فيهم. ولعل انشغال المجتمع الدولي حاليا في مكافحة الإرهاب لهو دليل قوي وبلوغ على مدى ترابط وتشابك مصالح الدول واهتماماتها. فالإدانة الجماعية للعمل الإرهابي الشنيع الذي تعرضت له الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ يعكس إدراك المجتمع الدولي بأن المستهدف الحقيقي في هذه العملية هو الاستقرار الدولي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وبدون تمييز بين دولة أو قارة أو حضارة أو دين أو عرق.

وانطلاقا من موقفنا الثابت في رفض الإرهاب بجميع أشكاله وصوره، فقد أدانت الكويت حكومة وشعبا، ومنذ الساعات الأولى، هذا العمل الإجرامي الذي يتناقض مع جميع القيم الدينية والمفاهيم الحضارية والإنسانية. ونجدد هنا تعازينا ومواساتنا لأسر الضحايا وللشعب الأمريكي الصديق، ونؤكد على دعمنا وتأييدنا الكامل للجهود والإجراءات التي يتخذها التحالف الدولي للقضاء على معاقل الإرهاب واقتلعه من جذوره، والقبض على مرتكبي هذه الفظائع وتقديمهم إلى العدالة لنيل جزائهم. كما نطالب بضرورة استكمال نظام قانوني دولي محكم تلتزم به، وبجسنة، جميع دول العالم للقضاء على هذه الآفة الفتاكة.

وقد قامت الكويت، تنفيذًا لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، باتخاذ خطوات محددة لسد أية ثغرات في أنظمة جمع التبرعات للأعمال الخيرية قد تُستغل لغير الأعمال الشرعية والقانونية المخصصة لها أصلا. كما تعكف حاليا السلطات المختصة على اتخاذ ما يلزم من إجراءات لضمان التقيد بجميع أحكام هذا القرار.

خطاب معالي الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح رئيس مجلس الوزراء بالنيابة ووزير خارجية دولة الكويت

الرئيس بالنيابة (تكلم بالعربية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من معالي الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، رئيس مجلس الوزراء بالنيابة ووزير خارجية دولة الكويت.

اصطحب معالي الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، رئيس مجلس الوزراء بالنيابة ووزير خارجية دولة الكويت، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالعربية): يسعدني أن أرحب بمعالي الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، رئيس مجلس الوزراء بالنيابة ووزير خارجية دولة الكويت، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح (الكويت)

(تكلم بالعربية): يسعدني باسم دولة الكويت أن أهنيكم وبلدكم الصديق، جمهورية كوريا، على انتخابكم رئيسا للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وإنها بلا شك مسؤولية كبيرة مقرونة بالثقة. فلكم من وفدنا كل الدعم والتعاون في سبيل أداء مهمتكم السامية. وأشكر سلفكم السيد هاري هولكيري على رئاسته الموفقة لأعمال الدورة الماضية.

وأغتنم هذه الفرصة لأهنئ السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، على نياله، عن جدارة، جائزة نوبل للسلام مشاركة مع الأمم المتحدة. وكذلك على الثقة الكبيرة التي حظي بها من المجتمع الدولي في التجديد المبكر وغير المسبوق له لقيادة منظمنا لولاية ثانية، الأمر الذي يمثل احتراما عميقا لشخصه، واقتناعا بقدراته، وعرفانا لعطائه، وتطلعا لمزيد من إسهاماته في التصدي الجريء للقضايا المتنوعة التي توجه العالم.

العام لمواجهة الأزمة الإنسانية الحادة التي يمر بها الشعب الأفغاني، فقد أعلنت حكومة الكويت عن تبرعها بمبلغ ثلاثة ملايين دولار لدعم الجهود الإنسانية الدولية. كما تم إرسال ثلاث شحنات من مواد الإغاثة الإنسانية إلى اللاجئين الأفغان. ويتم توزيع هذه المواد بالتنسيق مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. كما أعلنت الكويت عن تنظيم حملة تبرعات شعبية شارك فيها الأفراد والشركات الخاصة للمساهمة في تخفيف المعاناة الإنسانية عن الشعب الأفغاني، وتجاوزت حصيلتها حتى اليوم ثمانية ملايين دولار.

وفي هذا السياق، تدعو الكويت إلى مضاعفة الجهود الدولية للعمل على إحلال السلم والأمن في أفغانستان عن طريق تحقيق المصالحة الوطنية وتشكيل حكومة وفاق يختارها الشعب الأفغاني وتضم كافة الفصائل والأعراق لأن ذلك يمثل الضمانة الوحيدة لاستمراريتها والمساهمة في استعادة أفغانستان لمكانها الطبيعي في محيطها الإقليمي والدولي وتوجيه طاقات وإمكانات الشعب لإعادة البناء والتعمير.

وفي الوقت الذي نعبر فيه عن أسفنا الشديد لوقوع ضحايا من المدنيين الأفغان، نتمنى مخلصين أن تتجنب العمليات العسكرية الجارية حالياً ضد معازل الإرهاب والإرهابيين تعريض الأبرياء العزل للخطر. فهؤلاء بالدرجة الأولى ضحايا لا حول لهم ولا قوة فيما جرى ويجري.

تؤمن الكويت بأهمية البيئة كإرث ومصير مشترك يجب المحافظة عليه لصالح مستقبل أجيالنا القادمة. ونظراً للتجربة المريرة التي عاشتها منطقة الخليج في السنوات الماضية، حيث شهدت حربين مدمرتين نجمت عنهما آثار جسيمة انعكست سلباً على النظام البيئي فيها، فقد قدمت الكويت مشروع قرار إلى الجمعية العامة لاعتبار اليوم السادس من تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام يوماً عالمياً لمنع استخدام البيئة في الحروب والصراعات العسكرية. ونشعر

وفي الوقت الذي نندد فيه بجميع الأعمال الإرهابية، نستغرب بروز بعض الأصوات التي بدأت تربط الإرهاب بالفكر الإسلامي. إن هذا الزعم يعتبر تجنياً واضحاً على دين سماوي أنزله الله سبحانه وتعالى رحمة للعالمين، دين ينادي بالسلم، ويدعو إلى التسامح، ويحض على المحبة، وينبذ التعصب والتطرف. وقبل هذا وبعده، فالقرآن الكريم، دستور المسلمين، يقول في محكمه: بسم الله الرحمن الرحيم "ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن" (سورة النحل، الآية ١٢٥) صدق الله العظيم. وبالتالي لا يجوز، وتحت أي مسوغ، ولا بأي دافع، أن نسمح لمثل هذا التوجه أن يجد صدى ومرتعاً في الإعلام المحلي أو الدولي، وهذه مسؤولية مشتركة يجب أن نملك الشجاعة للقيام بها، إذا أردنا للسلم الاجتماعي أن يسود.

إن محاربة الإرهاب تحتاج إلى تكاتف وتضافر كافة الجهود الدولية لمواجهة والقضاء عليه. كما تحتاج منا إلى مراجعة مواقفنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية تجاه القضايا التي تواجه عالمنا اليوم حتى لا نعطي مسوغاً، ولا نخلق واقعا يستغله الأشرار في تنفيذ مخططاتهم، ويتذرعون به للوصول إلى غاياتهم. وفي الوقت الذي نؤكد فيه على أهمية القرارات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بمقاومة ومكافحة هذه الظاهرة، نؤيد الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للإرهاب تكون من بين مهامه الرئيسية وضع تعريف محدد للإرهاب يفرق بين الإرهاب كظاهرة تهدد الأمن والسلم الدوليين وبين حق الشعوب في النضال والكفاح في مقاومة الاحتلال لنيل حقها في تقرير مصيرها وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

إن الكويت تتعاطف بالكامل مع الشعب الأفغاني الصديق الذي يعاني منذ أكثر من عشرين عاماً من تدهور في مستوى حياته المعيشية نتيجة للصراعات والحروب التي فتكت به ودمرت إمكاناته وموارده. واستجابة لنداء الأمين

مستقلة. ونأمل أن يتحول هذا التأييد من موقف معلى إلى خطوات ملموسة تدفع بعملية السلام إلى تحقيق نتائجها المرجوة.

ونؤكد في هذا الشأن على أن الكويت مستمرة في مؤازرتها للشعب الفلسطيني الشقيق وتقديم جميع أنواع الدعم السياسي والمادي له حتى ينال كامل حقوقه السياسية المشروعة، بما فيها إقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشريف. كما أن على إسرائيل أن تنسحب وبدون قيد أو شرط من الجولان العربية السورية ومن مزارع شبعا اللبنانية.

إن الهدف الأساسي لسياسة الكويت الخارجية، وما تسعى إلى تحقيقه هو إرساء دعائم الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي. ولن يتحقق هذا الهدف ما لم ينفذ العراق جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ومن المؤسف أن الحكومة العراقية مستمرة في ادعاءاتها بأنها نفذت جميع التزاماتها التي نصت عليها القرارات وذلك في الوقت الذي ما زالت فيه مستمرة في هجتها وسياساتها العدوانية تجاه الكويت بهدف إشاعة أجواء التوتر وزعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة. وفي هذا الصدد، قامت الكويت في مناسبات عديدة بتوجيه انتباه مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة إلى النوايا غير السلمية للعراق، التي تمثلت بتهديدات متكررة تمس أمن وسيادة الكويت صادرة عن كبار المسؤولين في الحكومة العراقية. ودعت مجلس الأمن إلى مواصلة جهوده ومساعدته لحمل الحكومة العراقية على تنفيذ جميع التزاماتها التي نصت عليها القرارات، مما يؤدي إلى رفع العقوبات عن الشعب العراقي الشقيق وعودة العراق إلى مكانه الطبيعي كعضو فاعل إقليمياً ودولياً.

عندما نتحدث عن معاناة الأطفال والنساء والشيوخ، فإن الكويت لها تجربة تعيشها بكل آلامها منذ

بالامتنان لصدور هذا القرار بالإجماع. ونتمنى أن يكون ذلك مساهمة في تعميق الوعي العالمي بأهمية احترام بيئتنا، التي هي مصدر الحياة ومنهل الأجيال المتعاقبة.

إن أنظار العالم تتركز منذ أكثر من عام على الانتفاضة الباسلة للشعب الفلسطيني كرد طبيعي ومشروع على استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وتنصل الحكومة الإسرائيلية من الاتفاقات التي عقدها مع الجانب الفلسطيني.

إن حكومة إسرائيل تنتهج سياسة الرفض لكل مبادرة فلسطينية أو إقليمية أو دولية. وتعول على سياسة القوة والأمر الواقع. وتمارس إرهاب الدولة بكل أشكاله. فهي تسد الباب تلو الباب، وتنتقل من اضطهاد إلى اضطهاد، وتخلق أزمة تلو الأخرى. إنها بكل ذلك تستهدف وأد بارقة السلام التي ولدت في مدريد عام ١٩٩١.

إن الممارسات الهمجية الإسرائيلية، والتحديات السافر لجميع قرارات الشرعية الدولية والاستخدام المفرط وغير المبرر للقوة في وجه حجارة الشعب الفلسطيني، كل ذلك خلق شعوراً عاماً باليأس والإحباط وفقدان الأمل لدى الشعب الفلسطيني. وقد علمتنا تجارب الحياة أن نخشى دائماً عواقب اليأس والإحباط وفقدان الأمل، ومن هنا فإن المسؤولية الدولية الخاصة تقع على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وبالذات الولايات المتحدة بصفتها أحد راعي عملية السلام، لكي تمارس دوراً قيادياً فعالاً للضغط على إسرائيل وإجبارها على تنفيذ تعهداتها والتزاماتها التي نصت عليها الاتفاقيات الثنائية التي أبرمتها مع السلطة الفلسطينية وتنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، بما فيها تلك المتعلقة بمدينة القدس للحفاظ على هويتها العربية والإسلامية وطابعها الديني المقدس. ومن هذا المنطلق، ترحب الكويت بما صدر عن الولايات المتحدة من تأييد لإقامة دولة فلسطينية

العالم من خلال وضع أسس وقواعد وترتيبات إقليمية ودولية لحماية الاقتصادات الناشئة في الدول النامية من أية تقلبات وأزمات اقتصادية من شأنها أن تؤثر سلباً على المستوى المعيشي لشعبها. كما أن على الدول المتقدمة والمؤسسات والهيئات المالية الدولية مضاعفة المساعدات المالية التي تقدمها إلى الدول النامية حتى تتمكن من تدعيم الهياكل الأساسية لاقتصاداتها وتكون قادرة على إقامة علاقات اقتصادية متوازنة مبنية على أساس المنفعة المتبادلة والمصالح المشتركة.

وفي هذا السياق، تواصل الكويت مسيرتها وجهودها الرامية إلى دعم المشاريع التنموية في كثير من البلدان النامية. كما ساهمت الكويت بمبلغ مليون دولار في الصندوق الذي أنشأه الأمين العام للأمم المتحدة للقضاء على مرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

كما تساهم الكويت بتمويل الكثير من البرامج والمشاريع التنموية في الدول النامية عن طريق المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، وعن طريق الهيئات الخيرية الشعبية الكويتية التي تعمل بدافع من المسؤولية المشتركة وروح التكافل، التي حث عليها ديننا الإسلامي الحنيف.

في الختام، إننا نتطلع إلى المشاركة بفعالية هذا العام في الاحتفال بسنة الحوار بين الحضارات، التي تعتبر إحدى المناسبات التي تؤكد إصرارنا على ترسيخ مفهوم التسامح والتفاهم بشكل حضاري بين دولنا وشعبها، التي تحلم بحياة تخلو من الصراعات التي يخلقها الإنسان والتمتع بحياة رغيدة تسود فيها نزعة الخير كأساس لتعاملنا الدولي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالعربية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء بالنيابة ووزير خارجية دولة الكويت على البيان الذي أدلى به للتو.

عشر سنوات، نتيجة استمرار قضية الأسرى والمركهين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الثالثة، وهذه القضية على رأس الالتزامات التي لم يف العراق بها. ويُعتبر إنهاء هذه المشكلة وحلها أولوية لدى دولة الكويت حكومة وشعباً.

فهذه القضية ذات البعد الإنساني قد طال أمدها ولا تحتل مزيداً من التأخير، نظراً لما يسببه استمرارها من معاناة كبيرة لأسر الأسرى وللشعب الكويتي برمتها. وتتحمل الحكومة العراقية وحدها المسؤولية عن عدم حصول تقدم يُذكر في تنفيذ القرارات ذات الصلة التي تطالبها، من ضمن أمور أخرى، بضرورة التعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومع المنسق الرفيع المستوى، السفير يولي فورنتسوف، الذي عينه الأمين العام للعمل على تسهيل عودة هؤلاء الأسرى والمركهين. ويتضح تقاعس الحكومة العراقية وعدم اكتراثها بالبعد الإنساني لهذه القضية من خلال إصرارها على عدم استئناف مشاركتها في اجتماعات اللجنة الثلاثية واللجنة الفنية المتفرعة عنها، وذلك منذ مقاطعتها لهذه الاجتماعات في شهر كانون الثاني/يناير عام ١٩٩٩، لأسباب سياسية غير مبررة. كما ندعو العراق إلى إعادة بقية الممتلكات المسروقة، وأهمها أرشيف ووثائق الدولة الكويتية.

شهد الوضع الاقتصادي العالمي في السنوات الأخيرة الكثير من التغييرات وبروز الكثير من الظواهر الاقتصادية، التي حتمتها ثورة المعلومات والتقدم التكنولوجي الهائل في مجال الاتصالات والتبادل التجاري. وقد أجبرت هذه التغييرات والظواهر العديد من الدول، وعلى وجه الخصوص الدول النامية، على القيام بإجراء تغييرات جذرية في خططها وهاكلها الاقتصادية لمواكبة هذه التغييرات والاستفادة من ظاهرة عولمة الاقتصاد لتحقيق التنمية والتقدم لشعبها. ورغم الفوائد الجمة التي ستجنيها شعوب العالم من سياسات تحرير التجارة العالمية وإلغاء القيود الجمركية، إلا أنه لا بد من العمل على جعل العولمة قوة إيجابية تعمل لصالح جميع شعوب

العصري للأمم المتحدة بطرق تضيي على المنظمة وأدائها قوة ومصادقية.

إن الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر أفرزت نقطة تحول في تاريخ منطقتنا. فهذه الأحداث المريعة تعطي لدورة الجمعية هذه أهمية خاصة. فنحن بحاجة إلى أن نوجه من هذا البيت رسالة لا غموض فيها.

ورأي حكومتي الواضح هو أنه لا مجال لمواربة أخلاقية. فإزهاق أرواح مدنيين أبرياء عمدا، بغض النظر عن السبب أو المظلمة ليس له تبرير في القانون وهو غير مقبول أخلاقيا. وقد أعلنت حكومتي إدانتها الشديدة للهجمات على نيويورك وواشنطن العاصمة وبنسلفانيا. وأريد اليوم أنؤكد هذه الإدانة بعبارات قاطعة.

فباسم بلدي وباسم مواطنيه أجدد لحكومة وشعب الولايات المتحدة مشاعر الأسف العميق والتعاطف والتزامنا بالتضامن والدعم. وأريد أيضا أن أقول إن ما أبدته الولايات المتحدة من قيادة ومثل رائع وشجاعة يثبت دون شك القوى غير العادية لتلك الديمقراطية العظيمة وروح شعبها التي لا تقهر.

لقد كانت تلك أبشع جريمة شريرة في التخطيط لها وعدمه الرحمة في تنفيذها. فقد أزهدت أرواح الآلاف من الأبرياء وقتلت آلاف البشر دون إنذار. فإلى أسر وأصدقاء الضحايا، الذين كان من بينهم مواطنون لبلدان أخرى كثيرة ممثلة في هذه القاعة، نتقدم بأحر وأخلص التعازي.

والإرهاب جريمة ضد القيم الأساسية للأمم المتحدة. وهو تهديد مباشر وخطير للغاية للديمقراطية وحرية ممارسة حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهو لا يحترم النظام الاجتماعي ولا الأرواح ولا الممتلكات.

وتجلى ذلك بمنتهى الوضوح في أعقاب هذه الهجمات الفظيعة على الولايات المتحدة. ثم إن هذه

اصطُحِب الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، رئيس الوزراء بالنيابة ووزير خارجية دولة الكويت، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب الأونرابل تويلايا مالييلغاوي، رئيس وزراء ووزير خارجية دولة ساموا المستقلة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يليقه رئيس وزراء ووزير خارجية دولة ساموا المستقلة.

اصطُحِب الأونرابل تويلايا مالييلغاوي، رئيس وزراء ووزير خارجية دولة ساموا المستقلة إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس وزراء ووزير خارجية دولة ساموا المستقلة، الأونرابل تويلايا مالييلغاوي، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

اعتذر لرئيس الوزراء عن تغيير ترتيب المتكلمين.

الرئيس مالييلغاوي (ساموا) (تكلم بالانكليزية): من دواعي سرور ساموا أننا نلتقي اليوم تحت رئاسة السيد هان. وأتقدم باسم حكومتي بالتهاني الحارة لرئيس الجمعية العامة وأعرب له عن ثقتنا وتعاوننا الكاملين.

اسمحوا لي أيضا أن أشيد بسلفه، الرئيس هاري هولكيري، لخدمته وقيادته الممتازين أثناء الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، وللإنجازات الكبيرة التي تحققت في تلك الدورة.

ولقد اغتبطنا لمنح جائزة نوبل للسلام لأميننا العام، السيد كوفي عنان ومنظمتنا. وأريد بوجه خاص أن أتقدم بالتهنئة إلى الأمين العام متمنيا له كل التوفيق في فترة ولايته الجديدة. فصفاته الشخصية وقيادته المتميزة تبرز الوجه

الدولية. فوجود محكمة جنائية دولية عاملة للمحاكمة على الأعمال التي تصل إلى حد الجرائم ضد الإنسانية - ونحن نعتبر الهجمات على الولايات المتحدة من هذه الجرائم - يتيح عنصرا حيويا في الحملة الدولية على الإرهاب.

وهذه الدورة السادسة والخمسون للجمعية هي أول دورة تعقب مؤتمر قمة الألفية في العام الماضي. وسوف تكون الفرصة المثالية لمناقشة القضايا الحرجة واستراتيجيات تنفيذ إعلان الألفية. واسمحوا لي أن أقول في هذا السياق إننا نرحب بالتقرير الخريطة المقدم من الأمين العام ونراه مفيدا للغاية حيث يحدد بشيء من التفصيل كيفية الوفاء بالتزامات مؤتمر القمة.

ونلاحظ أن معظم الأهداف المبينة في إعلان الألفية ليست جديدة في واقع الأمر. فهي نفسها النتائج المحددة في المؤتمرات العالمية في التسعينات أو هي مستمدة من مجموع القواعد والقوانين الدولية المدونة على مدى ٥٠ عاما مضت. ويعني هذا أن معظم خطط العمل اللازمة لتحقيق الأهداف قد وضعتها واعتمدها الدول الأعضاء رسميا.

ولذا فالمطلوب ليس مزيدا من الدراسات التقنية أو دراسات الجدوى. بل المطلوب، كما يوضح تقرير الأمين العام، هو أن تبدي الدول الإرادة السياسية للوفاء بالالتزامات المتعهد بها بالفعل، وتنفيذ الاستراتيجيات المرسومة من قبل. وبعبارة أخرى على المجتمع الدولي ونحن نتحرك من عصر الالتزامات إلى عصر التنفيذ، أن يحشد الإرادة والموارد اللازمة للوفاء بالوعود.

وقد تشرفت ساموا مؤخرا باستضافة اجتماع إقليمي لبلدان المحيط الهادئ في إطار العملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، في جوهانسبرغ في أيلول/سبتمبر المقبل. ومن المهم أن نسعى إلى تحقيق مزيد من التقدم في هذه العمليات التحضيرية ولا سيما في الانتهاء من

الأحداث المرعبة لم تبرز الحاجة إلى رد دولي متضافر وفعال فحسب، بل ولفتت الانتباه إلى النقص في الأشكال التقليدية من القضاء وإنفاذ القوانين في مكافحة ذلك الإرهاب.

وما من شك على الإطلاق في ضرورة الرد الفعال من المجتمع الدولي. والواقع أن الإجماع والزخم في قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) إلى جانب قراره ١٣٦٨ (٢٠٠١) يعطيان أوضح دلالة على تصميم المجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات ملموسة ضد تمويل الإرهابيين وتدريبهم وتحركهم، وإلى ضرورة تعاون كل الدول في أي حملة توجّه ضدهم. ونحن نرى أن القرارين يرسيان الأساس اللازم لتأمين أكبر دعم وتعاون ممكنين على الصعيد الدولي للحملة الدولية ضد الإرهاب، وبوجه خاص من خلال أعمال لجنة مكافحة الإرهاب.

ويسرني أن أعلن أن ساموا تتخذ خطوات في إطار استجابتها لهذا الجهد الجماعي، بغية التقيد باتفاقيات الأمم المتحدة الإضافية المتعلقة بالإرهاب الدولي.

غير أننا نرى أننا لا بد أن نأخذ في اعتبارنا أن محاربة الإرهاب لا يمكن فصلها عن مهمة منع الجريمة المنظمة وانتشار الأسلحة الصغيرة وغيرها من الأسلحة، وعن احتواء الصراعات وإهائتها. كما علينا أن نكفل التصدي على نحو صحيح وفعال لظروف الفقر واليأس التي تولّد الجهل والكراهية والعنف والتطرف.

ونحتاج فوق كل شيء إلى أن نحافظ على إصرارنا على تطبيق سيادة القانون والمبادئ التي تؤكد سيادة القانون. والتأكيد الواضح على هذه المبادئ، وعلى قواعد القانون الإنساني والقانون الدولي يساعد على حرمان مرتكبي هذه الجرائم من كل ما يسعون إلى كسبه عن طريق العنف.

وفي رأينا أن من الجوهرية تجديد الجهود الرامية إلى تعزيز سرعة نفاذ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية

وقد جلبت بداية الألفية تحديات جديدة واكبتها تغيرات في سمة وتعقد دور الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين. وتفخر ساموا بتمكُّنها من الإسهام في عمليات الشرطة المدنية في تيمور الشرقية. ويتضح لنا من هذه التجربة أنه إذا ما أريد للأمم المتحدة أن تضطلع بدورها في صون السلم والأمن الدوليين، فلا بد لها من أن تحصل على الأدوات والموارد اللازمة.

وقد تعلمنا الكثير من تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم، ونعلم أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تحسن قدرتها على الاستجابة للصراعات على نحو أكثر فعالية. وعلينا أن نتحرك قدما بعملية إصلاح حفظ السلم.

والاعتراف المتضمن في منح جائزة نوبل للسلم للأمم المتحدة يعني أنه علينا الآن، أكثر من أي وقت مضى، أن نحدِّث منظمنا وندعمها. ونؤيد تأييدا كاملا الجهود الحالية الرامية إلى استعراض وتنشيط أساليب العمل في الجمعية العامة.

ونشي ثناء عظيما على أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية، التابع للجمعية العامة والمعني بإصلاح مجلس الأمن ومكتبه. ولا تزال هناك قضايا صعبة وحاسمة. إلا أن علينا أن نحافظ على الزخم السياسي الذي أتاحه مؤتمر قمة الألفية للإصلاح الشامل لمجلس الأمن. ويجب زيادة الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في المجلس لكي تجسد الواقع الحالي وتعزز دور المجلس وفعاليته.

وأود أخيرا أن أشير إلى الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة، التي عُقدت عام ١٩٩٩، والتي استعرضت برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ومنذ ذلك الوقت فإن عددا من الأحداث العالمية، كالدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني

تقارير التقييم الوطنية. ونرى أن مؤتمر القمة سيكون فرصة فريدة لإعادة تأكيد الالتزام الدولي بالتنمية المستدامة. ونرى أن من الضروري الإسراع بالتنفيذ الشامل والهادف لجدول أعمال القرن ٢١. وينبغي أن ترمي الجهود المبذولة لتحقيق هذه الغاية إلى التقليل إلى أدنى حد من العقبات التي تعترض تنفيذ التزامات ريو وإزالة تلك العقبات وخاصة في مجال احتياجات بناء القدرات وتوفير الدعم المالي والتكنولوجي اللازم.

ونحن نولي أهمية خاصة للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية. ويتضمن جدول أعمال هذا المؤتمر سلسلة كاملة من القضايا الموضوعية المطروحة للبحث. فمن المهم أن يتم التوصل إلى توافق في الآراء على كل هذه القضايا بل والأهم من ذلك على إصلاح الهيكل المالي والإداري الدولي بطريقة تدعم التنمية الطويلة الأجل في البلدان النامية. ويجب أن تكون هناك فرص قيِّمة لتمثيل ومشاركة البلدان النامية، ومنها الدول الجزرية الصغيرة، في المؤسسات الرئيسية لصنع القرارات المعنية بالتمويل العالمي والقضايا النقدية والتجارية.

ومن المستحيل أن نتخيل اليوم تقدما وتنمية بدون إمكانية الوصول إلى الأنظمة الحديثة للمعلومات. والنمو الملحوظ لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات يفتح إمكانيات جديدة لا حد لها للإسراع في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إلا أن القدرة على ترجمة الإمكانيات الكاملة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات تختلف من بلد إلى آخر. وأعلم أن بلادي تحتاج إلى تطوير قدراتها لكي تحقق ذلك. ومع ذلك نعرف أنه بالنسبة لبلد نام كبلدي، لا يوجد خيار واقعي إلا أن يستفيد استفادة كاملة من الثورة الرقمية. ولذلك، سندعم كل جهد عالمي لاسترعاء الانتباه إلى ضرورة تحسير الفجوة الرقمية.

على عاتق الأمم المتحدة مسؤولية ملحة وجوهرية في هذه المهمة أيضا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أتقدم بالشكر لرئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في دولة ساموا المستقلة على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد ماليلغاوي، رئيس وزراء ووزير الشؤون الخارجية في ساموا، من المنصة.

خطاب فخامة صاحب السمو الأمير ألبير، ولي عهد إمارة موناكو

اصطحب الأمير ألبير، ولي عهد إمارة موناكو، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إنه لمن دواعي سروري الشديد أن أرحب بصاحب السمو الأمير ألبير، ولي عهد إمارة موناكو، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الأمير ألبير (إمارة موناكو) (تكلم بالفرنسية): إنني إذ أتكلم هنا في مقر منظمنا التي نالت جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠١، التي تجتمع في نيويورك، المدينة التي هوجمت هجوما مفععا، أود في البداية بطبيعة الحال أن أحدد الإعراب لوفد الولايات المتحدة والبلد العظيم والصديق الذي يمثله، وللشعب الأمريكي، عن أعمق مشاعر مواساة إمارة موناكو. فحيال الأعمال الجنونية التي أثارت رعبنا وسخطنا، نجد أنفسنا في تضامن طبيعي أثناء هذه المحنة، وكذلك في المهمة التي يواجهها المجتمع الدولي الآن في صنع القرارات وبذل الجهود الرامية إلى حماية دولنا ومجتمعاتنا من حدوث أعمال عنف مروعة أخرى في المستقبل.

وأود مرة أخرى أن أتقدم منكم يا سيادة الرئيس، ومن جميع أعضاء المكتب بخالص تهانينا على انتخابكم لرئاسة دورة الجمعية هذه. وإني لعلني ثقة بأن أعمالنا ستنفذ

بأقل البلدان نموا، ذكرً بهشاشة الدول الجزرية الصغيرة في الاقتصاد المتسم بالعمولة. ونحن ممتنون بالطبع لهذا الاعتراف. ومع ذلك، أعتقد أنني أعرب عن تطلعات جميع الدول الجزرية الصغيرة عندما أقول إنه يجب علينا أن نضطلع بما هو أكثر من ذلك بكثير فيما يتعلق بالإجراءات الملموسة، وهي الإجراءات التي لن تكون مفيدة إلا إذا تأكدنا من التزام المجتمع الدولي كله بالدعم.

إن التغلب على الضعف المسلّم به، الذي تتسم به الدول الجزرية الصغيرة كدولتي، وتعرض مجتمعات الجزر لآثار تغير المناخ العالمي والكوارث الطبيعية والأضرار التي تصيب البيئة والصدمات الاقتصادية العالمية، سيشكلان عنصرا أساسيا من عناصر التنمية المستدامة في كل المناطق التي تقع فيها البلدان الجزرية الصغيرة.

وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن ترحيب ساموا الحار للنهاية الناجحة للدورة السابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والتي عُقدت في مراكش أمس ونرجو أن يؤدي استكمال التفاصيل التنفيذية لبروتوكول كيوتو إلى إفساح الطريق أمام تصديق الحكومات على نطاق واسع ودخول البروتوكول حيز النفاذ في وقت قريب، قد يكون وقت انعقاد مؤتمر القمة العالمي في جوهانسبرغ العام القادم.

وإن مكافحة تغير المناخ ليس مجرد قضية بيئية، بل مسألة تتعلق بالتنمية الأساسية. ويرجع ذلك إلى أن العواقب الوخيمة لتغير المناخ تقوض التقدم الاقتصادي والاجتماعي. ومن المؤكد أن هذا هو الحال بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة، التي تعرف على نطاق واسع بأنها من أضعف الدول وأقلها قدرة على التكيف مع هذا التغير. ولهذا، تتطلب استجابة المجتمع العالمي لتغير المناخ تغيرات ضخمة وطويلة الأجل في السلوك الاقتصادي والاجتماعي. وتقع

اللامتناهي الذي يشعر به البعض تجاه الحياة البشرية وكرامة الإنسان.

ومن بين أهم الالتزامات التي قطعناها دولنا على نفسها باسم شعوبها من خلال التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة الالتزام بصون السلم والأمن الدوليين، وإقامة علاقات صداقة بين الدول والحث على احترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية: وهي التزامات يرفضها حفنة من الإرهابيين المجهولين بصلف مخيف ووحشية همجية.

واليوم قد مرّ شهران على ذلك الحدث المأساوي. وعلى الرغم من أن المشاعر لم تخمد بأي حال من الأحوال، فإن تأثير الزمن الشافي للجراح منحنا الإحساس ببعض الشيء بوجود مسافة زمنية وهو أمر لازم للتفكير بمزيد من الموضوعية في هذا التحدي السياسي المثير للدهشة وهذه المأساة الإنسانية غير المقبولة.

وقد اضطلعت الجمعية العامة بسرعة فائقة بهذا التفكير في أثناء مناقشتها العامة في بداية تشرين الأول/أكتوبر بشأن اتخاذ تدابير للقضاء على الإرهاب الدولي. كما حدد مجلس الأمن من جانبه بالفعل المسار الأولي الصحيح والمبادئ الإرشادية الأساسية. ودعا الأمين العام الدول الأعضاء مرارا إلى أن تظل أكثر اتحادا من ذي قبل، ويبدو أن كلماته قد لقيت آذانا صاغية.

وعلى الرغم من أن طبيعة الإرهاب الدولي لم تتغير في ١١ أيلول/سبتمبر، فإن حجمه قد تغير. وقد قررت الجمعية العامة أن ترد على الحدث بتلاحم كامل ينسدر حدوثه في تاريخها. ولم يتردد مجلس الأمن باتخاذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، من استخدام سلطاته بكامل نطاقها وعلى اتساع مداها. بموجب الفصل السابع من الميثاق؛ وقد أحاط علما بوجود تهديد للسلم وبارتكاب عمل من أعمال

– تحت قيادتكم العظيمة – بحجم توقعات المجتمع الدولي تماما. وأود كذلك أن أؤكد لكم روح التعاون من جانب وفد موناكو.

وأود أيضا أن أشيد بإعادة انتخاب الأمين العام، فهي عمل رائع وإشارة واضحة على ثققتنا في فطنته وإنسانيته، المرتبطتين بمعرفته العميقة بالظروف التي ظلها يضطلع بمهمته النبيلة فيما يتعلق بالشؤون الدولية التي تنظر فيها منظمنا. ونود أن نؤكد له كذلك الارتياح العظيم الذي تشاطره بلادي، إمارة موناكو، عن تجديد ولايته، وتأييدنا الكامل والمستمر له.

ومما أثلج صدرنا بدرجة كبيرة أن جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠١ مُنحت له بالاشتراك مع منظمنا، وهي جائزة يستحقها تمام الاستحقاق ولها ما يبررها ويجب أن تحفزنا – نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة – على العمل معه بشكل أقوى للدفاع عن السلم ومكافحة أسباب الصراع العديدة التي تهدد عالمنا، وهي الإرهاب وانتهاك حقوق الإنسان والتخلف والأوبئة، مثل الإيدز.

إن الظروف المحزنة التي تُعقد في ظلها دورة الجمعية العامة هذه تقتضي منا الإسهام في مكافحة الإرهاب بعزم أكبر مما فعلنا في الماضي. ونظرا لبشاعة الإرهاب وما ينطوي عليه من تحد، فإن مظاهره يمكن، كما رأينا، أن تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. وتؤيد إمارة موناكو بحزم كل ما اتخذته المنظمة ونفذته من إجراءات لكبح جماح هذه الآفة، التي يمكن أن تلحق الدمار الشديد بالمبادئ التي نؤمن بها جميعا. ويذكرنا استخدام ما يسميه رجال القانون ”بالأسلحة الحادة“ التي كانت كافية لهدم واحد من أحدث رموز الإبداع البشري وأكثرها تعقيدا بمدى هشاشة مجتمعاتنا، التي يجعلها اكتظاظ مراكزها الحضرية بالسكان والترابط بين جميع مناطقها الحيوية أكثر ضعفا إزاء الازدراء

قررت الاعتراف بصلاحيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري، التي أنشئت بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، لكي تتلقى البلاغات من الأفراد والجماعات المتعلقة بانتهاك الحق المنصوص عليه في ذلك الصك، وموناكو طرف فيه، وتقيم الدعاوى القضائية في هذا الصدد.

ويجب أن تشمل الانعكاسات التي أوجدها هذا الحدث أيضا التعاون الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الدولي بما له من آثار إنسانية واجتماعية محتمة، وهو التعاون الذي أصبح ضرورة الآن أكثر من أي وقت مضى في ضوء المشاكل التي تواجهنا اليوم. ولأن عولمة التجارة في المنتجات والسلع المصنعة والخدمات - التي يعارضها البعض ويشيد بها البعض الآخر - هي إلى حد ما نتيجة للتكافل الجديد - فإنها يجب أن تكون أيضا جزءا من جهودنا الثقافية والعملية العاجلة، حتى يتسنى للبشر أن يستعيدوا دورهم العادل المشروع، بعيدا عن القيود والخصومات التي توجهها. وقبل كل شيء، يجب أن يفيد الاقتصاد رجال ونساء العصر الحالي فيما يتعلق بتطلعاتهم المشروعة واحتياجاتهم الحيوية وما يتسم به تنوعهم من ثراء عريق.

إن التعاون على المستوى الإقليمي والمستوى دون الإقليمي حافز على تحقيق هذا الهدف. وبلدي مقتنع بهذا الرأي؛ ونحن نشترك في المجالات التجارية والثقافية والتكنولوجية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ونعمل على النهوض بالتنمية المستدامة والحماية البيئية. كما ينبغي لنا ألا نهمّل الأنشطة التي تميل بطبيعتها إلى توحيد صفوف الرجال والنساء من شتى الخلفيات، مثل الأحداث الفنية والثقافية، والاجتماعات الأكاديمية والمنافسات الرياضية. وسيذكر وفد موناكو، لدى مناقشة الجمعية لبند جدول الأعمال المعنون "بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي" في هذا الصدد بالدور الذي لا غنى

العدوان ومن ثم قرر اتخاذ التدابير الاستثنائية التي تفخر إمارة موناكو بأن تنفذها.

وبالنسبة لنا، فإن متابعة هذه المبادرات بما يلزم من فعالية لا تعني مجرد تنفيذ القرارات التي تعبر عن عزمنا المشترك والتزامنا بمكافحة الإرهاب وصياغة مزيد من الاتفاقات والاتفاقيات، وإنما تعني أيضا، أولا وقبل كل شيء، الاستفادة من خبرتنا في تنفيذ الصكوك التي أبرمت من قبل والتي انضمنا إليها أو ننوي الانضمام إليها. ويُعد تحسين عمل المنظمة في المجال القانوني أمرا لا غنى عنه وهو على قمة الأولويات في آن معا؛ ونحن نعرف ذلك، كما نعرفه حكومة الإمارة. ولذلك فقد وقَّعت بالأمس على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب وأودعت صكوك التصديق عليها بالنيابة عن والدي الأمير الحاكم. وترى إمارة موناكو أنه من الأمور الجوهرية اتخاذ إجراء منسق على المستوى العالمي لمواجهة جميع أشكال تمويل الإرهاب، بغية حرمان الحركات المتطرفة من الموارد التي تمكنها من ارتكاب مثل هذه الأضرار الجسيمة ضد المجتمع الدولي وضد تطلعاته الراسخة للسلم والأمن، وأبلغ دليل على ذلك، هو أفغانستان التي احتل الجانب الأعظم من أراضيها، واستُعبد جزء من شعبها.

ويجدر أيضا إيلاء اهتمام خاص للنتائج التي خلص إليها إعلان الألفية الحافل بالرؤى، ولنتائج المؤتمرات العالمية الأخيرة، من قبيل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، والمؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، المعقود في ديربان. ومما لا شك فيه أن نتائج هذين المؤتمرين يمكنها أن تسهم إلى حد كبير في تحسين الأمن الدولي والتفاهم بين الشعوب. وأود أن أُنوه، فيما يتعلق بمكافحة العنصرية، وهو موضوع مؤتمر ديربان العالمي، بأن حكومة إمارة موناكو قد

وهكذا فإن إمارة موناكو، بالاشتراك مع غيرها من الدول الأعضاء، تطلب إلى الجمعية العامة أن تمنح مركز المراقب للمنظمة الهيدروغرافية الدولية، التي يقع مقرها الرئيسي في الإمارة، للسماح لتلك المؤسسة بتعزيز تعاونها مع الحكومات ولدفع المبادرات والتفاعلات الدولية في مجال رسم الخرائط البحرية قدماً للأمام، تلك المبادرات والتفاعلات التي تتوخى نشر المعارف عن قيعان البحار والمناطق الساحلية، فضلاً عن جعل الملاحة أيسر وأكثر أماناً.

ومن الالتزامات الهامة التي تصر عليها السلطات في حكومة إمارة موناكو احترام المقررات والقرارات التي تتخذها منندياتنا وتعزيز إجراءاتنا التنظيمية، فضلاً عن تنفيذ الإعلانات وخطط العمل الصادرة عن مؤتمراتنا العالمية الأخيرة. وهي تمثل في أيامنا الصعبة القيم المشتركة التي تدفعنا للتضافر من أجل صالح مجتمعنا الدولي، ففي صالحه أيضاً مصلحة كل بلد من بلداننا.

ولأختتم كلمتي على نبرة تفاؤل، اسمحوا لي بأن أعرب عن أمل يراودني، وأعتقد أن الكثيرين من الموجودين هنا يشاركونني فيه، في أن تتيح الحكمة للدول بعد اتحادها أكثر من أي وقت مضى القدرة على تحقيق انتصار سريع على الشر المتمثل في الإرهاب بشكله الشامل والعالمي الجديد، مع اقتلاع الجذور العنيدة التي تغذيه من العالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر صاحب السمو ولي عهد إمارة موناكو على البيان الذي أدلى به لتوه.

اصطُحِب الأمير الأكبر، ولي عهد إمارة موناكو، من المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل الاستمرار في الاستماع إلى بيانات الممثلين، أرجو أن أوجه اهتمام الجمعية إلى الترتيبات الأمنية الخاصة بهذه المناقشة العامة، وأن أطلب

عنه والذي تؤديه الرياضة والتعليم الرياضي، فضلاً عن الألعاب الأولمبية.

وثمة وسيلة أخرى للتقريب بين المجتمعات البشرية وهي التعدد اللغوي الذي يجب أن تكون الأمم المتحدة نموذجاً له. وهذا البند الهام مدرج في جدول أعمال الجمعية هذا العام. وستوضح إمارة موناكو وجهات نظرها بشأن هذا الموضوع وستؤكد على الفوائد البارزة التي لا جدال فيها للتعدد اللغوي من أجل إقامة تفاهم حقيقي واحترام متبادل بين الشعوب.

وإلى جانب العلم والتكنولوجيا الحديثين، وما يحرزانه من تقدم سريع بانتشارهما عالمياً، وتعزيزهما من ثم للتبادل بين البشر، فإن الأشكال الأكثر تقليدية للاتصال تؤدي دوراً هاماً أيضاً. وفي رأينا أن التدريس والمعلومات لهما اليوم دور أساسي في نشر أفكار السلام والتفاهم بين الرجال والنساء في عالمنا المضطرب أكثر من أي وقت مضى. وفي هذا الصدد، قدم لنا المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة نصوصاً تنظيمية ووثائق عمل وبرامج لا بد لنا من إنعاشها بالطاقة التي لا تنضب بغية إعطاء آمال أكبر للشباب الذين غالباً ما تصيبهم قسوة الحياة اليومية بالإحباط.

كما نولي الاهتمام في كثير جداً من الأحيان للبحار والمحيطات التي أسهمت إسهاماً كبيراً في تلاقح الحضارات ونشر المعرفة في العصور القديمة، مما أثرى الفنون والثقافة إلى جانب تنمية التجارة والتضامن. وبعد أيام من الآن، سيعرب وفد موناكو عن آرائه في هذا الشأن خلال النظر في بند جدول الأعمال المتعلق بالمحيطات وقانون البحار. وقد حرص بلدي دائماً على النهوض بالمعرفة العلمية والعناية بحماية البيئة البحرية، وهي مصدر لا غنى عنه لازدهار الحياة على نحو متناسق.

وأعرب عن حزني العميق لوفاة ضحايا سلسلة الهجمات الإرهابية الشنعاء على الولايات المتحدة يوم ١١ أيلول/سبتمبر، الذين خلفوا وراءهم أسراً وأصدقاء يجوبهم في الولايات المتحدة وفي كثير من البلدان الأخرى. وأقدم صادق التعازي للأسر المنكوبة ولشعب الولايات المتحدة وحكومتها بأسرها.

وليس من قبيل المبالغة القول بأن الهجمات الإرهابية تشكل تهديدات موجهة للجنس البشري بأسره وتحديات للديمقراطية والحرية في أرجاء العالم. ويجب أن ينشئ المجتمع الدولي دائرة للتعاون في القضاء على الإرهاب على نطاق العالم. وأرى من البوادر المشجعة في هذا السياق قيام المجتمع الدولي رداً على الهجمات الأخيرة باتخاذ إجراءات فورية على صعيد الأمم المتحدة وكثير من المنظمات والمنتديات الدولية والإقليمية الأخرى لمنع الإرهاب والقضاء عليه. ولأن اليابان تعتبر التصدي للإرهاب مسؤوليتها الخاصة، فإنها عقدت العزم على بذل قصارى جهودها للحيلولة دون ارتكاب هذه الأعمال والقضاء عليها.

وقد أوضحت اليابان أنه لا يجب الربط بين الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة وبين العقيدة الإسلامية. فمن المهم للغاية أن يتحد المجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات للقضاء على الإرهاب، متجاوزاً الخلافات الدينية والعرقية.

وهناك الكثير مما يتعين على الأمم المتحدة عمله للقضاء على الإرهاب. ولا مناص من أن نقوم بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) بإخلاء وعلى الفور. وتسهم اليابان إسهاماً نشطاً في أعمال مجلس الأمن في مجال تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ومن المهم أيضاً أن تنضم جميع الدول الأعضاء إلى الاتفاقيات الدولية الـ ١٢ المتعلقة بالإرهاب وأن تقيّد بها تماماً وتعجل بالعمل

إلى الجمعية الصبر والتعاون في هذا الصدد. وقد استدعى هذه الترتيبات الأمنية حضور مشاركين رفيعي المستوى، ومنهم أكثر من ٤٠ من رؤوس الدول والحكومات، في فترة متسمة بالتوتر بشكل خاص في مدينتنا المضيفة، وذلك في أعقاب هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية. وقد كانت سلطات إنفاذ القوانين هنا متعاونة للغاية واتسمت بالكفاءة بدرجة بالغة في هذا الصدد، وباسم الجمعية العامة أود أن أشكرهم على مساعدتهم. وأرى أن الوقت قد حان لنذكر جميعاً أن زيادة الأمن هي حمايتنا جميعاً، ومن ثم نقدم تعاوننا من هذا المنطلق.

أعطي الكلمة الآن لصاحب السعادة السيد كيشي ميازاوا، عضو البرلمان ورئيس وزراء اليابان السابق.

السيد ميازاوا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئ السيد هان سونغ-سو، وزير الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية في جمهورية كوريا، على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين، وأن أعرب عن التقدير الرفيع للكفاءة التي يدير بها هذه الدورة في ظل ظروف لم يسبق لها مثيل. واليابان مصممة على مواصلة تقديم تأييدها الكامل للرئيس.

وأود أيضاً في هذه المناسبة أن أقدم تهانئي المخلصة للأمين العام، السيد كوفي عنان، وللأمم المتحدة، لوقوع الاختيار عليهما للحصول على جائزة نوبل للسلام هذا العام. وأرى ذلك بمثابة انعكاس في الواقع لتقدير المجتمع الدولي للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، بقيادة الأمين العام عنان، في سبيل السلام والرخاء العالميين. بيد أن التحديات التي تواجه المجتمع الدولي آخذة في التنوع والصعوبة بدرجة متزايدة، وسوف تتعاون اليابان تعاوناً كاملاً مع أنشطة الأمم المتحدة في التعامل مع هذه الحالات.

وقررت اليابان أيضا الإسهام بما يصل إلى ١٢٠ مليون دولار في الجهود التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى لمساعدة اللاجئين الأفغان.

ومع اقتراب فصل الشتاء أصبحت هناك حاجة إنسانية ملحة إلى أن يكفل المجتمع الدولي إيصال الغذاء والسلع الحيوية الأخرى إلى الناس في أفغانستان. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أدعو المجتمع الدولي إلى توحيد قواه دعما للأنشطة الإنسانية التي تباشرها منظمات الأمم المتحدة.

وفي تطلعنا نحو المستقبل، نرى أن تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان يكتسب أهمية قصوى، ليس فقط من أجل القضاء على وكر من أوكار الإرهاب العالمي، وإنما أيضا لوضع أساس للاستقرار والتنمية على المدى الطويل في ذلك البلد والمنطقة المجاورة. وانطلاقا من هذا الإدراك، نرى من الضروري أن يعالج المجتمع الدولي هذه المسألة من منظور واسع وبعيد المدى.

وتحقيقا لذلك الغرض، فمن نافلة القول إنه يلزم في المقام الأول إنشاء حكومة تحظى بتأييد واسع النطاق من الشعب الأفغاني، وتمثل كل مجموعة من المجموعات العرقية، وتتقيد بالقانون الدولي، وتقيم علاقات ودية مع المجتمع الدولي، بما في ذلك البلدان المجاورة. غير أن الواقع في أفغانستان لا يكشف عن منظور واضح للرؤية، وبالتالي فإنه ينطوي على عناصر كثيرة يصعب التنبؤ بها. واليابان تؤيد تماما أنشطة الأمين العام وممثله الخاص لأفغانستان، السيد الأخضر الإبراهيمي، لتحقيق الاستقرار السياسي في أفغانستان، وستعاون معهما بكل نشاط.

وتعتزم اليابان أن تضطلع بدور نشط سواء في عملية السلام أو في إعمار أفغانستان. ولقد كنا منذ عام ١٩٩٦، ندعو إلى عقد مؤتمر من أجل السلام والإعمار في أفغانستان،

من أجل اعتماد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي واتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

وعلاوة على ذلك، فإن بعض الأسلحة البيولوجية، مثل الجمرة الخبيثة (الأنثراكس)، يمكن إنتاجها بأموال محدودة وتكنولوجيات أقل تقدما، مقارنة بما يتطلبه إنتاج الأسلحة النووية والكيميائية. ومن المهم تقوية اتفاقية الأسلحة البيولوجية حتى تمنع بشكل فعال إنتاج هذا النوع من الأسلحة.

واليابان ذاتها تبذل جهودا متنوعة من أجل القضاء على الإرهاب. فأولا، وفيما يتعلق بالمعاهدات، هناك معاهدتان تتعلقان بالإرهاب، إما لم توقع أو لم تصدق اليابان عليهما حتى الآن. فالاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل تم إقرارها مؤخرا من جانب الدايت، وسوف تشرع اليابان فوراً في عملية المصادقة عليها. ووقعت اليابان على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب يوم ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، وتعتزم المصادقة عليها بأسرع ما يمكن.

هذا بالإضافة إلى أن اليابان مستعدة للتعاون مع البلدان النامية في مجالات مكافحة تمويل الإرهاب ومراقبة الهجرة، وضمان سلامة الملاحة الجوية والبحرية، واتخاذ تدابير لمكافحة ممارسة الإرهاب بالأسلحة البيولوجية والكيميائية، وما إلى ذلك.

وعلاوة على ذلك، ستتخذ اليابان تدابير أكثر فعالية لمكافحة الإرهاب، من خلال سن قانون جديد لدعم عمليات البلدان الأخرى التي تسعى إلى التخلص من التهديدات التي خلقتها الهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخرا، وتقديم المساعدة للمتضررين منها.

وفي ضوء أهمية كفاءة الاستقرار لجيران أفغانستان، تقدم اليابان مساعدة اقتصادية طارئة تشمل تقديم المساعدة للاجئين الأفغان وباكستان والبلدان المجاورة الأخرى.

ونحن نقف متحدين في إدانتنا لهذه الهجمات، وفي مطالبتنا بالتعاون الدولي لمنع الإرهاب والقضاء عليه وتقديم المذنبين للعدالة. وسوف نكافح الإرهاب بكل الوسائل الملائمة: السياسية والدبلوماسية والقانونية والمالية والعسكرية.

وتتعهد النرويج بدعمها الكامل للاتلاف العالمي الواسع المناهض للإرهاب. كما أننا جزء من التحالف الأطلسي.

ونؤيد تمام التأيد الولايات المتحدة في دفاعها عن نفسها ضد الإرهاب الدولي. كما أننا ننفذ أحكام قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) باتخاذ خطوات ملموسة لتخفيف مصادر تمويل شبكات الإرهابيين.

إن نظام الطالبان يرفض الامتثال لقرارات مجلس الأمن الإلزامية. وهو يأوي الإرهابيين ويدعمهم، منتهاكا بذلك قرارات المجلس بشكل صارخ. ويرفض الطالبان التعاون مع المجتمع الدولي في جهودنا المشتركة الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي. لذلك، يصبح استخدام القوة العسكرية هو الخيار الوحيد المتاح.

وتستهدف العمليات العسكرية في أفغانستان الإرهابيين ومن يوفرون لهم المأوى. وهي لا تستهدف المدنيين الأبرياء ولا أفغانستان كبلد. ولكنها تستهدف مجموعة من المتطرفين الذين يستغلون ديننا عالميا لأغراضهم الشريرة.

ولقد عانت أفغانستان من سوء الحكم والحرب لعدة عقود. وفي حين أن مهمتنا العاجلة هي إنهاء الإرهاب وتقديم الدعم لمن هم في حاجة إليه، فإنه يجب علينا أن نعمل في نفس الوقت من أجل التوصل إلى حل سياسي. وهذه المهمة هي أساسا مسؤولية الشعب الأفغاني نفسه، ولكن لا بد للمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة تحقيقا لذلك الغرض.

وأود بهذه المناسبة أن أؤكد من جديد أن اليابان مستعدة لعقد مثل هذا المؤتمر، للمساهمة في تحقيق السلام وإعادة التعمير في ذلك البلد بأسرع ما يمكن، وذلك بالتعاون مع البلدان والمنظمات المعنية.

وتقع على عاتق الأمم المتحدة مسؤوليات حسام في معالجة المشاكل التي لها صلة بالإرهاب. ولن تدخر اليابان جهدا من أجل جعل هذه الدورة للجمعية العامة مثمرة قدر الإمكان تحقيقا لهذا الغرض.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد يان بيترسن وزير خارجية النرويج.

السيد بيترسن (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أود أولا، أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة الجمعية العامة.

على مدى ما يزيد على نصف قرن، ساعدت الأمم المتحدة على تسوية الصراعات واستعادة السلام. وعلينا أن نعزز هذه الجهود ونركز عملنا عليها.

وعلى مدى ما يزيد على نصف قرن، عملت الأمم المتحدة على تعزيز حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعلينا أن نواصل الاستثمار في كرامة الإنسان.

وعلى مدى ما يزيد على نصف قرن، أعطت الأمم المتحدة ملايين البشر الأمل في مستقبل أفضل. وهذا الأمل لم يكن يوما ما أهم مما هو اليوم.

ولم يكن من الممكن منح جائزة نوبل للسلام لمرشحين أكثر استحقاقا من الأمين العام كوفي عنان والأمم المتحدة. وسمحوا لي أن أتوجه إليهما مرة أخرى بتهنئتي القلبية.

إن الهجمات الإرهابية التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر لم تكن موجهة فحسب نحو أناس أبرياء، بل كانت موجهة أيضا نحو القيم ذاتها التي تقوم عليها الأمم المتحدة.

لأنه بدونها لا يمكن أن يكون هناك أي حوار حقيقي أو مفاوضات. ويسرد تقرير ميتشيل عدة خطوات لاستعادة الثقة. وفي ضوء المستوى الحالي المرتفع من العداء وعدم الثقة يصبح توقيت هذه الخطوات وسياق تعاقبها أمرا حاسما. ولا بد إذن من اتخاذ قرارات تنفيذها لهذا الغرض الآن.

وثالثا، يجب أن يجد الطرفان سبيلا للعودة إلى مائدة المفاوضات. ولا يمكن أن يستمر لوقت طويل وقف أعمال العنف، واستئناف التعاون الأمني، واتخاذ خطوات لاستعادة الثقة دون إجراء مفاوضات جادة لحسم الأسباب الأساسية للصراع.

وستواصل النرويج دعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي للصراع. وبما أننا نتولى رئاسة لجنة الاتصال المخصصة، فإننا على استعداد للعمل مع المانحين الآخرين للمساعدة في تجديد الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الفلسطينية.

إن معظم الصراعات التي يتصدى لها مجلس الأمن موجودة في القارة الأفريقية. والنرويج، بوصفها عضوا في مجلس الأمن، عاقدة العزم على بذل قصارى جهدها لتعزيز السلام والاستقرار في أفريقيا لأجل طويل. ومعظم الصراعات الموجودة في أفريقيا تبين بوضوح الصلات الوثيقة بين السلام، والحكم الرشيد، والتنمية. وتكمن الأسباب الجذرية للعديد من هذه الصراعات في الفقر، والافتقار إلى التنمية، وكذلك في انتهاكات حقوق الإنسان وازدراء المبادئ الديمقراطية الأساسية.

وتقف النرويج على أهبة الاستعداد للمساعدة في إرساء أساس سليم للحكم الرشيد والتنمية في أفريقيا. فالتطورات التي تجري في بوروندي مشجعة، وإن كنا ندرك أن عملية السلام فيها ما زالت هششة للغاية. ونأمل أن يؤدي نشر قوة أمنية متعددة الجنسيات بناء على مبادرة جنوب

ولا بد من أن يكون للأمم المتحدة دور رائد في هذا الخصوص. ويجب البدء بالتخطيط والأعمال التحضيرية الآن. ونحن نؤيد بقوة جهود الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، الأخضر الإبراهيمي، للمساعدة في إرساء الأساس اللازم لحل سياسي دائم يستند إلى قاعدة عريضة.

ولا بد لنا من ضمان حصول الأفغان على المساعدة الإنسانية داخل أفغانستان وفي البلدان المجاورة على حد سواء. ولكن بينما نسعى إلى تلبية الاحتياجات الملحة، يجب أيضا أن نركز على المساعدة طويلة الأجل التي ستكون ضرورية لإعادة بناء هذا المجتمع الذي مزقته الحرب. ويجب أن نحسن الاحترام لحقوق الإنسان، وأن نساعد الشعب الأفغاني، وخصوصا النساء اللاتي عانين بشكل رهيب تحت حكم الطالبان. هذه هي القضايا التي ستركز النرويج اهتمامها عليها خلال رئاستها لمجموعة دعم أفغانستان في العام القادم. ولا يمكننا أن نساهم في تحقيق الأمن والتنمية في أفغانستان إلا من خلال الجهود المنسقة.

قبل عام بدا السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين في متناول اليد. أما اليوم فإن الأمل في السلام والأمن قد تراجع أمام الوهم واليأس وقتل المدنيين.

ونحن مقتنعون بأن المخرج الوحيد من المأزق الراهن هو من خلال التنفيذ الكامل للتوصيات الواردة في تقرير ميتشيل، التي أقرها الطرفان وكذلك المجتمع الدولي.

أولا وقبل كل شيء، لا بد من وضع نهاية فورية للعنف؛ ولا بد من وقف الإرهاب. ولا بد من كسر دائرة أعمال العنف وردود الفعل له. ويجب على القادة السياسيين من كلا الجانبين أن يبذلوا كل ما في وسعهم لوقف أعمال العنف وخفض حدة التوتر.

وثانيا، لا بد من أن يتم في وقت واحد تنفيذ تدابير بناء الثقة. ولا بد من إعادة بناء الثقة خطوة خطوة، نظرا

السيد ولد عبدي (موريتانيا) (تكلم بالعربية):

السيد الرئيس، يسعدني باسم وفد الجمهورية الإسلامية الموريتانية أن أتقدم إليكم بتهاننا الخالصة على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والخمسين. وإننا لواقفون من أن خبرتكم وحكمتكم ستكونان خير ضمان لنجاح هذه الدورة.

وأود كذلك أن أسدي جزيل الشكر لسلفكم السيد هاري هولكيري على ما أبداه من قدرة وجدارة في إدارة أعمال الدورة الماضية.

كما لا يفوتني أن أعرب هنا عن تماننا الحارة للسيد الأمين العام ومن خلاله لكافة العاملين في المنظمة بمناسبة فوز الأمم المتحدة بجائزة نوبل لسنة ٢٠٠١. ويشكل هذا التكريم مكافأة مستحقة للجهود الدؤوبة التي تبذلها الأمم المتحدة لاستتباب السلم والأمن عبر العالم. كما أن التتويج الشخصي للسيد كوفي عنان يمثل اعترافا بالعمل الجبار الذي ينجزه على رأس المنظمة. وقد برهنت إعادة انتخابه لولاية ثانية على ذلك.

إن دورتنا الحالية تنعقد في جو تخيم عليه مشاعر الحزن والأسى جراء الأعمال الإجرامية التي استهدفت مدينتي نيويورك وواشنطن وأودت بحياة آلاف الأبرياء. وقد عبرت موريتانيا عند الوهلة الأولى عن إدانتها المطلقة لهذا العمل الإرهابي، وقدمت التعازي للشعب والحكومة الأمريكيين.

ونرى اليوم أن هذه الأحداث المأساوية أبرزت حقيقة جديدة، وهي أن الإرهاب لم يعد ظاهرة هامشية بل أصبح قضية جوهرية تجهل الحدود ولا يمكن تطويقها إلا في إطار استراتيجية شمولية. وستظل موريتانيا طرفا فاعلا في كل المبادرات الإقليمية والدولية الرامية إلى مكافحة منسقة ومتكاملة لهذه الظاهرة. ومن هذا المنطلق، فإنها تؤكد دعمها التام لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة واستعدادها لتطبيقها،

أفريقيا إلى تحسين الحالة في بوروندي. والنرويج مستعدة لدعم هذه المبادرة.

إن الأمم المتحدة هي أهم أداة بالنسبة لنا لحسم المشاكل العالمية. وينبغي أن نتذكر أن مكافحة الإرهاب لم تؤد إلى إزالة أي من التحديات التي كانت مدرجة في جدول الأعمال العالمي قبل ١١ أيلول/سبتمبر. كما أن الحاجة الملحة إلى التصدي لهذه التحديات بصورة فعالة لم تقل إلحاحا. وعلينا ألا نترك قسوة الإرهابيين تحول اهتمامنا عن تحقيق الأهداف الطموحة التي وضعناها لأنفسنا خلال مؤتمر قمة الألفية.

ولا بد أن تبقى تلبية تلك الأهداف على رأس جدول أعمالنا، إلى جانب مكافحتنا المشتركة للإرهاب. وإن أردنا للأمم المتحدة أن تكون فعالة في اضطلاعها بهذه المهمات، فيجب أن نلتزم جميعا بتوفير ما يلزم لذلك من مواد ضرورية ودعم مالي.

ونحن، كقادة سياسيين، لا بد لنا من أن نبدي التصميم الراسخ لتحقيق ذلك الهدف. وسيتعين علينا أن نتخذ خيارات صعبة وقرارات قد تكون لها نتائج مؤلمة في بعض الأحيان، لأن البديل لذلك سيكون المزيد من الألم والمعاناة.

ويصدق هذا على مكافحتنا المشتركة للإرهاب الدولي. ويصدق أيضا على نضالنا من أجل إنهاء الفقر والقضاء على الأمراض المعدية وكذلك على تعزيز الاحترام لحقوق الإنسان وسيادة القانون. كما أنه يصدق إذا أردنا أن نجعل الأمم المتحدة أدواتنا الرئيسية لضمان أمننا المشترك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة لمعالي السيد ألداه ولد عبدي، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في موريتانيا.

السيد جيمس بيكر، لإيجاد حل نهائي يضمن الاستقرار في المنطقة ويحظى برضاء جميع الأطراف.

وحول تطورات أزمة لوكربي، فإننا نعرب عن ارتياحنا لنجاح الطرق الدبلوماسية في تحقيق تقدم جوهري في هذه القضية ونرى أن الوقت قد حان لكي يقوم مجلس الأمن باتخاذ الإجراءات اللازمة لرفع الحظر عن الجماهيرية العربية الليبية العظمى.

وعلى صعيد آخر نشتمن كل المبادرات التي بذلت من أجل إيجاد حلول للأزمات والحروب التي تعاني منها قارتنا الأفريقية، كما نشيد بالمبادرة الأفريقية للتنمية التي تم إقرارها مؤخراً، وبالدعم الذي حظيت به من شركاء التنمية ومصادر التمويل.

وكل الدلائل تبين أن ظواهر العنف والتطرف تتنامى في ظروف الفقر والإحباط. ولذلك فإن المجموعة الدولية مطالبة بأن تبذل المزيد في مجال التضامن الإنساني والترقية الاجتماعية عبر العالم. وبالتالي فإن البلدان النامية تتطلع إلى روح تضامنية أكثر فعالية والتزاماً، كما تحتاج لدعم أوفر من طرف الدول الغنية وللمزيد من الاستثمارات وفتح الأسواق الدولية أمام منتجاتها. وتبقى المديونية من أهم المعوقات التي تثقل كاهل اقتصادات البلدان النامية وتشل قدراتها الإنمائية.

وعلى الرغم من جسامة التحديات وتأثير المحيط الاقتصادي الدولي، تمكنت الجمهورية الإسلامية الموريتانية تحت القيادة الرشيدة لرئيس الجمهورية، السيد معاوية ولد سيد أحمد الطايح، من قطع أشواط كبيرة على طريق التنمية المستدامة، ركزت على النهوض بمستوى معيشة المواطنين وترقيتهم الاجتماعية وإشاعة الديمقراطية وترسيخ دولة القانون في جو يطبعه الأمن والاستقرار.

وقد دخلت الممارسة الديمقراطية مرحلة النضج مع إجراء الانتخابات البلدية للمرة الخامسة والانتخابات

خاصة القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) الصادر في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

ويبدو جليا اليوم أن تحقيق السلم والأمن والاستقرار في العالم يستدعي دورا متزايدا لمنظمة الأمم المتحدة وقوة إضافية للشرعية الدولية. ولا يجوز لأحد أن ييثر في نفوس هؤلاء أو أولئك أي انطباع بأن الحملة المناهضة للإرهاب حملة حضارة ضد أخرى أو استعلاء ثقافة على غيرها. بل يجب أن نعمل سويا لنظهر أن القضاء على ظاهرة الإرهاب يشكل مرحلة جديدة في مسيرة البشرية بموروثاتها الحضارية المتفاعلة، نحو تحقيق آمال الجميع في حياة آمنة ومستقبل أفضل.

وفي هذا المضمار سجلت بلادي بارتياح الجهود المكثفة والدعوات المتتالية الهادفة إلى إحلال السلام في الشرق الأوسط كي تنعم شعوب المنطقة بالسلام والأمان والرخاء. ونأمل أن تعود العملية السلمية إلى مسارها الصحيح على أساس مرجعية مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨). بما يضمن الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

كما نتطلع إلى عودة الاستقرار والوئام إلى منطقة الخليج في ظل الشرعية الدولية، واحترام استقلال الكويت وسلامة أراضيها ووحدة العراق وسلامة أراضيه. ونطالب في هذا السياق برفع الحصار المضروب منذ أكثر من عشر سنوات على الشعب العراقي الشقيق الذي عانى الكثير من جراء ذلك.

وبشأن الصحراء الغربية، فإن بلادي تؤيد الجهود التي يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الشخصي

الإعراب عن حزننا العميق وأؤكد من جديد تضامننا الكامل مع كل أولئك الذين رزئوا، مثلنا نحن البرتغاليين، بفقدان مواطنيهم وبمعاناة أسر المفقودين.

إننا نواجه عنفا لا وجه له عنفا يقتل بلا تمييز، ويجب أن يتصدى له المجتمع الدولي ككل، بغض النظر عما تمارسه من ديانة، وعما ننتمي إليه من عنصر، والإيديولوجية التي تتبعها أو الحضارة التي ولدنا فيها. ويتعين على كل دولة عضو في الأمم المتحدة مكافحة هذه الآفة، التي أغرقت كراهيتها العمياء العالم في حالة من الاضطراب لم يشهدها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وأكثر ما كان مصدر صدمة لنا هو أننا نواجه قوة تتجاهل أو تحتقر مفهوم الحق في الحياة نفسه.

وعلى أن نشرع في بذل جهود منسقة على جميع المستويات لتقديم المذنبين بارتكاب الجرائم إلى العدالة، بغية تفادي تكرار الاعتداءات الإرهابية التي وقعت في أيلول/سبتمبر. ونعتقد بأن على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور لا غنى عنه كمصدر للشرعية للجهود الجماعية التي يبذلها المجتمع الدولي في مكافحة هذا العدو المشترك. ويتعين على المحافل الأخرى أن تكمل هذه الإجراءات، وتوجهها وتعدها وفقا للاحتياجات المحددة لولايات كل منها.

وأود في هذا السياق أن أشير إلى أن البرتغال قد أيدت دون تحفظ الكفاح ضد الإرهاب هنا في الأمم المتحدة وفي منظمة حلف شمال الأطلسي، وفي الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وفي علاقاتنا الثنائية مع الولايات المتحدة والبلدان الأخرى. وأود أن أؤكد للجمعية أن البرتغال، لدى ترؤسها لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في العام القادم، ستولي أولوية خاصة لهذه المسألة.

ولا بد لي، في ظل الظروف الراهنة، أن أؤكد على أهمية النطاق الكامل للقوانين الدولية الصادرة، أو التي ينتظر

التشريعية للمرة الثالثة قبل عدة أسابيع. ويمكن إدخال تحسينات جديدة أبرزها التصويت النسبي، من إشراك جميع الأحزاب وتوسيع قاعدة التمثيل السياسي. وأشاد المراقبون وأحزاب المعارضة على حد سواء بسير ونتائج الاقتراع. وتوفر المشاركة الشعبية العريضة أفضل الفرص لمحاربة الفقر والأمية والتهميش، بحكم اقتناعنا بأن التمتع الحقيقي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية مرهون بقدرة المجتمع على النهوض اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

إن ميثاق منظمة الأمم المتحدة يصبو إلى تحقيق الصالح المشترك للمجتمع الدولي. ولتتنا كرسنا جهودنا اليوم أكثر من أي وقت مضى، للوفاء بالتعهدات التي قطعناها على أنفسنا بموجب هذا الميثاق لكي نبني معا نظاما عالميا جديدا يركز على العدالة والحق ويصون للجميع الأمن والسلم والتضامن.

السيد غاما (البرتغال) (تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد نصا بالانكليزية): يسرني عظيم السرور أن أهنئ السيد هان سونغ - سو على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة. وأشيد أيضا بالرئيس السابق، السيد هاري هولكيري. وأجدد الإعراب عن آيات احترامي للأمين العام، السيد كوفي عنان، على الطريقة الممتازة والشجاعة التي ظل يؤدي بها ولايته، وعلى جائزة نوبل للسلام التي منحت له وللأمم المتحدة عن جدارة.

لقد خاطب زميلي البلجيكي الجمعية العامة سلفا بالنيابة عن الدول الـ ١٥ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في بيان يعلن وفدي تأييده له تماما. ولكني أود أن أفكر مليا في بعض المسائل المدرجة في جدول الأعمال الدولي.

أولا، لا يسعني إلا أن أشير إلى الهجمات الإرهابية المأساوية التي شنت في ١١ أيلول/سبتمبر على مدينة نيويورك والمدنيين الأبرياء من جنسيات عديدة. وأكرر

نرى أن المبادئ التي توجه التدخل في أفغانستان ينبغي أن تشمل الحفاظ على السلامة الإقليمية للبلد ووحدته، فضلا عن إنشاء حكومة تمثيلية ومتعددة الأعراق تحظى بتأييد واسع النطاق.

وإننا نعتقد منذ البداية، بأن الشعب الأفغاني يجب أن يشترك في إعادة إعمار بلده، الذي تعرض للدمار في السنوات الأخيرة على يد النظام الوحشي الذي لا يُعترف به دوليا. وينبغي ألا يألو المجتمع الدولي جهدا في تخفيف الحالة الإنسانية الخطيرة التي ألمت بالشعب الأفغاني.

وأخيرا، اسمحو لي أن أؤكد من جديد تأييد الحكومة البرتغالية المطلق للجهود التي تضطلع بها الأمم المتحدة، ولا سيما الممثل الخاص للأمين العام، السيد الأخضر الإبراهيمي، في توخي إنشاء هيكل حكومي انتقالي وفي التخطيط لاحتمال إيفاد بعثة للأمم المتحدة على الأرض. ففي التصور الخاص بما بعد الطالبان، ستدعى الأمم المتحدة إلى القيام بدور حاسم في إعادة إعمار أفغانستان فضلا عن إقامة علاقات سلمية بين أفغانستان وجيرانها.

إن الأمم المتحدة تضطلع بدور لا غنى عنه في منع الصراعات، وصون السلم والأمن الدوليين وإعادة إعمار الأقاليم التي دمرتها الحرب. وهناك العديد من الصراعات التي تنتظر الحل وتشكل تحديا هائلا لقدرة المجتمع الدولي على ضمان تسويتها النهائية بالوسائل السلمية.

أما الحالة في الشرق الأوسط، وخاصة في فلسطين، فهي أكثر الحالات مدعاة للقلق، حتى إنها تعرض الأمن الدولي للخطر. وليس بوسع المجتمع الدولي أن يدخر جهدا لكفالة عودة إسرائيل والفلسطينيين إلى طريق الحوار. ولن يتم التوصل إلى حل عادل، سواء بالنسبة للفلسطينيين - الذين قاتلوا عشرات السنين من أجل الاعتراف بوطنهم وبحقوقهم غير القابلة للتصرف والتي لا يمكن إنكارها ومن

الموافقة عليها تحت رعاية الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب، أي: الاتفاقيات الـ ١٢ التي سيجعل منها تصديقها وتنفيذها سلاحا حاسما في منع هذا الشر ومكافحته. ونظرا لما يتسم به العمل الذي تقوم به الجمعية العامة بشأن مشروع الاتفاقية العالمية ضد الإرهاب من أهمية خاصة في هذا الوقت، فإنني أشير إليه بصفة خاصة. والجهود الجبارة التي بذلتها الأغلبية الساحقة من الوفود من أجل التوصل إلى حلول توفيقية تشهد على التقارب المتجدد بين الإيرادات في السعي من أجل بلوغ هذا الهدف المشترك. وينبغي لنا أن نستغل هذا الزخم الحالي للالتزام الجماعي بغية التعجيل في إنجاز هذا الصك الجوهري.

وقد سبق أن وقعت البرتغال ١١ اتفاقية من أصل الاتفاقيات الـ ١٢ الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وهي تلتزم التزاما قويا بتنفيذ أحكامها كاملا. وبالأمس أودعنا صك تصديقنا على الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، وسنقوم قريبا بإيداع صك تصديقنا على البروتوكول المتعلق بقمع أعمال العنف غير المشروعة في المطارات التي تخدم الطيران المدني الدولي. وإننا نرحب باتخاذ مجلس الأمن للقراريين ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١)، اللذين يعتبران صكين أساسيين لتماسك المجتمع الدولي في كفاحه المشروع ضد الإرهاب. كما أود أن أبرز التدابير الواردة فيهما من أجل مكافحة تمويل الإرهاب - الذي يعتبر مجالا حاسما بكل تأكيد.

وقد أعلنت البرتغال، كما سبق لي أن ذكرت، عن تأييدها منذ البداية للحملة الدولية الجارية في أفغانستان، التي أضفت عليها المداولات الجارية في الأمم المتحدة غطاء من الشرعية. ولا بد من إلقاء القبض على المسؤولين عن الاعتداءات الإرهابية التي أودت بحياة الألوف من المدنيين الأبرياء بتاريخ ١١ أيلول/سبتمبر وإحالتهم إلى المحاكمة، كما يجب القضاء على هيكلهم الأساسي العسكري. وإننا

وأود في ذلك السياق، أن أشجع الجمعية العامة بقوة على تكثيف جميع الجهود الممكنة لإعادة إطلاق عملية السلام في أنغولا من أجل التنفيذ المناسب لبروتوكول لوساكا، حتى يتسنى لذلك البلد العظيم في نهاية المطاف أن يضمن الهدوء لمواطنيه وأن يستعيد مركزه والدور الذي يليق به في الحياة الدولية، بالمشاركة الكاملة في بلوغ أهداف النهضة الأفريقية. وإني على يقين بأن المجموعة الثلاثية من الدول المراقبة، وكذلك المنظمات الأفريقية الإقليمية والاتحاد الأوروبي ستقوم في نهاية المطاف بدعم ما يقدمه الأمين العام من إسهام في التوصل إلى حل نهائي للمسألة الأنغولية.

وعندما يتدخل المجتمع الدولي في أي صراع بنجاح، فإنه ينبغي ألا يتعد عن توطيد ما تم التوصل إليه من حلول. وتتحمل الأمم المتحدة مسؤولية الحفاظ على مستوى مناسب من الاهتمام حتى تقترن عملية السلام بنتيجة نهائية، وحتى لا تتعرض للخطر الاستثمارات التي أجريت والتوقعات التي لاحت. وينبغي أن تتقدم الأمم المتحدة دون أي تردد في دعم إنشاء دول قابلة للنمو.

وإني أرحب بإقرار مجلس الأمن لهذا الفهم فيما يتعلق بتييمور الشرقية في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. ولا يستطيع المجتمع الدولي أن يهمل تعزيز الحلول التي تحققت في تيمور الشرقية، التي تعد ترجمتها إلى استقلال حالة نجاح واضح، في الحقيقة، للأمم المتحدة وسببا خاصا لاعتزاز مجتمعات البلدان الناطقة بالبرتغالية. وأغتنم هذه الفرصة لأشدد على أن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، بقيادة سيرجيو فييرا دي ميلو، نفذت العملية بأسرها على نحو مثالي.

وإن عمل الأمم المتحدة على تعزيز دولة جديدة وذات سيادة لا غبار عليها وديمقراطية وقادرة على البقاء اقتصاديا لن يؤدي إلا إلى تعزيز مصداقية المنظمة في فترة من

أجل تهيئة ظروف عيش كريمة داخل دولة فلسطينية مسؤولة وذات سيادة - وبالنسبة لإسرائيل، التي لها الحق على قدم المساواة في العيش بأمن في المنطقة وفي سلام مع جيرانها.

وكمثال آخر على الصراعات الدولية التي لا تزال جارية، دون أن تلوح في الأفق أي تسوية نهائية لها، يعرب بلدي عن أسفه العميق لاستمرار الصراع المسلح في أنغولا وما يترتب عليه من عواقب إنسانية. وتؤكد البرتغال من جديد التزامها ودعمها للتوصل إلى حل سياسي لهذه المشكلة، بما يتفق وأحكام اتفاقات السلام وبروتوكول لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ومن الجوهر أن يتم التقيد بالالتزامات التي تم التعهد بها فيما يتعلق بالمجتمع الدولي، وبصورة رئيسية بالنسبة للشعب الأنغولي. وتشجع البرتغال الحكومة الأنغولية على مضاعفة جهودها الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية. كما نشجع على إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية في أنغولا، بغية تعزيز شرعية مؤسساتها التمثيلية والتعددية على وجه الخصوص وتعزيز مصداقية هيكلها النقدية والمالية.

وإننا نناشد كذلك أولئك الذين ما فتئوا يلجأون إلى أساليب العنف ضد المدنيين، التي أدت إلى نبذهم من المجتمع الدولي - كالقطاع الذي يلهم الخط المتطرف في يونيتا - العودة إلى الوسائل السلمية. والواقع أن عدم وجود مقترحات بناءة - بما في ذلك مقترحات تتعلق بوقف إطلاق النار ووقف العمليات الهجومية - لا يساهم في تنفيذ مناهج العمل الممكنة للحوار الذي تقتضيه الحالة الراهنة.

ونشيد بالمساهمة الهامة والمزايدة التي يقدمها المجتمع الأنغولي، ولا سيما كنائسه، للسلام والمصالحة. ونعتقد بأن وجود الأمم المتحدة في أنغولا لا يزال أساسيا وينبغي تشجيعه.

أعمال عنف ضد جميع الشعوب، وكذلك ضد المبادئ والقيم العالمية.

لهذا السبب، فإن إكوادور - وهي بلد محب للسلام ومقتنع بالدور المهيمن للأمم المتحدة بوصفها المؤسسة الرئيسية لاتخاذ القرارات التي تؤثر على العالم - تشيد بالإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة ومجلس الأمن للتصدي للإرهاب، لا سيما اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي يشتمل على مبادئ توجيهية لجميع الدول الأعضاء للعمل بسرعة وبتضافر على منع وقوع أعمال إرهابية وقمعها. وبالمثل، يجب أن يحتتم المجتمع الدولي مفاوضات حول إبرام اتفاقية شاملة معنية بالإرهاب الدولي لتقوية الإطار القانوني ذي الصلة عن طريق اعتماد تدابير محددة لمنع هذه الآفة والمعاقبة عليها ومكافحتها. وإكوادور ملتزمة، على الصعيد الوطني والإقليمية والدولية، بمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

وفي السنوات الأخيرة من القرن العشرين، حدثت تغيرات كبيرة في العالم، أدت إلى اتجاهات دولية جديدة، خاصة بالنسبة لعملية العولمة والأخطار التي تتهدد السلم والأمن الدوليين.

وقد ابتدأت البلدان النامية، مثل بلدي، تعديل هياكلها الوطنية لتتعامل مع متطلبات بيئة لا جدال بأنها تنافسية. إلا أنه لا بد من القول إن التعديلات والتغيرات التي أجرتها هذه البلدان على سياساتها واستراتيجياتها غير كافية في حد ذاتها لتحقيق النتائج الكاملة، طالما بقيت قائمة الأسباب الهيكلية لعدم المساواة بين مستوى تنمية الاقتصادات الصناعية جدا واقتصادات البلدان التي هي بحاجة إلى رأس مال وتكنولوجيا متقدمة. وعدم المساواة مستمر في الاتساع بسبب المضاعف المالية التي تسببها تدفقات رأس

الحياة الدولية التي تتطلب طموحها وقيادتها الآن أكثر من أي وقت مضى لإدارة التحديات العالمية الكبرى في القرن الحادي والعشرين على نحو سليم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد هايتز مولير فرييل، وزير الشؤون الخارجية في إكوادور.

السيد مولير فرييل (إكوادور) (تكلم بالأسبانية): أهنتكم يا سيدي على انتخابكم الذي تستحقونه بجدارة رئيسا للجمعية العامة. فأنتم ممثل قدير لجمهورية كوريا، وهي بلد قريب جدا من بلدي من خلال علاقات الصداقة والتعاون الهامة القائمة بيننا. وأهنئ أيضا سلفكم على الطريقة المتصفة بكفاءة عالية والمسؤولة التي أشرف من خلالها على عمل الدورة السابقة للجمعية.

لقد تلقت حكومة إكوادور بارتياح خاص أنباء منح الأمم المتحدة والأمين العام، السيد كوفي عنان، جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠١. ونهنئ الأمين العام على هذا الاعتراف بعمله الذي يؤديه بجدارة والذي عزز بين الدول الأعضاء منافع الترابط والتضامن الدوليين.

افتتحت دورة الجمعية هذه في مناخ يتسم بشعور جميع أعضاء المجتمع الدولي بأسى عميق. فالهجمات الإرهابية الفظيعة المأساوية التي شنت في الولايات المتحدة بتاريخ ١١ أيلول/سبتمبر تمز الضمير الإنساني. فهؤلاء الذين أدت أعمالهم إلى إزهاق آلاف الأبرياء - بمن فيهم إكوادوريون عديدون - ارتكبوا هجوما خطيرا على السلم والأمن الدوليين.

وأود أن أؤكد من هذه المنصة لشعب وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية على تعازي وتضامن شعب وحكومة إكوادور عقب هذه المأساة الكبيرة وأن أعرب ثانية شجنا بأقوى العبارات لهذه الأعمال الإجرامية، التي هي

والذي لا يزال يحصد الموت والدمار على نحو مأساوي. وإننا نسلم بحق الشعب الفلسطيني في دولة حرة ومستقلة، ونسلم كذلك بحق دولة إسرائيل في العيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها دولياً. وتكرر إكوادور مناشدة كلا الطرفين العودة بسرعة إلى مفاوضات السلام.

وتولت إكوادور في آب/أغسطس الماضي رئاسة مؤتمر نزع السلاح في جنيف. وتسترشد قيادتها بالتزامها العميق بقضية نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية فعالة، مما يمكّن من تعزيز السلام والثقة بين الدول.

إننا نشهد ازدياد حدة ظاهرة قديمة قدم الإنسانية نفسها، ومما لا شك فيه أنها ترتبط بالتطور التاريخي للحضارة. وأنا أشير إلى التحدي الضخم الذي تشكله زيادة الهجرة البشرية، خاصة من بلدان الجنوب إلى بلدان الشمال. وفي حين أن الهجرة هي ظاهرة إيجابية من حيث إسهامها في تبادل مثمر بين مختلف الشعوب وتعميقها عمليات الحوار والإسراع المتبادل بين الثقافات المتنوعة، فإن سببها في معظم الحالات نابع من رغبة فردية في السعي لظروف عيش أفضل وآفاق اقتصادية أوسع. ولا نستطيع التفكير بالتاريخ البشري دون التفكير بظاهرة الهجرة المطردة والموجودة دائماً، فهذه الحقبة ليست استثناء. ففي هذا العصر الذي يتسم بعولمة الأسواق والاحتمالات عقد جولة جديدة من مفاوضات التجارة المتعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية، يجب التشديد على تحرير الخدمات الإدارية من خلال حرية حركة الأشخاص.

واليوم، أصبح العديد من البلدان النامية في العالم، التي ابتليت بالعواقب الوخيمة للأزمة الاقتصادية وتفشي حالات الإخفاق الهيكلي التي يصعب التغلب عليها، منتجا صافيا للمهاجرين، من رجال ونساء يشعرون أنهم مضطرون للبحث بطريقة قانونية عن آفاق أوسع. وإكوادور أحد هذه

المال القصيرة الأجل غير المستقرة والدين الخارجي المستمر والعقبات التي تعترض التجارة الدولية المفتوحة حقاً.

وتوجد إشارات إلى أن اتجاهات الاقتصاد الدولي الراهنة لا توفر التوازن والعدل اللازمين للتغلب على الأعباء غير المؤاتية الموروثة من القرن العشرين. فقد زاد الفقر بمعدلات تبعث على الهلع في جميع المناطق. وأدت الجريمة المنظمة الدولية إلى تفاقم العنف وانعدام الأمن في المجتمع. والهجرة الدولية بأعداد كبيرة إلى المناطق المتقدمة النمو لا تزال في ازدياد. ونتجت هذه الظواهر، بالإضافة إلى ظواهر أخرى عديدة، عن عدم وجود اتفاقات حقيقة عالمية للمساعدة على تنمية الإنسان.

إن المشاكل التي يواجهها العالم اليوم لا تحترم حدوداً وطنية. إنها أخطار لا تتطلب حلولاً أحادية ولكنها تحتاج إلى ردود تقوم على التضامن والعمل المتضامن. وهذا الاعتماد المتبادل هو الذي مكّن رؤساء الحكومات والدول، في جمعية الألفية، من الاتفاق على جعل الأمم المتحدة، وهي المنتدى الأعلى المتعدد الأطراف، أداة مناسبة وفعالة للكفاح من أجل تنمية جميع شعوب العالم؛ ومكافحة الفقر والجهل والمرض؛ ومحاربة الظلم والعنف والإرهاب والجريمة؛ ومكافحة تدهور وتصحر الكوكب. وألزموا أنفسهم أيضاً بتخليص جميع الشعوب من آفة الحرب، واستئصال الأخطار التي تهددها أسلحة الدمار الشامل، وتعزيز احترام سلطة القانون في الشؤون الوطنية والدولية.

وإكوادور، بوصفها بلداً يؤمن بتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية ويمارسها، تأسف لحدوث صراعات بين الدول، وكذلك داخلها، بسبب الحروب الأهلية أو الصراعات العرقية أو لأسباب أخرى، وتشجب هذه الصراعات. وتشعر حكومة إكوادور بالقلق من العنف غير المكبوح الدائر بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي،

وإذا كان القرن العشرون مسرحاً لبعض أكبر المآسي الإنسانية التي سجلها التاريخ، فإنه صحيح أيضاً أن هذه الحقبة شهدت ولادة وعي عالمي جديد بضرورة حماية وتعزيز حقوق الإنسان والحفاظ على بيت وموطن وبيئة الإنسان.

وقد أخذت بلادي على عاتقها بالكامل هذا التحدي العالمي. فنحن موقعون على الصكوك الرئيسية المتعلقة بهذا البند الهام على الصعيد الدولي وعلى صعيد نصف الكرة الغربي، ولدينا أدوات وطنية تمكننا من تحقيق هذه الأهداف. فالخطة الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان، التي اعتمدها المجتمع المدني والدولة في حزيران/يونيه ١٩٩٨ بوصفها سياسة الدولة، ربما تكون أهم صك إبداعي ويذل على رؤية ثاقبة وضع في بلدنا. ونأمل أن يمكننا من تعزيز ثقافة حقيقية من التسامح والاحترام بين مجموعات مجتمعتنا العرقية والاجتماعية والثقافية. وبهذه الخطة، تكون إكوادور ممثلة أيضاً لولاية إعلان فيينا وبرنامج العمل لعام ١٩٩٣.

وتمشيا مع جميع النقاط التي ورد ذكرها أعلاه، تولى إكوادور أهمية لإحدى ولايات اتفاق كارابوبو، الذي وقَّعه رؤساء جماعة دول الأنديز في تموز/يوليه ٢٠٠١، وبدأت العمل على وضع مشروع لميثاق حقوق الإنسان في بلدان الأنديز يكون موجهاً لتوحيد الأفكار المتعلقة باحترام وتعزيز الحقوق والحريات الأساسية للفرد في الميادين المحددة للثقافة والتعدد العرقي الذي تتسم به منطقة الأنديز دون الإقليمية. وكانت إكوادور رائدة في هذا الشأن الهام عندما قامت في عام ١٩٨٠، في إطار المنطقة دون الإقليمية، باعتماد ميثاق ريوامبا، الذي من بين مبادئه الأساسية حماية حقوق الإنسان باعتبار ذلك التزاماً دولياً على جميع الدول، والشرط الذي يعطي الشرعية للقيام بعمل مشترك لحماية هذه الحقوق هو عدم انتهاك مبدأ عدم التدخل. وفي نفس السياق، وقَّعت إكوادور نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في

البلدان لأنها عانت من أسوأ أزمة اقتصادية في تاريخها المسجل، وتفاقت هذه الأزمة نتيجة لعوامل خارجية غيرت زخم عملية التنمية الوطنية. وظهرت في السنوات الأخيرة عوامل داخلية وخارجية، تعمق هذه الأزمة، ونحن نضحي حالياً تضحية ضخمة للتغلب عليها بطريقة إيجابية.

وفي حين أن الهجرة تميل إلى أن تكون ظاهرة إيجابية من حيث الأهداف التاريخية، فإن عواقبها على الأفراد مؤلمة وتحرك ضميرنا. ولهذا السبب، اتخذ بلدي سلسلة من الإجراءات لحماية حقوق المهاجرين وأسرههم. وبدعم من المنظمة الدولية للهجرة، عقدنا عدة اجتماعات شاركت فيها الدولة والمجتمع المدني، مكنتنا، من جهة، من الحصول على دليل مباشر على المشاكل الخطيرة التي تواجهها هذه المجموعات من الأفراد، الذين تركوا بلدانهم طوعاً لإيجاد فرص أفضل، ومن جهة ثانية، مكنتنا من الحصول على التزامات قاطعة موجهة لحماية حقوق الإنسان والدفاع عنها. وأود أن أبرز الطابع العابر للحدود لمشكلة الهجرة، التي تتطلب تعاوناً فاعلاً بين بلدان الأصل والبلدان التي تتلقى المهاجرين، والهينات الدولية أيضاً. وفي هذا السياق، يسعدني أن أشير إلى أن إكوادور وأسبانيا وقَّعتا اتفاقاً يهدف إلى تنظيم الهجرة، التي كانت دون شك مفيدة للمهاجرين والبلدين الموقعين.

وتناشد إكوادور جميع الحكومات وقطاعات المجتمع المدني، ولكن بصورة خاصة حكومات العالم المتقدم النمو وقطاعات مجتمعه المدني - التي تتلقى بلدانها عمالاً مهاجرين - مضاعفة جهودها الموجهة لحماية حقوق هذا القطاع الضعيف من المجتمع بطريقة غير تمييزية، مدركة جميع الجوانب الإيجابية والمثمرة التي تعود بها ظاهرة الهجرة على التنمية العامة للبلدان، كما اتضح من التاريخ الأوروبي الذي يغطي القرون الأخيرة ومن دمج الأمريكيتين في الغرب.

ببلدي من الواردات غير المشروعة ونظم بيع وتوزيع هذا المنتج في أوروبا.

ونظرا لتجربتنا في هذا النزاع، نعتقد أن التعويض يجب أن يكون ملزما، إذا كنا نتكلم حقا عن أسواق مفتوحة بالمعنى الكامل لهذه الكلمة. وأن اتخاذ تدابير انتقامية في نفس القطاع أو في جميع القطاعات ليس كافيا لإصلاح الأضرار التي حصلت، لا سيما لاقتصادات البلدان النامية. وسيكون من المفيد أيضا تقييم أنواع التعويضات الأخرى، مثل زيادة التعاون الفني، كما يقترح بلد أوروبي في هذا الوقت بالنسبة لإكوادور.

وإحراز تقدم في مفاوضات التجارة والوفاء بالالتزامات التي قطعت سيمكّننا من إيجاد اقتصاد دولي ومناخ مالي يؤديان إلى الاستثمار ونمو الاقتصاد العالمي، مما يسهم إسهاما إيجابيا في التنمية الاجتماعية والبشرية. وتعطينا نفس هذه الاقتراحات الأمل في المفاوضات التي تجريها لجنة المفاوضات التجارية، التي تترأسها إكوادور حاليا، في منطقة التجارة الحرة في الأمريكتين. وتأخذ جهودنا في الحسبان مختلف مواقف البلدان، كذلك مستويات تنميتها المختلفة وحجم اقتصاداتها، لأننا يجب أن نسعى إلى توافق الآراء بشأن القرارات على نحو يجعل جميع الأطراف المشاركة تشعر بأن مصالحها مضمونة.

ويعتبر إنشاء منطقة للتجارة الحرة على صعيد نصف الكرة الغربي، تحديا بالنسبة لأقل البلدان نموا، ويوفر لها في الوقت نفسه فرصة استثنائية لإدماجها بصورة كاملة في الاقتصاد العالمي في هذه المرحلة الجديدة.

وانتقل بعد ذلك إلى مسألة الدين الخارجي وتمويل التنمية. إن القيود الهائلة التي تواجهها البلدان النامية المثقلة بالديون كإكوادور، والناجمة عن تكاليف خدمة الديون الخارجية الهائلة على نحو غير متناسب وعن العقبات المستمرة

تموز/يوليه ١٩٩٨ وتعكف على اتخاذ تدابير للتصديق عليه بسرعة.

وبالتحول إلى منظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة الحرة للأمريكتين، لا شك في أن أحد أهم البنود على جدول أعمال السياسة الخارجية للدول هو العلاقات الاقتصادية الدولية. وتود إكوادور أن تعرب عن بعض الآراء المتعلقة بهذا الشأن، في الوقت الذي يعقد فيه مؤتمر منظمة التجارة العالمية الوزاري الرابع في قطر.

وترى إكوادور أن من الأساسي متابعة عملية الانفتاح التجاري وتخفيض التعريفات الجمركية، وإزالة الحواجز غير الضرورية التي تعوق التجارة. إلا أن بلادي تتشاطر بعض البلدان النامية الأخرى الشكوك حيال مزايا بدء جولة جديدة من مفاوضات التجارة المتعددة الأطراف في حين أن الالتزامات التي قطعت في جولة أوروغواي لم تنفذ بالكامل بعد، لا سيما الالتزامات المتعلقة بتخفيض الإعانات الزراعية وإغائها، وتلك المتعلقة بإبرام اتفاق بشأن أحكام معاملة خاصة وتفضيلية لصالح البلدان النامية. وهذه البنود هي بنود ذات أولوية لهم إكوادور، كذلك توسيع انفتاح تجارة المواد الزراعية.

ونؤكد على الإصلاح الضروري اللازم لهيئة تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية بغية تقوية تطبيق نظام اتخاذ القرارات الخاص بالأفرقة المخصصة ذات الصلة وبهيئة الاستئناف. فعلى سبيل المثال، من بين جميع الالتماسات التي عرضتها إكوادور على هيئة تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية، لم تتمكن أبدا من الحصول على تعويض من حقها الحصول عليه، باستثناء الحالة التي رجحت فيها النزاع الخاص بالموز، وقرار التحكيم الذي منحها مبلغ ٢٠١,٤ مليون دولار سنويا، وهو تعويض عن الأضرار التي لحقت

الدولي والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية تعاونها الأكيد لكفالة التعجيل في بدء العمل في المركز.

وأخيراً فيني، كإكوادوري، أود أن أتطرق إلى مسألة النزاع الكولومبي. وأود أن أقول إن بلدي يتابع عن كثب النزاع السياسي الداخلي في كولومبيا وعملية السلام التي بدأت تتوضح في ذلك البلد. ولقد أعلننا مراراً وتكراراً، وفقاً لسياستنا المتمثلة في تعزيز الحوار والتفاوض كأفضل طريقة للتغلب على المشاكل، عن تأييدنا السياسي دون تحفظ للجهود التي تبذلها الحكومة الكولومبية للتوصل إلى تسوية تفاوضية مع الجماعات المسلحة غير النظامية التي تعمل في بلدها. وتشيد إكوادور بالمبادرات السلمية التي يقوم بها الرئيس أندريس باسترانا، وتعرب عن الأمل في أن تحظى برد مقابل من تلك الجماعات. إن السلام في كولومبيا يتسم بأولوية عليا في جميع أنحاء الأمريكتين؛ وينبغي كذلك أن يكون بالنسبة للمجتمع الدولي. والمساعدة على كفالة عدم انتشار النزاع الكولومبي إلى سائر المنطقة دون الإقليمية هي في صالح الجميع.

ولقد التزمت إكوادور ببرنامج ابتكاري واسع النطاق لتنمية مناطقنا المحاورة للحدود مع كولومبيا؛ ويرمي هذا البرنامج إلى إدخال تحسينات هامة على الأحوال المعيشية للسكان بغية القضاء على الفقر المدقع الذي يؤدي إلى العنف الذي يترافق والاتجار بالمخدرات. وقد حظي هذا البرنامج مؤخراً بتأييد كبير من المجتمع الدولي عن طريق فريق استشاري تم إنشاؤه في الشهر الماضي في بروكسل. وإني أناشد إخواننا وجيراننا في كولومبيا أن ينضموا إلينا في برامج مماثلة. وأناشد البلدان المتقدمة النمو أيضاً أن تواصل التعاون مع مثل هذه المبادرات، التي تعتبر في التحليل النهائي أفضل وسيلة لضمان السلام والأمن.

الموضوعة أمام تسويق صادراتنا، تعمل ضد الجهود الوطنية الرامية إلى توليد الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة. ويبلغ الآن مجموع دين إكوادور الخارجي نسبة ٦٥ في المائة تقريباً من ناتجنا القومي الإجمالي، ونحو ٤٠ في المائة من ميزانيتنا الوطنية؛ ويترتب على هذا الوضع تأثير سلبي على تمويل مشاريع التنمية الاجتماعية.

إن الدين الخارجي يرهق حاضر البلدان النامية ومستقبلها؛ وترتب عليه آثار ضارة للغاية لأنه يلتهم موارد هائلة كانت لولاها ستستخدم في الكفاح ضد الفقر، وفي تعزيز الصحة العامة والتعليم، وفي تلبية الكثير من الاحتياجات الاجتماعية العاجلة الأخرى. لذلك، فإنه يترتب على هذه الحالة تأثير سلبي متزايد على السياسات الوطنية ذات المنحى السوقي، وعلى الاستقرار السياسي والديمقراطي في العديد من البلدان. ولذلك، فإن الوقت قد حان لكي يقوم المجتمع الدولي باتخاذ تدابير فعالة وعادلة ودائمة وموجهة نحو التنمية من أجل تحقيق تقدم في تخفيف حدة هذه المشكلة الخطيرة - المشكلة التي تواجهها أيضاً البلدان المتوسطة الدخل المثقلة بالديون.

وتولي إكوادور أكبر الاهتمام للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية الذي سيعقد في آذار/مارس القادم في مونتيري. وسيكون ذلك المؤتمر بمثابة فرصة جيدة للقيام، من منظور التمويل، بالتعرف على نوع جديد من التعاون الدولي الذي يدعم التنمية بصورة فعالة، ولا سيما تنمية بلدان الجنوب.

ويسرني أن أعلن عن إبرام وتوقيع اتفاق بين المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وحكومة إكوادور بشأن إنشاء مركز دولي في غواياكيل للبحث في ظاهرة النينيو. وإني أناشد بصورة عاجلة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمجتمع

تؤكد على ضرورة تنفيذ القرار المذكور بشكل دقيق، كما تجدد الدعوة إلى الانضمام الشامل إلى جميع الاتفاقيات الدولية الموجودة حاليا والخاصة بمكافحة ترويع الأمنين، وكذا التوقيع والمصادقة على جميع الاتفاقيات الجهوية ذات الصلة.

بالإضافة إلى ذلك، ترى بلادي أن من الضروري اعتماد اتفاقية شاملة لمحاربة الإرهاب، وهي من جهتها على أتم الاستعداد للتعاون مع غيرها من الدول من أجل تحقيق هذا الهدف في أقرب الآجال.

إن خطر الإرهاب على السلم والأمن في العالم يفرض علينا مواجهة هذه الآفة دون هواده من أجل تفكيك شبكات الإرهاب وقواعده الخلفية، وتخفيف مصادر تمويله، والتعاون في مجال تبادل المعلومات وتوفير وسائل المواجهة الملائمة لتستفيد منها الدول الضحية، ومراجعة القوانين الوطنية التي تغض الطرف عن حق اللجوء، أو التي تسكت على تبرير القتل أو تتغاضى عن التخطيط لنشاطات إجرامية تقترب في بلدان أخرى.

فإذا كانت الطبيعة المستعجلة لهذا الكفاح قد أدت في ظرف أسابيع معدودة إلى تحقيق تقدم ملموس، فإن المجتمع الدولي لا يزال في حاجة إلى استفاقة جماعية حتى يتم التعاطي بحزم مع جذور الإرهاب، وهذا ما سيدفعنا إلى التفكير في المشاكل التي يترعرع في ظلها التطرف واللاتسامح في جميع أنحاء العالم.

ومن هذا المنظور، فإن الإسلام، دين السلام والتسامح، لا ينبغي ربطه بأي شكل من الأشكال بالإرهاب الذي هو دخيل على قيمه السمحة. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان التذكير بالحرص على ألا تستهدف محاربة الإرهاب بلدا بعينه ولا عقيدة دينية ولا ثقافة ولا حضارة معينة.

ويجب على جميع الدول أن تتصدى للتحديات التي تواجه البشرية في مطلع القرن الحادي والعشرين، بالتضامن وبصورة مشتركة. فهذه بداية عصر جديد للقرارات الدولية الكبرى. والمنظمة العالمية هي المنتدى الذي نستطيع فيه أن نضطلع بهذه المهمة الواسعة ألا وهي: حل المشاكل العالمية ودعم الأمن الجماعي على نحو منصف. وإكوادور تلتزم مرة أخرى بالعمل دون توقف على بلوغ هذه الأهداف النبيلة.

السيد بلخادم (الجزائر) (تكلم بالعربية): إن انعقاد

دورتنا هذه يأتي في ظرف يتميز باستفاقة عالمية للطبيعة الشاملة لقضايا السلام والأمن والتنمية. فالعمليات الإرهابية الوحشية التي هزت بلادي والولايات المتحدة الأمريكية أخيرا في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر الماضي، وما تلاها من تداعيات مثيرة للقلق، قد أظهرت بوضوح أن الإرهاب يشكل عامل زعزعة للاستقرار العالمي، سواء على المستوى السياسي أو على المستوى الاقتصادي. وقد أعربت الجزائر عن تعاطفها العميق مع أسر ضحايا هذه الأعمال الشنيعة. وينبع هذا الموقف من كون الجزائر نفسها قد تعرضت لويلات الإرهاب منذ ما يزيد عن عشرية كاملة.

لقد كان رد فعل المجموعة الدولية بمثابة استفاقة جماعية أمام هذا الخطر الداهم. ومنذئذ، اتخذ التحرك والتعبئة الدوليان بُعدا عالميا وعلى شتى الصعد في محاربة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ومن هذا المنطلق، فإن القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) الصادر عن مجلس الأمن يمثل دون شك تطورا هاما. فكونه اتخذ بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يضع دول العالم كلها أمام واجب منع جميع الأنشطة الإرهابية وملاحقة كل من يساندها أو يحركها حيثما وجد.

إن الجزائر تتعاون مع المجتمع الدولي بشكل كامل في تنفيذ هذا الجهود ذي الطبيعة الجماعية والبعد العالمي. وهي

إن لمنظمة الأمم المتحدة مسؤولية كبيرة في معالجة حالات الظلم ونكران الحقوق التي يشهدها العالم ويتوجب عليها أن تضع حدا لها.

ففي فلسطين، لا يزال الوضع الخطير السائد هناك بسبب الاحتلال الإسرائيلي يستوقف المجتمع الدولي بكامله ويستوجب القيام بعمل عاجل، قصد وضع حد للمعاناة اليومية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في مواجهة حملة قمع شرسة لا مثيل لها يقترفها الجيش الإسرائيلي في حقه، وسياسة ترهيب واستفزاز وقتل، من شأنها إجهاض كل أمل في إحياء مشروع السلام، ومن شأنها أيضا جر كامل منطقة الشرق الأوسط إلى انفجار لا أحد يدري عقباؤه.

إزاء هذا الوضع، فإن الجزائر تجدد مساندتها الكاملة للشعب الفلسطيني الشقيق ولحقه غير القابل للتصرف في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يتحرك بسرعة لضمان حماية هذا الشعب من خلال إيفاد مراقبين دوليين إلى المنطقة. إن الجزائر تؤكد أن الحل الوحيد الكفيل بتحقيق سلام شامل ودائم وعادل في المنطقة، وكذا الأمن لجميع شعوبها، هو الحل الذي يركز على الشرعية الدولية، وخاصة على القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) الصادرين عن مجلس الأمن كما جاء في خطاب الرئيس عرفات هذا الصباح. وكذا مبدأ الأرض مقابل السلام، الذي تم اعتماده في مؤتمر مدريد.

وفي هذا السياق، لا يفوت الجزائر أن تجدد تضامنها مع الشعبين الشقيقين السوري واللبناني من أجل استرداد أراضيهم التي لا تزال ترزح تحت نير الاحتلال الإسرائيلي.

وعلى صعيد آخر، فقد رحبت الجزائر بقرار مجلس الأمن الذي تم بموجبه رفع العقوبات التي كانت مفروضة على الشعب السوداني الشقيق، وتغتنم هذه الفرصة لتجدد

إن الأمم المتحدة التي شخصت وضعية العالم في العديد من المرات، وحددت موضع الداء فيه، أكدت بحق أن المشاكل المطروحة هي قضايا ذات طبيعة سياسية واقتصادية واجتماعية، ولها مسببات وطنية ودولية.

فرفض الاعتراف بحق الشعوب في تقرير المصير، وتفاقم مظاهر الإقصاء والفقر، واتساع هوة الفروق الاقتصادية والاجتماعية، وتدهور البيئة واستمرار السباق نحو التسلح، كلها قضايا لا تزال في انتظار حل لها واتخاذ إجراءات ملموسة، سبق للأمم المتحدة أن حددتها وتبنتها في الكثير من الحالات.

إن الالتزامات التي تم اتخاذها في المدة الأخيرة بهدف تحويل العولمة إلى عامل توحيد وليس للإقصاء، بما فيها الأهداف التي تبناها بيان الألفية، تكنسي أهمية بالغة وتؤكد ضرورة اتخاذ إجراءات فعلية بغية بناء عالم ثابت ومتناسك يقوم على أسس متينة.

فقد أظهر بوضوح الواقع الذي نعيشه أن العولمة، رغم الفرص الكبيرة التي قد تتيحها، لم تتمكن لحد الآن من أن تعطي النتائج المرجوة منها لتحسين شروط العيش في كافة مناطق العالم. فالمسارات التي نتجت عنها قد زادت من حدة التصدع داخل المجتمعات وبين الأمم، وهذا ما شجع بعض الجماعات الهامشية على استغلال الوضع الاجتماعي الصعب الذي تعاني منه كثير من الشعوب لدعوها إلى التفوق على النفس ورفض الآخر. وفي هذا السياق، فإن البيان وبرنامج العمل اللذين تم اعتمادهما في مؤتمر دوربان حول مكافحة التفرقة العنصرية، يمنحان إطارا للاستلهام وللعمل، من أجل بناء علاقات أكثر انسجاما وأخوية بين جميع بني الإنسان.

تذكر أنه ينبغي لأي جهد أو أية مبادرة ترمي إلى تسوية هذا النزاع أن تنسجم مع مبادئ الشرعية الدولية، وأن تندرج على وجه الخصوص ضمن الإطار الذي تحدده القرارات الصادرة عن الجمعية العامة حول مسألة إنهاء الاستعمار.

وعلى الصعيد الأفريقي، إن إصرار الشعوب والقادة الأفارقة ودعم المجموعة الدولية لهم قد بدأ يعطي ثماره في مجال الوقاية من النزاعات وفي مجال حلها. فاتفاقات السلام التي وقّعت في الجزائر في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ بين كل من إثيوبيا وإريتريا قد وضعت حدا لحرب مدمرة دامت قرابة العامين بين البلدين الشقيقين، وفتحت الباب أمام حل سلمي لخلافهما. فالتقدم المسجل منذئذ، مدعوما بالانتشار الكامل لمهمة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، خير دليل على التزام البلدين بتدعيم أسس سلام دائم وتعاون مثمر بينهما.

وعلى هذا النسق، دخل اتفاق لوساكا حول جمهورية الكونغو الديمقراطية حيز التنفيذ، بعد تعثر طويل بسبب العديد من المشاكل، وها هو اليوم قد قطع أشواطاً هامة. ويتعين الآن على المجموعة الدولية مواصلة جهودها لإيصال مسار التسوية إلى نقطة اللارحوع، وتسهيل الحوار ما بين الفرقاء الكونغوليين.

كما أن الجزائر جد مرتاحة للتقدم الحاصل في سيراليون على صعيد تنفيذ برامج تحييد مقاتلي حركات التمرد، ونزع أسلحتهم وإعادة إدماجهم في الحياة العادية في بلدتهم بفضل العمل الشجاع والدؤوب الذي تضطلع به الأمم المتحدة هناك.

وفي أنغولا، وعلى الرغم من التطورات الإيجابية التي عرفها هذا البلد، فإن حركة البونيتا ما تزال تزرع الفوضى والموت بين أبناء الشعب الأنغولي. إن عودة الأمن إلى ربوع هذا الوطن تتطلب احتراماً صارماً من جميع الدول

نداءها إلى هذه الهيئة لرفع العقوبات المفروضة على الشعبين الشقيقين الليبي والعراقي.

وفي الصحراء الغربية، حيث مسار التسوية متوقف منذ عام ونصف، يبقى الوضع هناك مصدر قلق بالغ وبؤرة توتر وعدم استقرار في المغرب العربي بشكل خاص، وفي أفريقيا بشكل عام.

فبعثة الأمم المتحدة المكلفة بتنظيم استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية لم تتمكن من مواصلة مهمتها، ولم تستطع الاستمرار في تنفيذ مخطط التسوية الذي وضعته منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، والذي قبله طرفا النزاع، وهما المملكة المغربية وجبهة البوليساريو، بسبب العدد الهائل من الطعون التي تم التقدم بها بعد عملية جرد أسماء المشاركين في الاستفتاء.

فالعامل الذي قامت به الأمم المتحدة في الصحراء الغربية، من خلال بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية منذ عام ١٩٩١، جدير بالتحية والتقدير. كما أن التقدم المسجل في إطار تنفيذ مخطط التسوية، وبالذات فيما يخص تحديد هوية الناخبين، جدير بأن يسان ويدعم. إن المقام ملائم لتذكير طرفي النزاع بالتزامهما بالتعاون الصريح والصادق مع بعثة الأمم المتحدة من أجل استكمال المسار الاستفتاءي، وكذلك تذكير جميع أجهزة الأمم المتحدة المكلفة بتنفيذ ومتابعة هذا الملف، بالتقيد بالعهد المحددة لها في هذا المجال.

إن موقف الجزائر الثابت من مسألة الصحراء الغربية ينبع من تمسكها بالشرعية الدولية، ومن احترام مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير. وبناء عليه، فإنها تؤيد حق الشعب الصحراوي غير القابل للتصرف في ممارسة حقه في تقرير المصير، وتنظيم استفتاء حر وشفاف تحت إشراف الأمم المتحدة لتمكين هذا الشعب من تحديد مستقبله. كما أنها

فالتقدم الذي تم تسجيله على مستوى الأداء السياسي والاقتصادي في العديد من الدول والمناطق ينبغي أن يتدعم ويتقوى بترقية الحكم الراشد على المستوى العالمي.

وفي هذا الشأن، فإن التهديدات المباشرة وغير المباشرة التي تستهدف التنمية المستدامة، بل وحتى الحياة على كوكبنا، تقتضي منا تعبئة واسعة تحضيرا للقمة العالمية حول التنمية المستدامة وذلك من أجل اتخاذ إجراءات عاجلة ترمي إلى احتواء العواقب المدمرة لبعض أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المقبولة، ثم تحويل هذه الأخيرة نوعيا، آخذين بعين الاعتبار حاجيات الإنسانية ككل.

وعلى نفس الصعيد، فإن المؤتمر الوزاري للمنظمة العالمية للتجارة الذي افتتح منذ يومين في الدوحة وكذلك المؤتمر الدولي حول تمويل التنمية الذي سيعقد في المكسيك بعد عدة أشهر هي محطات واعدة لبعث النمو الاقتصادي في الدول النامية وتحسين مستويات عيش شعوبها.

ومنذ أربعة أشهر، قامت الدول الأفريقية المجتمعة في لوساكا في إطار القمة السابعة والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية، بصفة رسمية، بصياغة الرد الأفريقي الواضح على المتطلبات الجديدة وعلى تطلعات شعوب القارة إلى مستقبل أفضل، من خلال تحرك تاريخي تم بموجبه انطلاق مرحلة انتقالية نحو الاتحاد الأفريقي واعتماد المبادرة الأفريقية الجديدة.

إن هذه الخطوة تدخل ضمن التوجه الصحيح لمسار الإصلاح الذي تم اعتماده في السنوات الأخيرة من قبل الدول الأفريقية على المستويات الوطنية والجهوية والقارية حتى تتمكن أفريقيا من مواكبة عالم في تحول مستمر.

وإدراكا من القادة الأفارقة لجسامة التحديات التي تواجه القارة، وبضرورة اعتماد مشروع شامل من أجل هئوضها الاقتصادي والاجتماعي، قاموا خلال قمة لوساكا

للإجراءات العقابية التي أقرها مجلس الأمن على حركة اليونيتا.

وأخيرا، وبشأن التطورات في بوروندي، فإن بلادي تعرب عن ارتياحها لما اتخذته الأطراف البوروندية من قرار قصد إنشاء حكومة انتقالية تضمن مساهمة كل أبناء هذا البلد في تسيير شؤونهم، وتحدد إكبارها للدور الرائد الذي لعبه الزعيم نلسون مانديلا في تقريب وجهات النظر بين الفرقاء وتنفيذ اتفاق أروشا.

لقد جاءت نهاية الحرب الباردة لتخفف من جو الريبة وانعدام الثقة اللذين كانا يطبعان العلاقات الدولية، ولتفسح المجال أمام شيء من التفاؤل الذي تغذيه الآفاق الجديدة التي نأمل منها وضع حد للاعتماد على الأفكار البالية المتمثلة في نظريات الردع النووي وتوازن الرعب، وتفتح الطريق أمام توجه جريء كفيل بضمان أمن جميع الدول.

وأمام هذا التحول النوعي في العلاقات الدولية، فإن تطلعنا إلى رؤية كوكبنا مجردا من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل بشكل نهائي، يزداد تأكيدا.

إن ضرورة إقامة تعاون دولي متجدد مبني على المصالح المشتركة وتقاسم المسؤوليات والواجبات قد باتت معترفا بها أكثر من أي وقت مضى. فمن الواجب أن تكون هذه الروح الجديدة حافزا لنا من أجل القيام بمبادرات شاملة تشاورية بغية الاضطلاع الصحيح بالمشاكل التي تمس العالم أجمع.

وبعبارة أخرى، يجب الإعداد لنمط من الحكم الدولي يعكس حقا متطلبات العقلنة والشفافية والعدل والمساهمة والديمقراطية والمسؤولية التي من دونها لا يمكن الحديث عن نظام عالمي جديد ناجع يخدم الإنسانية.

أعتقد أن العالم قد تغير تماما منذ شن هذا الهجوم على الولايات المتحدة الأمريكية، وهو أشد الهجمات الإرهابية وحشية على الإطلاق، وأودى بحياة الكثيرين جدا من الأبرياء. وهذه الأعمال الإرهابية صدمت العالم فيما بثت صور التدمير أثناء حدوثه. ولا شك في أن هذه الأعمال كانت جرائم ضد الإنسانية. ويجب أن نشجب بقوة هذه الأعمال الإرهابية. ولا يمكننا أن ننسى من فقدوا حياتهم وأسر الضحايا. وفي هذا الصدد أود، باسم شعب كمبوديا وحكومتها الملكية، أن أتقدم بخالص تعازينا لأسر الضحايا الأبرياء والحكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

إن كمبوديا تقدم دعمها الكامل لقرارات الأمم المتحدة التي تدين أعمال الإرهاب المرتكبة ضد الولايات المتحدة. وتؤيد كمبوديا تأييدا كاملا كذلك الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب في جميع أشكاله ومظاهره. ومع ذلك، تشعر كمبوديا بالقلق إزاء فقدان أرواح المدنيين الأبرياء نتيجة لقصف أفغانستان بالقنابل. ويجب أن نبذل كل ما نستطيع لتحاشي إصابة المدنيين والخسائر في الأرواح.

ولكي نوجد حلولا للمشاكل الجارية التي يواجهها عالمنا، أعتقد أنه يجب علينا أن ننظر، لا في الأسباب الجزرية للإرهاب فحسب، بل وفي العوامل المساهمة الأخرى أيضا، التي يواجهها العالم اليوم. فأولا، يجب أن نسعى لإرساء سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، وأن نجد حلا لمشكلة فلسطين بصفة خاصة. وعلينا أن نحترم الحق الأساسي للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. وفي هذا الصدد، تؤيد كمبوديا إنشاء دولة فلسطينية في أقرب وقت ممكن. ويمكن أن نقول إن الحالة الراهنة في العالم قد تتيح فرصة لإيجاد حلول للصراع الدائر في الشرق الأوسط. وأعتقد أنه ينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تتيح الفرصة لإحلال السلام في المنطقة، وأرجو أن تفعل الأطراف ذلك، حيث أن هذه طريقة التغلب على الصراع الذي طال أمده في المنطقة.

بالمصادفة على خطة عمل أفريقية التصور، وأفريقية الاتجاه وأفريقية الهدف.

والجزائر، التي أدت دورا نشيطا في صياغة واعتماد فكرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية الأفريقية، مقتنعة أن هذا البرنامج يفتح الطريق أمام حلول عملية للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها القارة الأفريقية.

ولهذا، وحتى تزداد منظمنا مصداقية وفعالية، وحتى تكون في مستوى التحولات الكبرى التي تعرفها الساحة الدولية، وأكثر استجابة لتطلعات مواطني هذه القرية الكونية، فإنه يتعين عليها أن تستمر في تحولها بكل جدية، وأن تزداد انفتاحا على العالم، بل وعلى نفسها، عن طريق إضفاء المزيد من الديمقراطية والعدل على عمل أجهزة المنظمة الأممية، ولا سيما داخل الجهاز الذي تخول له مهمة حفظ الأمن والسلام الدوليين. فهو حقا بحاجة إلى مراجعة جذرية لطرق عمله وتشكيله أعضائه. وباختصار، ينبغي للمنظمة الأممية أن تكون كليا في خدمة الأسرة الإنسانية بجميع مكوناتها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد هور نامهونغ، الوزير الأقدم للشؤون الخارجية والتعاون الدولي في كمبوديا.

السيد هور نامهونغ (كمبوديا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أضم صوتي إلى أصوات الممثلين الآخرين في همتكم، سيدي، على انتخابكم بالإجماع رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين. ونثق بأنه في ظل قيادتكم الرشيدة ستحقق أعمال الجمعية العامة معلما آخر في الساحة الدولية الجديدة، وبخاصة في مواجهة التحديات الجديدة التي يواجهها عالمنا. ولا سيما بعد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية المأساوية جدا على مركز التجارة العالمية في نيويورك والبنطاغون في واشنطن العاصمة.

المناطق والقارات، فيصيب في معظم الأحيان البلدان الفقيرة والنامية. ولهذا، نعتقد أنه يجب على البلدان الغنية والمتقدمة النمو أن تبذل مزيدا من الجهد لكي تساعد على مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي ينتشر عالميا.

ورابعا، كعامل يسهم في مكافحة الإرهاب، ينبغي أن نحاول إيجاد حلول عملية للتهديد المتزايد الذي يشكله انتشار الأسلحة النووية والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، تتفق كمبوديا تماما مع ما ذكره الأمين العام في البيان الذي أدلى به في مؤتمر قمة الألفية من أنه ينبغي لفضيحي الأسلحة النووية والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أن تحتل مكان الصدارة في جدول أعمال الأمم المتحدة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وفي هذا السياق تود كمبوديا أن تطالب جميع البلدان باحترام جميع المعاهدات المتعلقة بالأسلحة النووية، بما فيها معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية. وتعتقد كمبوديا اعتقادا صارما أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل على التخفيض التدريجي للمخزون من الأسلحة النووية إلى أدنى مستوى، وعلى عدم انتشار وعدم إنتاج هذه الأسلحة في المستقبل، مما يشكل الأساس لبناء وصون عالم خال من الأسلحة النووية، ينعم بالسلام والأمان.

(واصل كلمته بالفرنسية)

وكمبوديا، بوصفها بلدا يعاني معاناة شديدة من انتشار الأسلحة الصغيرة، ترحب باعتماد برنامج العمل في اختتام مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. وفي هذا الصدد، أهنيء الأمم المتحدة على اتخاذ خطوات جسورة لمعالجة هذه القضية ذات الأهمية الجوهرية. وقد نفذت حكومة كمبوديا الملكية حملة على الصعيد الوطني منذ عام

وثانيا، تشكل زيادة الفقر في العالم مشكلة جوهرية أخرى يجب معالجتها بشيء من السرعة والمسؤولية الجماعية. ولا شك في أن الفقر من الأسباب الرئيسية لمشاكل العالم اليوم. وأرى أنه يجب على جميع الدول أن تشترك معا لمكافحة الفقر في جميع أنحاء العالم. ويجب علينا في نفس الوقت أن نعمل على تقليل الفجوة الآخذة في الاتساع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

وفي هذا الصدد، يهمننا أن نذكر بإعلان الألفية، الذي صدر في العام الماضي، والذي كان هدفه الرئيسي شن الحرب على الفقر بأكثر الأساليب المستطاعة فهما وشمولا. ومن التحديات الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية في محاربة الفقر معالجة الجانب السلبي لعملية العولمة التي لا رجوع عنها. والسؤال الرئيسي يتعلق بالبحث عن أفضل وسيلة ندمج بها أنفسنا في عملية العولمة التي تزداد سرعتها دائما لكي لا يجري التخلي عن البلدان النامية أو يستمر تهميشها على نحو أكبر. وعملية العولمة حقيقة لم يسبق لها مثيل، ولا توجد لدى أي بلد في العالم مناعة ضد هذه العملية، ولا قدرة على أن يختار البقاء خارجها.

ويجب أن نعمل معا في نفس الوقت على تقليل الآثار السلبية للعولمة، مما يمكّن البلدان النامية من السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة وتخفيف حدة الفقر، وإتاحة الأدوات اللازمة للأفراد للارتقاء بمستويات معيشتهم. فضلا عن ذلك، نعتقد أنه إن لم تكن هناك آلية أو مبدأ مقبول عالميا لإدارة العولمة، فسوف يزداد اتساع الفجوة في المستقبل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وهذه مشكلة أمن بشري يجب على المجتمع الدولي أن ينظر في إيجاد السبل والوسائل الواجبة للتصدي لها.

وثالثا، هناك أثر جانبي آخر للفقر، وهو انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جميع أنحاء العالم عبر

ونظرا لأن ميثاق الأمم المتحدة قد يعهد إلى مجلس الأمن مسؤولية صون السلم والأمن الدوليين، فمن الضروري ضمان أن تتجلى مصالح جميع الأمم بصورة كافية في تشكيل المجلس وفي إجراءات التصويت. إلا أنه من غير المقبول، ألا يكون ثلثا سكان العالم الذين يعيشون في البلدان النامية غير ممثلين في المجلس على نحو منصف. ومثل هذه الممارسات قد تعرض مصداقية المجلس فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين للخطر. وتؤيد كمبوديا، في هذا الصدد، قرار بلدان عدم الانحياز الذي يجذ زيادة إضافية في عدد أعضاء المجلس الدائمين وغير الدائمين، وتكرر تأييدها الشديد على الأخص لترشيح اليابان وألمانيا والهند للعضوية الدائمة في مجلس الأمن.

وفي الختام، من الواضح أننا نعيش في عالم سريع التغير أصبح فيه الترابط المتزايد والخطى الحثيثة للعولمة هما سمة نظام الحياة اليومية. إن السلام والاستقرار والرفاه هي أمور مترابطة وتؤثر في جميع الشعوب والأمم في هذا الكوكب، وعلى الأخص في أعقاب الهجمات الإرهابية المخرنة للغاية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر. ولذلك فمن الضروري للغاية أن نعمل معا لبناء مجتمع حقيقي للأمم تضيق فيه الهوة التي تفصل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية؛ ويستأصل فيه خطر التهديد بالإرهاب والفناء النووي، ويخفف فيه خطر وباء الإيدز على المستوى العالمي؛ وتخفف فيه وطأة الفقر. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بتطوير مزيد من التعاون الحقيقي، وتشجيع الاحترام المتبادل المعزز، والتشجيع على مزيد من التسامح، والنهوض بتفاهم أفضل وإبداء روح أكثر سماحة للاتحاد الحقيقي بين الأمم في عالم يعمل لصالح الجميع.

وإنني أو من إيماننا راسخا بأننا نستطيع أن نحقق كل ذلك عن طريق الإرادة الجماعية والعمل الجماعي مما يساعدنا على أن نستشرف مستقبلا جديدا مشرقا

١٩٩٨ لمعالجة المشاكل المتعلقة بهذه الأسلحة. فجرى الاستيلاء إلى الآن على أكثر من ١٢٠.٠٠٠ قطعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، دمر أكثر من ٥٠ في المائة منها في إطار عملية سميت "شعلة من أجل السلام".

وخامسا، ترى مملكة كمبوديا أنه يجب إصلاح الجمعية العامة ومجلس الأمن لكي يصبحا أكثر فعالية وكفاءة، مما يمكن الأمم المتحدة من الاضطلاع بدور أكبر في معالجة العدد المتزايد من المشاكل المعقدة التي تظهر الآن. وكما نذكر، كان من أهم التعهدات التي تضمنها إعلان الألفية في العام الماضي تجديد الجمعية العامة. وبينما أنه من بالغ الأهمية إحراز تقدم في الجوانب الهيكلية والإجرائية للجمعية العامة، فيجب ألا نغفل عن الأهداف الأساسية لهذه الممارسة، وهي أن نعيد للجمعية العامة وظيفتها الأصلية بوصفها الهيئة التمثيلية الرئيسية لإجراء المداولات في الأمم المتحدة. وبعبارة أخرى، يجب على المجتمع الدولي، وبخاصة الأمم المتحدة ككل، أن يضطلع بدور بناء وفعال دون استثناء، بما في ذلك دوره في مكافحة الإرهاب.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد شلغم (الجماهيرية العربية الليبية).

واعتقد كذلك أن الحالة العالمية الجارية تبرز المطالبة بإجراء إصلاح بناء لمجلس الأمن في الوقت المناسب، بحيث يجب أن يصور واقع العالم واحتياجاته في الوقت الحالي.

ويجب إصلاح مجلس الأمن لكي يصبح أكثر تمثيلا، وأكثر ديمقراطية وأشد فعالية في عمليات صنع قراراته. ولا جدال في أن عضوية المجلس وتشكيله اللذين يرجعان إلى عام ١٩٤٥، قد عفا عليهما الزمن ولا يعبران عن الحقائق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية لعصرنا، ومن الواضح أنهما لا يعبران أيضا عن المشاكل المتزايدة للأمن البشري.

والخمسين. ونشيد بسلفه السيد هاري هولكيري إشادة هو جدير بما على نجاح جمعية الألفية.

ونعرب للسيد كوفي عنان، أمين عام منظمتنا، عن إحساسنا بالفخر للشرف للعظيم الذي حظي به مؤخرًا. إن جائزة نوبل للسلام التي حصل عليها هي بمثابة اعتراف بمهارته التي لا تبارى وبتفانيه في آن معًا، كما إنها تعبر عن قيمة الأمم المتحدة والثقة التي أولاهها لها العالم بأسره.

إن منظمتنا تواجه شواغل جديدة في كل يوم. وهي مطالبة بمواكبة خطى التغيير الدولي حتى يمكنها أن تنجز مهمتها بصورة أفضل كمنظم للعلاقات بين الدول، وميسر للمفاوضات ومحفز للتنمية. وما برحت الأمم المتحدة الهيئة العليا لصنع القرارات والضامن الأساسي للسلام والأمن الدوليين.

وتؤيد مدغشقر إجراء إصلاح جذري للهيكل المؤسسي للمنظمة وترشيدها حتى يتسنى تحسين أداءها. إلا أن مدغشقر، ما زالت مقتنعة بأن منظمتنا تظل المحفل الممتاز لتبادل الآراء والتوفيق بينها.

إن التطلعات التي أعرب عنها في مؤتمر قمة الألفية في هذه القاعة ذاتها تتمثل في العمل معًا على تهيئة مناخ للسلام والوثام الدوليين؛ والاتحاد في مكافحة الفقر ووباء الإيدز والجريمة العابرة للحدود والتدهور البيئي؛ وبناء مستقبل أفضل بشكل ملموس للأجيال المقبلة، أطفالنا الذين سيصبحون صناع القرار في الغد. لقد كانت ألفية طموحة في ضوء الآفاق وبرامج العمل المخططة لعام ٢٠١٥، ألفية مليئة بالتحديات المتعددة في ضوء الأهداف التي ما زال يتعين تحقيقها ونظرًا للطريق الطويل الذي يتعين علينا أن نقطعه. والأهم أنها كانت ألفية لاستخلاص الدروس والتحرك إلى الأمام، لأن حالة التنمية البشرية والاقتصادية تتطلب منا أن

لعلنا - عالم خال من الإرهاب ينعم بالسلام والاستقرار والتنمية والرفاهية لجميع الشعوب في القرن الحادي والعشرين.

(تكلم بالانكليزية)

ويسعدني في الختام أن أعرب باسم حكومة مملكة كمبوديا، عن تهاننا الحارة للسيد كوفي عنان على إعادة انتخابه لفترة ثانية للمنصب النبيل، منصب الأمين العام. وأعتقد أن الأمين العام سيحقق بكل تأكيد مزيدًا من النجاحات لخدمة السلم والاستقرار في جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وذلك بفضل تفانيه وخبرته الطويلة الأمد في التصدي للتحديات الكثيرة التي تواجهها الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالعربية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيدة ليلي راتسيفاندريا مانانا، وزير الشؤون الخارجية في مدغشقر.

السيدة رانسيفاندريا مانانا (مدغشقر) (تكلمت بالفرنسية): نعود اليوم إلى نيويورك بمشاعر مفعمة بالقوة لنجدها ما زالت متشحة بظلم الحداد ولكنها مشرقة دائما بوهج الحرية. إن نيويورك هي عاصمة الدبلوماسية الدولية وملتقى الثقافات والحضارات، مدينة عالمية تتعايش فيها الأمم. ونيويورك مدينة سيظل قلبها حافظًا إلى الأبد ذكرى ضحايا الحماقة البشرية التي جرت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

ونكرر مرة أخرى لشعب وحكومة الولايات المتحدة، في ظل القيادة المستنيرة للرئيس جورج بوش، تعازينا الصادقة. كما نشكرهم بحرارة على حفاوهم وعلى ما وضعوه تحت تصرفنا من تسهيلات.

وبالنيابة عن وفد مدغشقر، أعرب للسيد هان سونغ - سو، من فوق منصة الأمم المتحدة هذه عن أصدق تهاننا على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة

اللقاء. وبما أن لدى أفريقيا ثروة من النباتات الطبية، فأى بحث يجري في هذا الصدد سيستفيد بالدعم المستمر.

وتتعهد أفريقيا بإصرار، وبكامل الإدراك لمسئولياتها، بأن تتولى أمر قدرها بنفسها. واقترب الحصول على مؤشرات إيجابية للتنمية، ونحن ممتنون لها. والتكامل القاري جارٍ ضمن اتحاد أفريقي فعال. كما أن الآليات الإقليمية لإدارة الصراعات الأفريقية ومنع نشوبها تعمل بالفعل. وقد استفادت المبادرة الأفريقية الجديدة، بما فيها برامج التنمية طويلة الأمد في قارتنا، من الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي.

وبالرغم من ذلك فإن قواعد اللعبة الاقتصادية والتجارية، في سياق العولمة، ليست دائماً لصالح البلدان النامية. ونأسف للهوة الواسعة بين اقتصادات بلدان الجنوب واقتصادات بلدان الشمال. وينبغي لمنظمة التجارة العالمية، المجتمعة في هذه اللحظة في قطر، أن تواصل تشجيع البلدان المتقدمة على منح المزيد من الأفضليات التجارية للبلدان النامية. وبالنظر إلى الأثر السلبي للتحرير الكامل المحتمل للتجارة، فإنه يجب أن ينظر المجتمع الدولي بعين الاعتبار لاقتصاد أقل البلدان نمواً، لأن أي عقد جديد متعدد الأطراف تترتب عليه التزامات لا تملص منها.

ومن الواضح أن التكامل ضمن نطاق الأسواق الإقليمية سوف يجعل في إمكان بلداننا التكيف باطراد مع مطالب السوق العالمية وقيودها، مع تعزيز التبادلات داخل المناطق وبين بلدان الجنوب وبعضها البعض. ومنتظر من التعاون الإقليمي قادراً ملموساً من تحويل التكنولوجيا والدراية الفنية وتنسيقاً للمعايير.

وقد اتبع اقتصاد مدغشقر ديناميات النمو بفضل الجهود الوطنية الصامدة والشراكة الإبداعية. وانضمت مدغشقر إلى منطقة التجارة الحرة للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر

نرتفع إلى مستوى تطلعاتها وأن نتغلب على العقبات التي تعترضها.

إن عالم الرفاه هو العالم الذي يحتاج إليه أبناؤنا قبل كل شيء. وإن تفاني بلدنا وشعبنا في سبيل القضايا المتعلقة بالطفل تتبدى في التزامنا الصادق بالاتفاقيات الدولية. ففي ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠١، صدقت مدغشقر على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ المتعلقة بحظر أسوأ أشكال تشغيل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها. ويعكف برلماننا على النظر حالياً في اتفاقية لاهاي بشأن تبني الأطفال فيما بين البلدان. ويكمل تنفيذ القانون الصادر في عام ١٩٩٩ بشأن مداعبة الأطفال جنسياً البروتوكول الاختياري الذي وقعناه في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية.

ونرحب بحماس بقرار عقد مؤتمر القمة بشأن مستقبل الطفل في أيار/مايو ٢٠٠٢. وبالنظر إلى اعتزامنا المشاركة في ذلك المؤتمر، انتهينا لتونا من إنشاء برلمان وطني للأطفال هذا العام.

ويجب أن تظل الأسرة هي النواة الأساسية للمجتمع، وأساس الدولة، ومصدراً للكرامة الإنسانية وضامنة للتنمية الاجتماعية المستقرة. وبالتالي فلا بد من حماية الأسرة، كما تجب حماية القيم المقترنة بها.

ورغم أن مدغشقر، وهي جزيرة في المحيط الهادئ، لم تتأثر إقلاً قليلاً بوباء الإيدز المتفشي حتى الآن، فإنها ليست بالرغم من ذلك غير عابئة بهذا البلاء. وجرار العمل على وضع استراتيجية وبرنامج للوقاية من الإيدز ومكافحته من قبل جميع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في البلد ضمن نطاق مؤسسي محدد. وبعد أن شاركت مدغشقر بنشاط في دورة الأمم المتحدة الاستثنائية بشأن الإيدز في حزيران/يونيه ٢٠٠١، فهي تؤيد تماماً القرارات التي اتخذت في ذلك

السلام. ويجب أن يجري عمل هذا بما يتمشى مع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

وقد أصبحت أفغانستان، وهي وكر للفقر المدقع ومرتع خصب للتوتر، مؤخرًا مسرحاً للحرب. ومع أن الحرب على الإرهاب مشروعة وهي مسؤولية جميع الدول الأعضاء في منظمتنا، فإن دعم اللاحثين وضحايا الحرب المدنيين واجب يصرخ فينا جميعاً بأن التدخل الإنساني لذلك أمر حتمي.

وتؤكد مدغشقر من جديد التزامها بالجهود المبذولة لترزع السلاح، وهو عنصر ضروري في استراتيجية الأمم المتحدة للسلام والأمن، وفقاً لأحدث تقرير للأمين العام (A/56/1). ويرحب وفدي بعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه في تموز/يوليه ٢٠٠١. ونحن بالطبع نؤيد برنامج العمل العالمي الأول الذي تم اعتماده. ويؤكد بلدي مجدداً الحاجة الملحة إلى تنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة التي تدين إنتاج الأسلحة وانتشارها وبيعها بطريق غير قانوني. ومدغشقر طرف في عدد من المعاهدات متعددة الأطراف المتعلقة بترزع السلاح. وقد صدق برلماننا لتوه على معاهدة بليندابا، التي تجعل أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية.

ويذكرنا اجتماعنا هنا في هذه القاعة من جديد، في أسرة الأمم المتحدة الكبيرة هذه، بأننا الناجون، وأن المسألة لا تعدو أن تكون مسألة وقت قبل أن يعلق الإرهابيون سيف داموقليس بشكل خطر فوق رؤوسنا، ليحدث من جديد مذبحته المقيتة. وتضطرنا نجاتنا إلى التعبئة والتنسيق لتوحيد صفوف في كفاح لا يعرف الهوادة ضد الإرهاب.

وتؤكد مدغشقر التي أتمى إليها، بلداً وحكومةً، وهي تنحدر من خليط من خلفيات ثقافية ودينية وعرقية كثيرة، إدانتهاً مجدداً للهمجية الإرهابية التي وجهت ضربتها

٢٠٠١. وقد استفدنا من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومن إعادة جدولة ديوننا أو إلغائها من قبل عدد من دائنينا. ونحن من الأطراف الموقعة على اتفاق كوتونو المؤرخ تموز/يوليه ٢٠٠١، ومن المستفيدين بقانون الفرص المتاحة والنمو في أفريقيا. ويشهد كل هذا بالثقة التي لدي المجتمع الدولي في بلدنا.

بيد أننا تضامناً مع جميع البلدان المنخفضة الدخل نرى أن ثمة حاجة عاجلة إلى استعراض السياسة الدولية فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية. ونرحب بانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً في بروكسل في أيار/مايو الماضي. وقد حان الوقت للعمل الملموس، حتى يصبح الهدف المتمثل في خفض الفقر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥ حقيقة واقعة.

وقد كانت حالات الصراع الدولي دائماً مشاراً لاهتمام مدغشقر وقلقها، وبالأخص تلك الحالات التي تؤثر في القارة الأفريقية ومنطقة المحيط الهندي. فأيدنا في إطار منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية سكان جزر القمر في عملية تحقيق المصالحة الوطنية بها وعودتها إلى الأوضاع الدستورية الطبيعية. ونرحب بمشروع الدستور الذي أعدته اللجنة الثلاثية وشمل مختلف الاتجاهات والفرق في الجزر الثلاث التي أعيد توحيدها، وبقرار إجراء الاستفتاء في كانون الأول/ديسمبر المقبل.

وغني عن القول إن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني يستحوذ على كامل اهتمامنا. ونرى من المحتم أن تعقد الأمم المتحدة دورة استثنائية بشأن هذه المسألة وأن يتم نشر قوة دولية لحماية الضحايا الأبرياء. ونؤيد الشعب الفلسطيني في كفاحه للحصول على الاستقلال والسيادة. كما نرحب باستمرار مفاوضات السلام بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. ولا بد من أن يُحترم مبدأ الأرض مقابل

العديدة التي توفر له الدعم السوقي، وحرمانه من التمويل وإحراز الأسلحة وجمع التبرعات ونشر دعوته.

وانطلاقاً من هذا الاقتناع، يسعدنا أن منظمنا اعتمدت برنامج العمل للحوار بين الحضارات.

ووفقاً لقرار الأمم المتحدة الذي يعلن سنة ٢٠٠١ السنة الدولية للحوار بين الحضارات، نظمت مدغشقر، في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، حلقة عمل شارك فيها جميع المنخرطين في تنمية بلدنا. ومن مناقشات تلك الحلقة انبثقت فكرة أن الثقافات التقليدية يمكن أن تكون نقطة مرجعية للأمم الحديثة لكي تعد مدونة للسلوك السلمي. ومنع الأعمال الإرهابية يمكن استكمالها أيضاً ببرامج تثقيفية وتدريبية وبرامج إعلامية بشأن ثقافة السلام.

وقد اقترحنا إنشاء ميثاق عدم اعتداء، على الصعيد الوطني فيما بين مؤسسات البلد الدينية، من أجل اتقاء أية أخطار لحرب دينية أو صراعات أخرى. وهذه المبادرة تستحق توسيع نطاقها من أجل ضمان مناخ من الثقة والهدوء. ويجب أن تكون لدينا الشجاعة لأن نشجّب تجاوزات التعصب والتطرف الديني التي تعرّض قيمنا المشتركة للخطر.

وقد حان الآن وقت الحوار. فلم يفت الأوان بعد لكي ندرك قيمة الحوار. والدخول في حوار لا يعني التغاضي عن الأعمال الشريرة، ولا يعني التواطؤ مع المجرمين الذين يتعين معاقبتهم. وقبل كل شيء، فإن الدخول في حوار يعني التغلب على الإرهاب من خلال فهم جديد لمفهوم العدو. وقد حان الوقت الآن لأن يستمع كل منا للآخر، في ظل الاحترام المتبادل وفي مناخ من التفاهم يأخذ الطرف الآخر في الحسبان. وقد حان الوقت الآن لتقاسم المسؤوليات، ومواصلة المواءمة بين الآراء، من أجل إقامة عالم تسوده الثقة.

لدولة شقيقة، فأزهقت أرواح ضحايا من جميع الجنسيات في الهجمات التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

ويمثل الإرهاب الإنكار ذاته لكل ما نفعه بوصفنا قادة دولنا ومؤسساتنا المختلفة المجتمعين هنا لنجعل من هذا العالم عالماً يسوده القانون والإنسانية والسلام الدائم.

وقد شرعت مدغشقر فعلاً في عملية التصديق على الاتفاقيات الـ ١٢ المناهضة للإرهاب، ووقّعت في تشرين الأول/أكتوبر الماضي على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب. وبالمثل، سنبدأ فوراً في عملية التصديق على بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية والاتجار بها بصورة غير مشروعة. كما نؤيد مشروع الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب، الذي تقدمت به الهند والذي يستند إلى الاتفاقيات القائمة، مع التشديد على تدابير محددة يمكن أن تكون البلدان الأعضاء قادرة على تطبيقها.

ولا بد من توطيد التعاون الدولي في مجالي الشرطة والتحقيقات القضائية، على أن يؤخذ في الحسبان تبادل المعلومات بشأن أنشطة الاتجار الكبرى. وسيطلب ذلك تنسيق التشريعات وإنشاء هيكل تشغيلية متعددة الأطراف لمنع الجرائم عبر الوطنية وقمعها.

وفي الآونة الأخيرة، خلق تهديد الإرهاب البيولوجي هوساً من الخوف الجماعي انتشر عبر أركان العالم. وهذا يعني أن المجتمع الدولي عليه أن يصوغ وينفذ على وجه الاستعجال تدابير فعالة للحماية من هذا الخطر. واتفاقية الأسلحة البيولوجية والسسمية معروضة حالياً على برلمان مدغشقر للتصديق عليها. ويتحتم علينا الآن أن نفكر بعمق وبشكل متواصل في موضوع الإرهاب. ومكافحة الإرهاب تعني أيضاً التعرف على أسباب هذه الآفة وفهمها، واجتثاث الشر من جذوره. وبغية وقف عواقبه، يجب أن نقضي على كل مصادر دعمه، وهذا يتضمن تدمير المختبرات والقواعد

الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، أعاد إلى جدول الأعمال شواغل البلدان النامية بشكل عام، بما فيها شواغل كوت ديفوار. فقد أصبح من الحيوي بصفة مطلقة إثارة وعي المجتمع الدولي بالمسائل المتعلقة بمكافحة الفقر وتحسين حماية حقوق المرأة والطفل - وذلك على سبيل المثال لا الحصر. وتود كوت ديفوار، في هذا الصدد، أن تعرب عن تقديرها له.

وأخيراً أقول إن كوت ديفوار، حكومة وشعباً، تود أن تعرب عن امتنانها للأمين العام، كوفي عنان، على تفهمه الكبير ودعمه لكوت ديفوار خلال الأوقات العصيبة التي مرت بها منذ نهاية عام ١٩٩٩. وقد أكد موقفه هذا مرة أخرى بإيفاده ممثلاً خاصاً إلى محفل المصالحة الوطنية المنعقد حالياً. وتعلق حكومة كوت ديفوار والمجتمع الدولي آمالاً عريضة على ذلك المحفل الذي سيؤدي نجاحه إلى مساعدة جميع المشاركين على تبييد سوء التفاهم، ومساعدة كوت ديفوار على استئناف نموها الاقتصادي، حتى تتمكن من أداء دورها الصحيح.

وحكومتي تعلق أهمية كبرى على وجود سياسة اجتماعية تهدف إلى مكافحة الفقر وتلبية احتياجات كل قطاعاتنا السكانية في مجالات الصحة والتعليم والعمالة والتغذية. وكجزء من تلك السياسة، يجري إعداد وثيقة لاستراتيجية تتعلق بتخفيض الفقر.

واعتباراً من حزيران/يونيه ٢٠٠٢، سيبدأ تنفيذ خطة للتأمين الصحي، كجزء من نظام وطني للضمان الاجتماعي. ومن خلال تلك الخطة، سيتمكن كل فرد يعيش في كوت ديفوار من التمتع بالتأمين الصحي، بغض النظر عن مركزه الاجتماعي. وقد اعتمدت الجمعية الوطنية القوانين اللازمة لهذا الغرض في ٩ تشرين الأول/أكتوبر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالعربية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد أبو درامان سانغاري، وزير الدولة للشؤون الخارجية بكوت ديفوار.

السيد سانغاري (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): لقد تصادف افتتاح الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة مع الأحداث المأساوية التي تعرض لها البلد المضيف والعالم بأسره. وباسم حكومة كوت ديفوار وشعبها، اسبحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لكي أعرب، مرة أخرى، عن تعازينا ومواساتنا الخالصة لحكومة وشعب الولايات المتحدة ولجميع البلدان الأخرى التي تضررت بشكل مباشر من هذه المأساة.

ويسعد وفد كوت ديفوار أن يتوجه بتهانته الحارة إلى الرئيس، على انتخابه لقيادة الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين. ونود أيضاً أن نزجي التهاني إلى سلفه، السيد هاري هولكيري، الذي وجه بكل اقتدار أعمال الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين.

لقد كُرمت منظمنا وأمينها العام تواً بمنحهما جائزة نوبل للسلام المهيبة. وكوت ديفوار، حكومة وشعباً، تحيي هذا الاعتراف الدولي الذي جاء في محلّه، بأهميه وجوده العمل الذي تؤديه المنظمة تحت قيادة الأمين العام.

ووفد بلادي يتوجه إلى السيد كوفي عنان بتهانته الحارة والأخوية على إعادة انتخابه التاريخي، وعلى العمل الذي ينجزه على رأس الأمم المتحدة والذي يلقي عظيم التقدير. إن الاعتراف الذي حظي به تواً يعد تجسيدا للتقدير العالي لمناقبه العظيمة وكدبلوماسي ورجل دولة - التي سخرها لخدمة السلام والتنمية.

إن الأمين العام، بتنظيمه مؤتمر قمة الألفية، وباشتراكه شخصياً في عقد الدورة الاستثنائية المكرسة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومشاركته في عقد

عام وأفريقيا بشكل خاص. وتذكر إحصائيات برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز وإحصائيات العديد من المؤسسات الأخرى أنه يوجد أكثر من ٣٠ مليوناً من الأشخاص المصابين بالإيدز في جميع أنحاء العالم، منهم ١,٢ مليون طفل. وعلى الرغم من أن أفريقيا تمثل ١٠ في المائة فقط من سكان كوكبنا، فإن ٨٣ في المائة من إجمالي الوفيات بسبب الإصابة بالإيدز منذ بدء انتشار هذا الوباء كانوا في أفريقيا. وكما يؤكد الأمين العام وبحق في تقريره المؤرخ ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١، فإنه إذا استمر الوباء بمعدله الحالي، فإن أكثر البلدان تأثراً به معرضة لفقدان ما يصل إلى ٢٥ في المائة من نموها الاقتصادي المتوقع على مدى السنوات العشرين القادمة. ولهذا السبب، سررنا لإنشاء صندوق عالمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصحة بمبادرة من الأمين العام للأمم المتحدة. وسيكون الوقت مناسباً أيضاً لإنشاء آليات تعزز تبادل الخبرات بين البلدان التي استطاعت وقف انتشار هذا الوباء والبلدان التي ما زالت تسعى إلى إيجاد حلول لهذه المشكلة.

وما من بلد يمكن أن يزدهر لو تعرّض السلم والأمن الدوليين للخطر، ولهذا تشعر كوت ديفوار بقلق بالغ إزاء وجود سباق للتسلح لا يجرؤ على ذكر اسمه. وبما أن كوت ديفوار طرف في معاهدة بيليندابا، فإنها ترحب بزيادة عدد المعاهدات التي تنشئ مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف أقاليم العالم.

ومن الظواهر الأخرى التي تؤثر على القارة الأفريقية، خاصة منطقة غرب أفريقيا، ظاهرة انتشار وتداول الأسلحة الصغيرة بشكل غير مشروع. وتشكل هذه الظاهرة تهديداً دائماً للسلم، وتسبب بطء التنمية في هذه المنطقة، حيث يجري تداول أكثر من ١٥ مليوناً من الأسلحة الخفيفة بشكل غير مشروع. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية يتركز اهتمام المجتمع الدولي على الأسلحة النووية. غير أن الأسلحة

ولن ندخر أي جهد حتى نكفل القضاء على أخطر جوانب القصور الاجتماعي بأسرع ما يمكن. وفي هذا الصدد، فإن أعظم طموحاتنا هو إيصال التنمية والنمو إلى أقصى المناطق النائية، وإتاحة الخدمات الأساسية الضرورية، من المياه الجارية والكهرباء والمدارس ومراكز الرعاية الصحية لكل الناس في كل قرية في كوت ديفوار. ولتحقيق هذا الهدف وضعت الحكومة برنامجاً لإلغاء المركزية، وستتمكن بفضلها ٥٨ مقاطعة في كوت ديفوار من إدارة نفسها والإشراف على تنميتها على أساس ميزانية من دفعة واحدة تمنح لها سنوياً. بموجب تشريع للتخصيصات المالية.

وبغية تحقيق هذه الأهداف المختلفة، سيكون من الضروري تحسين إطار الاقتصاد الكلي من خلال اتخاذ تدابير قانونية وميزانية صارمة ومن خلال الحكم الرشيد وكوت ديفوار عاقدة العزم على بذل قصارى جهدها في هذا المجال.

ومن الأهداف ذات الأولوية بالنسبة لبلادي ضمان رفاهة الأطفال وحماية حقوقهم. وسوف تعقد الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل في غضون بضعة أشهر، وتعلق حكومتنا آمالاً عريضة على هذه الدورة التي ستتيح لنا فرصة لكي نوضح الإجراءات التي نتخذها لرعاية الأطفال، خصوصاً في مجال مكافحة الاتجار بالأطفال عبر الحدود.

وفي حزيران/يونيه الماضي، اعتمدت الدول في نفس هذه القاعة تدابير ومبادرات جديدة من أجل كفالة التنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل بيجين. وتؤيد كوت ديفوار كل هذه التوصيات، وسوف تبذل قصارى جهدها في إطار سياسة تجديدية ترمي إلى الوصول بأسرع ما يمكن إلى تحقيق هذا الهدف الذي يرمي إلى إتاحة فرص متساوية للرجال والنساء.

لقد أصبحت مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من أهم المشاكل التي تشغل بال العالم المعاصر بشكل

والأمن الدوليين. وبغية تحقيق هذا الهدف، أصبح من الأمور الملحة والضرورية أن نزيد عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين حتى يتمشى تكوين المجلس مع تعقد العالم الذي شهد تطورا هائلا من الناحيتين الكمية والنوعية في العلاقات الدولية التي يتمثل جانبها الأساسي في تعقد المشاكل التي يتعين إيجاد حلول لها.

وفي رأينا أن توسيع عضوية المجلس ينبغي أن يستهدف إعادة تكييف آليته الخاصة باتخاذ القرارات وتنفيذها. ولهذا تشكل ممارسة حق النقض، والتمثيل العادل، وتوسيع العضوية مشاكل لا بد من حلها بأسرع ما يمكن، مع مراعاة الطابع الملح لإنجاز عملية إصلاح المجلس بحيث يصبح معبرا عن جميع دول العالم ومناطقه. وفي هذا الصدد، تلتزم منظمة الوحدة الأفريقية، التي أصبحت الآن الاتحاد الأفريقي، الحصول على مقعدين دائمين بالإضافة إلى خمسة مقاعد غير دائمة للقارة الأفريقية. وغني عن القول إن كوت ديفوار تؤيد هذا الموقف.

ولجعل إصلاح مجلس الأمن واقعا ملموسا، من الضروري أن تبدي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن بصفة خاصة، إرادة قوية والتزاما أكيدا بتنفيذ هذه الإصلاحات. وما ينبغي أن نتذكره هنا أن الواجب الأساسي للأمم المتحدة هو صون السلام وتعزيزه في كل أنحاء العالم على أساس المبادئ الديمقراطية. وهنا نتساءل هل يمكن أن يكون هناك سلام بدون عدالة أو مساواة في العلاقات بين الدول؟

لقد أدت الصراعات الإقليمية والحروب الأهلية، التي تهدد السلم والأمن الدوليين، إلى تمزيق العالم ككل، والقارة الأفريقية بشكل خاص. ومما يؤسف له أن شتى الحلول التي اقترحتها المجتمع الدولي لإلقاء السلاح ووقف معاناة السكان المدنيين لم تؤد إلى النتائج المرجوة. وبالتالي، نحن بحاجة إلى

الصغيرة التقليدية هي التي لا تزال تؤدي إلى سقوط الملايين من الضحايا. وفي هذا الصدد، نحن نشاطر الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام في تقريره بشأن الأفية والذي قال فيه إن الأسلحة الخفيفة هي في الواقع أسلحة للدمار الشامل. فهي تزيد من تفاقم الصراعات الإقليمية وتسهم إلى حد كبير في استخدام الجنود الأطفال. وهي تقتل النساء والشباب والأطفال. وتؤدي حالة انعدام الأمن التي تنجم عنها إلى عرقلة كل فرص التنمية الاقتصادية السلسة.

وكما يعلم أعضاء الجمعية العامة، فإن رؤساء الدول أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قرروا في قمتهم المعقودة في أبوجا بنيجيريا يوم ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ وقفا اختياريا يرمي إلى خفض انتشار وتداول الأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا. وخلال القمة الأفريقية الأخيرة التي عقدت في لوساكا في تموز/يوليه ٢٠٠١، تم تمديد هذا الوقف الاختياري لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠١. ولا يمكن لهذا النضال أن يكون فعالا إلا إذا تولى ريادته المجتمع الدولي ككل وشمل بالطبع صانعي الأسلحة ومستخدميها الرسميين والمجتمع المدني. وفي رأينا أن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه الذي عقد في نيويورك خلال الفترة من ٩ إلى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠١ سار في الاتجاه الصحيح. وتتم كوت ديفوار اهتماما كبيرا بتنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده ذلك المؤتمر.

وقبل ثمانية أعوام، قررت الجمعية العامة إصلاح مجلس الأمن. وحتى هذه اللحظة، لا يمكن اعتبار المجلس بوضعه الحالي هيئة ديمقراطية تمثل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. لا بد من تعزيز وظائف المجلس لتمكينه من أن يواصل العمل بشكل فعال بوصفه الجهاز التابع للأمم المتحدة الذي يتمثل دوره الأساسي في ضمان صون السلم

التي حُبيت بثروات كبيرة، والدول التي لم تتح لها ثروات كافية - في إطار النظام الاقتصادي الجديد المعولم. إن الدور التنظيمي للاقتصاد العالمي وللعلاقات الدولية لا يمكن الاضطلاع به بشكل كامل إلا في بيئة دولية يرفرف عليها السلام والعدل والإنصاف.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالعربية): أعطى الكلمة الآن

لسعادة السيد فؤاد مبارك الهنائي، رئيس وفد عمان.

السيد الهنائي (سلطنة عمان) (تكلم بالعربية): أتقدم

لمعاليتكم بأصدق التهاني على انتخابكم رئيساً للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وإننا على ثقة بأن قدرتكم وكفاءتكم والخبرة التي تتمتعون بها في الشؤون الدولية ستسهل من مهمتكم في إدارة وإثراء أعمال هذه الدورة بما يحقق لها النجاح والخروج بأفضل النتائج المرجوة منها. ونؤكد لكم تعاون وفد بلادي معكم لبلوغ الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها جميعاً.

ولا يفوتنا هنا أن نعبر عن شكرنا وتقديرنا لسلفكم

دولة السيد هاري هولكيري رئيس وزراء جمهورية فنلندا الصديقة السابق، على ما بذله من جهود ومساعد في إدارته لإنباح أعمال الدورة السابقة، وكذلك الدورات الاستثنائية التي تخللتها.

كما أعتنم هذه المناسبة للتعبير مجدداً عن خالص

التهنئة للسيد كوفي عنان الأمين العام ومنظمة الأمم المتحدة على نيلهما لجائزة نوبل للسلام والتي بلا شك جاءت استحقاقاً للدور المشهود الذي يبذله الأمين العام ومساهمته في النهوض بدور الأمم المتحدة في سبيل المحافظة على الأمن والسلم الدوليين وتوطيد دعائمهما. ولا يفوتني أيضاً أن أعرب باسم حكومة بلادي عن خالص التهاني للأمين العام على تجديد الثقة به في قيادته لمنظمتنا لولاية ثانية، متطلعين إلى التعاون معه في أداء مهامه نحو تحقيق المقاصد والأهداف

حلول مبتكرة وإبداعية تكون ذات طابع سياسي وليس عسكري. ومن هذا المنطلق، نرحب بتقرير الإبراهيمي عن عمليات حفظ السلام، ونأمل أن يتم بأسرع ما يمكن تنفيذ توصياته. والزخم الذي يستهدف تقرير الإبراهيمي توليده لعمليات حفظ السلام ينبغي تشجيعه والمحافظة عليه.

وتؤكد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ إدانة

كوت ديفوار لجميع الأعمال الإرهابية باعتبارها أعمال إجرامية لا يمكن تبريرها حيثما تحدث وأيا كان مقترفيها، وخصوصاً الأعمال التي تنتهك مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وتعرض للخطر العلاقات الودية بين البلدان. ولهذا ترحب حكومة كوت ديفوار وتشجع بقوة الإبرام السريع لاتفاقية عامة عن الإرهاب الدولي. ومما لا شك فيه أن هذه الاتفاقية ستسهم بشكل كبير في مكافحة هذه الآفة وتعزز النظام القانوني الدولي المتعلق بالإرهاب. وستظل كوت ديفوار تحترم دائماً الالتزامات الدولية التي اضطلعت بها منذ حصولها على الاستقلال. ونرى أيضاً أنه ينبغي إيلاء أعلى أولوية لسيادة القانون.

ونود أن نشيد هنا بقوة بلجنة القانون الدولي

لإسهامها القيم في وضع وتدوين القانون الدولي، وخصوصاً الجوانب القانونية المتصلة بمسؤولية الدول، والحماية الدبلوماسية، والأعمال التي تقوم بها الدول من جانب واحد، والتحفظات على المعاهدات، والمسؤولية الدولية في حالة الآثار الضارة التي تنجم عن أنشطة غير محظورة بموجب القانون الدولي.

وفي فجر القرن الحادي والعشرين، يكتسي دور

الأمم المتحدة أهمية بالغة. وتمثل منظمتنا في الواقع الضمير الجماعي للعالم، وهي أيضاً تعتبر - كقاعدة عامة - شرطي العالم القادر على تحقيق التوازن بين مصالح الدول - الدول

المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب وإيجاد صك دولي فاعل وملزم للدول.

وفي خضم هذه المأساة ظهرت دعوات مغرضة من دوائر سياسية في دول ومجتمعات دولية تحاول إلصاق الإرهاب بالإسلام والمسلمين وهذا أمر نرفضه جملة وتفصيلاً، حيث أن الإسلام دين رحمة للعالمين أساسه الإخاء وقوامه التسامح. والمسلمون حملة حضارة ثقافية وأخلاق إنسانية. وعلى هذا الأساس فقد أعربت دول منظمة المؤتمر الإسلامي في اجتماعها الطارئ، الذي عقد في الدوحة في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي، براءة الإسلام من الإرهابيين، مؤكدة مجدداً إدانتها للإرهاب بكافة أشكاله وصوره، حيث نص البيان الختامي في الفقرة ٣ من المنطوق:

”إن مثل هذه الأعمال الإرهابية المشينة تتنافى ورسالة الإسلام السماوية السمحة المناهضة للإثم والعدوان والداعية إلى السلام والتآلف والتسامح والاحترام بين الشعوب، وتتمن كرامة الحياة الإنسانية وتحرم قتل الأبرياء، رافضة أية محاولات تزعم وجود رابطة أو علاقة بين الدين الإسلامي الحنيف والأعمال الإرهابية، الأمر الذي لا يخدم الجهود الجماعية لمكافحة الإرهاب ويسيء للعلاقات بين الشعوب، وضرورة القيام بجهود مشتركة لتعزيز الحوار وخلق تواصل بين العالم الإسلامي والغرب للوصول إلى تفاهم مشترك بينهما يبني جسور التواصل والتعارف بين الحضارتين.“

وفي هذا السياق، تود بلادي التأكيد على رفضها القاطع للأصوات المنادية باستغلال هذه الكارثة الإنسانية لتصفية حسابات وخلافات سياسية قديمة والدعوة إلى توسيع العمليات العسكرية لتتطال دولاً أخرى تحت ذريعة محاربة الإرهاب.

التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة وتطوير آليات التعاون الدولي في مختلف المجالات.

إن أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر الماضي المروعة التي أصابت هذه المدينة الآمنة التي تحتضن في ربوعها هذه المنظمة قد لاقت إدانة واستهجان حكومة بلادي الشديدين. حيث لعبت هذه المدينة دوراً ريادياً في استقطاب شعوب العالم للتجاوز الحضاري من خلال منظمنا الدولية، فحق لها أن تكون مدينة السلام وليس مدينة للإرهاب والعنف. وإنما بهذه المناسبة نود أن نعبر مجدداً عن خالص تعازينا ومؤاساتنا لأهالي الضحايا وللشعب الأمريكي الصديق.

لقد فجع العالم بالمنحى الخطير الذي أخذته العمليات الإرهابية باستهدافها لمواقع حيوية في كل من نيويورك وواشنطن والتي خلفت وراءها آلاف الضحايا، ودماراً واسعاً في الممتلكات. وفي الوقت الذي نود أن نعرب عن تضامنا مع الولايات المتحدة الأمريكية الصديقة في محاربة الإرهاب والدفاع عن أرضها وشعبها، وتفهمنا للدوافع التي حثت بها إلى اللجوء إلى الأعمال العسكرية في أفغانستان، فإننا نتوق إلى أن تبذل كافة الجهود لتجنب المدنيين الأبرياء ويلات الحروب ودمارها وعدم تعرضهم لمزيد من المآسي. وعلى المجتمع الدولي القيام بدوره في حمايتهم، كما يجب ألا نغفل دور الوسائل السلمية الأخرى في التعامل مع قضايا الإرهاب، ويجب كذلك بذل كافة الجهود والمسااعي المخلصة بهدف التخلص من هذه الآفة التي ستدمر المنجزات البشرية والحضارية ما لم يتم التصدي لها بحزم ودراسة أسبابها ومعالجتها بالطريقة التي تجتثها من جذورها. وإنما نؤكد أن استخدام القوة العسكرية ليس هو الحل الأمثل الوحيد للقضاء على التجمعات الإرهابية. وندعو إلى تغليب منطق النظر البعيد إلى كل الجزئيات التي تشجع مثل هذا التصرف. وفي هذا السياق نحدد ترحيبنا بالمبادرة المصرية المتعلقة بعقد

تنفيذ قرارات الشرعية الدولية والتوقف عن التنكيل الجماعي بحق هذا الشعب.

وفي أعقاب مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١، ساد المنطقة جو مفعم بالأمل والتفاؤل. فبشائر السلام بدت حقيقة ماثلة للعيان، وتم التوصل إلى اتفاقات في أوصلو وحتى شرم الشيخ، وصار الجميع يتحاور مع الجميع في ظروف لم تكن مثالية. ولكن رغم العثرات كانت سفينة السلام ماضية قدما، لأن السلام كان هو الهدف الأسمى الذي ينتظره الجميع بفارغ الصبر، آمن به العرب وارتضوه خيارهم الاستراتيجي الذي لا رجعة فيه، وذلك نابع من مبادئهم الإسلامية التي تدعو إلى التسامح والجنوح إلى السلام وإيمانهم بأن رفاهية الشعوب واستقرارها وتنميتها لا تتأتى إلا في ظل السلام.

وعلى هذا الأساس، ساندت سلطنة عمان كل الجهود المبذولة لتحقيق السلام المنشود القائم على العدل والإنصاف وعلى الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام. إلا أن إسرائيل حادت عن تلك المبادئ وابتدعت فهما خاصا بها للسلام، ووضعت كل إمكانياتها لفرضه أو تحقيقه. فهي لا ترغب في السلام الذي يتحدث عنه العالم، بل هي تريد سلاما خاصا بها وتريد من المجتمع الدولي أن يرضى به كما هو عليه الحال الآن من احتلال للأراضي وعدم إعطاء الفلسطينيين أي دور أو دولة. وبدأ مسلسل العنف في المنطقة، القائم على الفعل ورد الفعل حيث سفكت الدماء وأهلك الحرث والنسل. وإزاء فظاعة هذا الوضع المأساوي، هل سيقف العالم موقف المتفرج من حصد أرواح الأبرياء وقتل الشيوخ والأطفال؟

ومن هذا المنطلق تدعو سلطنة عمان راعبي عملية السلام الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي والأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة إلى القيام بدورهم لإعادة الأمور

إننا قلقون للحالة الإنسانية التي يعاني منها الشعب الأفغاني الصديق. حيث تشير تقارير المنظمات الدولية الإنسانية إلى أن الأعمال العسكرية التي تجري على أرض أفغانستان أدت إلى سقوط مئات الضحايا من المدنيين الأبرياء وإلى تشريد مئات الآلاف منهم، وأصبحوا يعيشون في ظل ظروف معيشية وإنسانية قاسية. ولقد حذرت هذه المنظمات من كارثة إنسانية وشيكة يتعرض لها الشعب الأفغاني، وخاصة مع حلول فصل الشتاء. ودعمت بلادي الجهود الدولية لتقديم المساعدات الإنسانية للشعب الأفغاني ومنها دعم قرار مؤتمر وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي الأخير لإنشاء صندوق لهذا الغرض.

وأكد تواتر الأحداث الصعبة والمؤلمة التي مرت بها مسيرة السلام على كافة مساراتها وفي مختلف مراحلها في الشرق الأوسط، وعلى وجه الخصوص المسار الفلسطيني، على أن النجاح في التوصل إلى السلام العادل والشامل والدائم يتطلب تطبيق قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وكافة قرارات الشرعية الدولية التي تقضي بانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني المشروع في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وهذا مطلب أساسي عادل ومشروع لتثبيت دعائم الأمن والسلم في المنطقة. ونؤكد على دعمنا الكامل لهذه المطالب الفلسطينية العادلة، وأن للشعب الفلسطيني كل الحق في استخدام جميع الوسائل المتاحة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرضه.

كما أن الدول الإسلامية تقف إلى جانب حق هذا الشعب من منطلق عدالة هذه القضية، وهذا حق مشروع تكفله القوانين والمواثيق الدولية. وتدعو السلطنة الأمم المتحدة ومجلس الأمن للقيام بمسؤولياتهما لحمل إسرائيل على

١٩٩٠، وأن هذه الحالة تزداد سوءاً وتعقيداً بشهادة المنظمات والهيئات الدولية العاملة في العراق.

وفي الوقت الذي تؤكد فيه سلطنة عمان على دعم المساعي الرامية إلى رفع العقوبات الاقتصادية الكاملة عن العراق، فإنها تدعو الحكومة العراقية إلى التعاون البناء والإيجابي مع الأمم المتحدة لتنفيذ ما تبقى من قرارات للشرعية الدولية، وبالتحديد ما يخص الأسرى والمفقودين من أبناء دولة الكويت الشقيقة ورعايا الدول الأخرى.

إننا في سلطنة عمان نرحب ترحيباً حاراً بالنهج الحكيم لأشقائنا في كل من دولتي البحرين وقطر، لتنفيذهم حكم محكمة العدل الدولية الصادر في ١٦ آذار/مارس ٢٠٠١، لأن هذا التوجه الإيجابي من قبل الدولتين الشقيقتين، أزال الكثير من عناصر التوتر وساهم بصورة فعالة في استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة.

كما ترحب حكومة بلاده بالاتصالات الرسمية الودية بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية. ذلك أن مثل هذه الاتصالات سوف تمكن البلدين من الاتفاق على وسائل مشتركة لإنهاء خلافهما حول الجزر الإماراتية الثلاث، أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى.

إن المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يشهدها العالم اليوم تفرض على الدول الأفريقية وقادتها السعي الجاد من أجل بناء الثقة بين دولها وشعوبها والتعاون على أساس المصالح المشتركة والحوار البناء، والسعي إلى اتخاذ تدابير ومبادرات محلية لتسوية النزاعات بكافة أشكالها، وحل مشاكل اللاجئين. وندعو المجتمع الدولي، ممثلاً بالأمم المتحدة، لإيجاد نظام عادل لتحسين أوضاع القارة ومواجهة المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية التي تعاني منها.

إلى نصابها وإحياء عملية السلام على كافة المسارات ومن النقطة التي وصلت إليها.

إن حكومة بلاده تساند المواقف العادلة للجمهورية العربية السورية الشقيقة في استعادة أراضيها المحتلة في الجولان وانسحاب إسرائيل حتى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧. ونرى أنه من مصلحة إسرائيل استئناف المفاوضات وفق مبادئ وقرارات الشرعية الدولية وخاصة القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام، لتوطيد دعائم الأمن والسلام بغية تعزيز وتأسيس شراكة فعالة ومصالح أكثر استقراراً وديمومة بين دول المنطقة.

كما أن حكومة بلاده تطالب إسرائيل بتنفيذ كامل قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) الداعي إلى الانسحاب من كافة الأراضي اللبنانية، وأن مزارع شبعاء هي جزء لا يتجزأ من التراب اللبناني ومشمولة بهذا القرار، وذلك بغية توسيع دائرة وشائج السلام والأمن والاستقرار الذي ينشده الجميع.

إن فرض العقوبات كآلية سياسية إنما هو لضمان تنفيذ الحكومات لالتزاماتها بموجب القرارات الدولية الصادرة بحقها، ولكننا نلاحظ أن هذه السياسة تحولت إلى سلاح أضر بالحقوق الأساسية للشعوب وهذا ما لا يمكن قبوله، الأمر الذي يحتم على مجلس الأمن الدولي البحث عن سياسات وآليات فعالة تأخذ بعين الاعتبار ما تحقق على أرض الواقع من تنفيذ للقرارات الدولية من قبل الدول التي استهدفتها كالعراق وليبيا وغيرها.

وبالرغم من كل المحاولات الدولية والإقليمية الجادة للتخفيف من معاناة الشعب العراقي الشقيق، فإن الحالة العامة في العراق لا تزال تدعو إلى القلق على مصير شعبه وأجياله من جراء الحظر الاقتصادي المفروض عليه منذ عام

ولا يفوتني التنويه بأن سلطنة عمان وقعت في نيويورك، في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، على نظام روما الأساسي لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، على أمل الانتهاء من إجراءاتنا القانونية الداخلية للمصادقة على هذا النظام، والانضمام رسمياً لهذا المنبر الوليد للعدالة الدولية لمحكمة المنتهكين لحقوق الإنسان ومرتكبي جرائم الحرب ضد الإنسانية أينما كانوا.

إننا نعرب عن خالص الشكر والتقدير للأمين العام للأمم المتحدة على الجهود والمسامحة التي بذلها في إعداد تقريره السنوي، الذي يشخص فيه ما حققته الأمم المتحدة من إنجازات وما واجهته من عقبات، وتحديد مسارات عملها المستقبلية لترسيخ الأهداف التي قامت من أجلها، ومتابعة تنفيذ إعلان قمة الألفية والتوصيات الطموحة التي خرجت بها. ومن هذا المنطلق علينا أن نستعد لتبني الرؤى اللازمة لتطوير أجهزة الأمم المتحدة وإعادة هيكلتها للتعبير عن الواقع السياسي وحقائقه، كتوسيع التمثيل في مجلس الأمن بحيث يتناسب وتنامي حجم المجتمع الدولي، حتى تبقى المنظمة المحور الفاعل للسياسة العالمية والمصدر الأعلى للشرعية الدولية.

ختاماً، نأمل لهذه الدورة كل النجاح حتى تتمكن من الخروج برؤية مستقبلية ترسم طريق المستقبل للخدمة البشرية جمعاء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالعربية): طلب عدد من الممثلين الإدلاء ببيانات في إطار ممارسة حق الرد. وأود، قبل أن أعطي الكلمة لهؤلاء الممثلين، أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي تُلقى ممارسة لحق الرد تقتصر، وفق مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، على عشر دقائق في البيان الأول وخمس دقائق في البيان الثاني، وتُدلي بها الوفود من مقاعدها.

انطلاقاً من الأهمية التي توليها حكومة سلطنة عمان لمسائل التنمية، فإنها ترحب بانعقاد المؤتمر الدولي الأول لتمويل التنمية بين دول الشمال والجنوب، المؤمل انعقاده في المكسيك عام ٢٠٠٢، وتؤكد على أهمية إيجاد صيغة للحوار بين دول الشمال الغنية ودول الجنوب التي تعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية وبيئية. ونتطلع إلى أن تسفر الاتصالات والحوار بين المجموعتين عن زيادة التعاون الإيجابي والتنسيق بين دولهما في مختلف المجالات بغية ردم الفجوة الاقتصادية والعلمية بين شعوبها.

على امتداد السنوات الثلاثين الماضية من مسيرة النهضة العمانية، دأبت حكومة بلادي على العمل لتحقيق التوازن بين الجهود التنموية وبين الحفاظ على البيئة في سلطنة عمان. وقد توجت تلك الجهود بأن وجه حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم بتخصيص عام ٢٠٠١ عاماً للبيئة.

وفي إطار مساهمة سلطنة عمان واهتمامها بالقضايا البيئية العالمية فإنها التزمت بالتوقيع على كل الاتفاقات التي تهدف إلى صون بيئة الأرض. ومن هذا المنبر تدعو بلادي الدول المتقدمة إلى الوفاء بالتزاماتها التي أعلنت عنها في مؤتمر قمة الأرض بربو دي جانبرو، وخاصة ما يتعلق منها بتقديم المعونات الفنية للدول النامية.

ونظراً لأهمية الاندماج في الاقتصاد العالمي، فقد انضمت بلادي رسمياً إلى منظمة التجارة العالمية في التاسع من تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٠، آمليين بذلك تعزيز دور ومستوى مؤسساتنا الصناعية والتجارية والخدمات ودخولها بكفاءة إلى الأسواق العالمية. واتخذت بلادي العديد من الإصلاحات الاقتصادية على طريق تحرير التجارة والاستثمار، وسنت لذلك التشريعات الملائمة وعملت على تقوية الآليات التنظيمية في المجالات ذات الصلة.

وقف إطلاق النار، لم يصدر عنه أي تهديد للكويت، وإنه يذكر السيد وزير خارجية دولة الكويت بأن العراق يتعرض لعدوان مستمر من قبل الطائرات الأمريكية والبريطانية، وما يترتب على ذلك من سقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين الأبرياء، وأن هذا العدوان العسكري ينطلق من أراضي ومياه وأجواء دولة الكويت. إن هذه الاعتداءات اليومية مثبتة لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة. وبالتالي، فإن الكويت والدول المعتدية الأخرى تتحمل المسؤولية الدولية الكاملة. وإن العراق يحتفظ بحقوقه القانونية في مطالبتها بالتعويض عن الأضرار التي لحقت، ولا تزال تلحق به، استناداً إلى قواعد المسؤولية الدولية.

ثانياً، أما بصدد مسألة المفقودين، كما هو معلوم، أعلن العراق في مناسبات عديدة أنه لا يحتفظ بأي أسير كويتي أو غير كويتي. إذ أنه أطلق سراح جميع الأسرى الكويتيين أو غيرهم من رعايا الدول الأخرى حال وقف إطلاق النار بموجب قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١). وقد نص ذلك القرار على إطلاق سراح الأسرى الذين احتجزهم العراق، واعتبر ذلك شرطاً لوقف إطلاق النار. وبالتالي، لم تكن للعراق مصلحة في الاحتفاظ بأي أسير كويتي أو غير كويتي.

يطالب العراق الكويت بعدم تسييس موضوع المفقودين الكويتيين والاستجابة لدعوته العديدة لحل موضوع المفقودين الكويتيين من خلال المفاوضات الثنائية أو تحت رعاية جامعة الدول العربية.

وأود عبر هذا المنبر، أن أدعو الأشقاء في الكويت مرة أخرى إلى الدخول في مفاوضات ثنائية مباشرة لحسم هذا الموضوع الإنساني. وفي هذا الصدد، أذكر الكويت والجمعية العامة للأمم المتحدة بأن العراق قدم أكثر من ١١٤٠ ملغاً لمفقودين عراقيين مدنيين وعسكريين من خلال

السيد إدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية):
أود أن أتكلم بإيجاز في إطار ممارسة حق الرد على الملاحظات التي أدلى بها رئيس وزراء موريشيوس بشأن أرخبيل تشاغو. إن حكومة المملكة المتحدة تؤكد أن إقليم المحيط الهندي البريطاني هو إقليم بريطاني وأنه كان كذلك منذ عام ١٨١٤. وهي لا تعترف بادعاء حكومة موريشيوس بالسيادة عليه.

وعلاوة على ذلك، اعترفت حكومة المملكة المتحدة بموريشيوس على أنها الدولة الوحيدة التي لها الحق في تأكيد مطالبها بالسيادة عندما تقوم المملكة المتحدة بإهاء سيادتها. وقد قدمت الحكومات البريطانية المتعاقبة تعهدات لحكومة موريشيوس بأنه سيتم التخلي عن الإقليم عندما لا يعود له حاجة لأغراض الدفاع، شريطة الوفاء بمتطلبات القانون الدولي. ولا تزال الحكومة البريطانية منفتحة لإجراء مناقشات بشأن الترتيبات التي تحكم إقليم المحيط الهندي البريطاني أو مستقبل الإقليم. وقد أعلنت الحكومة البريطانية أنها، عندما يحين الوقت للتخلي عن الإقليم، ستقوم بإجراء اتصالات وثيقة مع حكومة موريشيوس.

أخيراً، إن الحكومة البريطانية تقيّم تعاونها الوثيق والبناء مع حكومة موريشيوس بشأن نطاق واسع من المسائل، وتتطلع إلى مواصلة هذا التعاون.

السيد الدوري (العراق) (تكلم بالعربية): طلب وفد بلادي حق الرد لتوضيح وتصحيح المعلومات التي وردت في كلمة معالي السيد نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير خارجية دولة الكويت الموقر. وبهذا الصدد يود وفد بلادي أن يبين الآتي:

أولاً، أشار السيد نائب رئيس مجلس الوزراء الكويتي إلى أن بلاده تتعرض لتهديدات متكررة تمس أمن وسيادة الكويت. ونود أن نحيط الجمعية العامة علماً بأن العراق، منذ

الطائرات وتقدم لها الدعم، ونود في هذا الشأن أن نؤكد على ما يلي:

لقد أنشئت مناطق حظر الطيران هذه لضمان التزام العراق بقرار مجلس الأمن ٦٨٨ (١٩٩١) و ٩٤٩ (١٩٩٤) وتنفيذهما. كما أن هناك اتفاقاً بين العراق ودول التحالف، في خيمة صفوان في إطار ترتيبات وقف إطلاق النار، تم الاتفاق بموجبه أن يتوقف العراق عن الطيران فوق هذه المناطق. والطائرات الأمريكية والبريطانية التي تقوم بدوريات مراقبة فوق مناطق حظر الطيران ليست في الحقيقة بحاجة إلى قواعد عسكرية في الكويت أو غيرها لكي تنطلق منها. فهناك العديد من حاملات الطائرات المتواجدة في مياه الخليج الدولية التي تقدم الدعم اللازم لهذه العمليات. وبالتالي، نرفض بشدة هذه الادعاءات وندعو العراق في الحقيقة إلى التقيد بتنفيذ كافة الالتزامات التي نصت عليها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لأن ذلك وحده كفيل بتحقيق الهدف الذي نسعى إليه جميعاً، وهو تحقيق الأمن والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية من العالم.

وفيما يتعلق بقضية الأسرى والمرهقين، يؤسفنا أن ما سمعناه من ممثل العراق حول هذه القضية الإنسانية ليس بجديد. فقد سبق أن سمعنا هذه المغالطات في مناسبات عديدة سابقة. فالعراق، رغم مرور أكثر من ١٠ سنوات على تحرير الكويت، لم ينفذ التزاماته التي نصت عليها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعلى وجه الخصوص القرارين ٦٧٨ (١٩٩١) و ١٢٨٤ (١٩٩٩) فيما يتعلق بقضية الأسرى.

كما أصدر المجلس عدة بيانات رئاسية صحافية يطالب فيها العراق باستئناف مشاركته في اجتماعات اللجنة الثلاثية لإنهاء هذه القضية؛ ويطالبه أيضاً، من بين أمور أخرى، بالتعاون مع السفير يولي فورنتسوف، المنسق الرفيع المستوى الذي عينه الأمين العام لهذا الغرض. ولكن العراق،

لجنة الصليب الأحمر الدولية. ولم تقدم حكومة الكويت لحد الآن أية معلومات عن مصير هؤلاء المفقودين العراقيين. ولنفس الأسباب الإنسانية التي طرحها السيد نائب رئيس مجلس وزراء الكويت، نطالب الكويت بأن تتعاون في تقديم المعلومات اللازمة بشأن مصير هؤلاء المفقودين العراقيين.

السيد العتيبي (الكويت) (تكلم بالعربية): يؤسفني

أن أطلب حق الرد في هذا الوقت المتأخر، ولكني وجدت أن ما ورد من مغالطات في كلمة ممثل العراق يستوجب في الحقيقة إيضاح بعض الحقائق.

لقد ذكر أن العراق لم يهدد الكويت منذ قرار وقف إطلاق النار. ولكن في هذا طبعاً مغالطة كبيرة وواضحة وصريحة. فكما جاء في بيان معالي رئيس مجلس الوزراء بالنيابة، الشيخ صباح الأحمد، أدلى العراق على لسان كبار المسؤولين العراقيين بكثير من التصريحات التي تمس سيادة وأمن واستقلال الكويت، وكانت الممارسات العراقية، في الحقيقة، تؤكد هذا الشيء. ولعل رفض العراق في مؤتمر القمة العربي الأخير، الذي عقد في الأردن في شهر آذار/مارس الماضي، تجديد التزامه بأمن وسيادة واستقلال الكويت هو الذي أدى إلى فشل القمة العربية في اعتماد بيان خاص بشأن الحالة بين الكويت والعراق. كما أن الكويت وجهت في الحقيقة العديد من الرسائل إلى مجلس الأمن، نبهت فيها المجلس إلى بعض التصريحات الصادرة عن كبار المسؤولين العراقيين، بما فيهم الرئيس العراقي صدام حسين. وصدرت في الحقيقة هذه الرسائل كوثائق رسمية من وثائق الأمم المتحدة.

وبالنسبة لما ذكره ممثل العراق فيما يتعلق بالطائرات الأمريكية والبريطانية، فهذا الأمر يتعلق في الحقيقة بمناطق حظر الطيران. لقد ادعى ممثل العراق أن الكويت تدعم هذه

إن موضوع مناطق حظر الطيران، حسم من خلال تصريحات عديدة للأمينين العامين للأمم المتحدة السابق والحالي بأن هذه المناطق لا تستند إلى أي قرار من قرارات مجلس الأمن، وبالتالي فهي مناطق حظر مفروضة وتمثل عدواناً على العراق وانتهاكاً لقرارات مجلس الأمن نفسها. وبالتالي فإن التسهيلات التي تقدمها الكويت للطائرات المغيرة على العراق هي أعمال عدوانية تنتهك ميثاق الأمم المتحدة وتحمل الكويت والدول المعتدية المسؤولية الدولية عنها.

إن وفد بلادي يكرر دعوته الصادقة إلى الكويت بالدخول مباشرة في مفاوضات ثنائية أو برعاية الجامعة العربية لبحث موضوع المفقودين العراقيين والكويتيين. وإن العراق مستعد على الفور للدخول في هذه المفاوضات لحسم هذا الموضوع من زاوية إنسانية بحتة.

السيد العتيبي (الكويت) (تكلم بالعربية): أعتذر عن طلب الكلمة مرة أخرى، ولكن، باختصار شديد، لن أكرر ما قلناه بالنسبة لمناطق حظر الطيران. أما بالنسبة لتجديد ممثل العراق نداءه إلى الكويت لقبول حل هذا الموضوع - قضية الأسر المفقودين - بشكل ثنائي، فموقفنا من هذا الأمر في الحقيقة معروف وذكرناه في حق الرد. إن الكويت ترفض خلق أي آليات جديدة للتعامل مع هذه القضية الإنسانية. وإذا كان العراق جاداً وراغباً وصادقاً في تعاونه فليتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية ويستأنف مشاركته في هذه الاجتماعات. ولماذا لا يتعاون العراق مع المنسق الدولي الرفيع المستوى الذي عينه الأمين العام لهذا الموضوع تحديداً؟ ولماذا نحاول خلق آليات أخرى؟ إن السبب الرئيسي الذي ذكرته هو أن هدف العراق من إخراج هذه القضية الإنسانية من مجلس الأمن ومن قرارات الشرعية الدولية هو إضعاف هذا الموضوع والمماطلة في حله. فإذا كان العراق صادقاً بالفعل في رغبته في إنهاء هذا

مع الأسف الشديد لم يستجب، حتى تاريخنا هذا لهذه البيانات. ونأمل أن تغير الحكومة العراقية موقفها من هذه القضية وأن تنحي بها عن أية مساومات سياسية.

ذكر ممثل العراق بأن على الكويت أن تقبل بمحل الموضوع ثنائياً أو عن طريق جامعة الدول العربية. ونحن في الحقيقة، رفضنا هذه المبادرات العراقية لأنها تخلق آليات لا حاجة لها. فهناك آليات دولية موجودة ممثلة في الصليب الأحمر واللجنة الثلاثية وكذلك المنسق الرفيع المستوى فورنتسوف، الذي عينه الأمين العام تنفيذاً للقرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). أما الهدف الرئيسي من طرح مثل هذه المبادرات، فهو، أولاً، إخراج هذه القضية الإنسانية من قرارات مجلس الأمن، وثانياً المماطلة في حلها.

وبالنسبة لموضوع المفقودين العراقيين نقول: إذا كانت الحكومة العراقية جادة وحريصة بالفعل على معرفة مصيرهم فلماذا إذن ترفض حضور اجتماعات اللجنة الثلاثية برئاسة لجنة الصليب الأحمر الدولية؟ كما أن الكويت أبدت، منذ البداية، ومن منطلق إنساني بحت، تعاوناً كاملاً مع الصليب الأحمر لإنهاء هذه المسألة الإنسانية، رغم أنها تأتي خارج إطار قرارات مجلس الأمن. وليس على الكويت أية التزامات قانونية حيث أنها كانت تحت الاحتلال العراقي. ونحن على يقين أن زج العراق بقضية ما يسمى بالمفقودين العراقيين إنما هو بهدف خلط الأوراق والتشتيت وصرف الانتباه عن القضية الأصلية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالعربية): أود تذكير الممثلين بأن البيان الثاني في ممارسة حق الرد محدد بخمس دقائق فقط.

السيد الدوري (العراق) (تكلم بالعربية): أكرر مرة أخرى أن العراق لم يهدد الكويت لأن العراق من مصلحته استقرار وأمن المنطقة، لذلك يصب في مصلحته ومصلحة المجموعة العربية.

الموضوع، فلماذا لا ينهيه؟ نحن لسنا بحاجة إلى آليات دولية أو آليات جديدة. هذا بالنسبة للقضية الأولى.

في الختام أود أن أحدد التزامنا بما جاء في كلمة معالي رئيس مجلس الوزراء بالنيابة، وأؤكد بأن ما تريده الكويت من العراق هو فقط تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. هذا مطلب للمجتمع الدولي، الممثل في مجلس الأمن، وكذلك مطلب للمنظمات الدولية والإقليمية مثل حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي. والحقيقة أن المجتمع الدولي موحد في مطالبته العراق بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٣٠.